

# CP5

CE/15/5.CP/4  
باريس، 6 مايو/أيار 2015  
الأصل: إنجليزي



United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	Diversity of Cultural Expressions
Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture	Diversité des expressions culturelles
Organización de las Naciones Unidas para la Educación, la Ciencia y la Cultura	Diversidad de las expresiones culturales
Организация Объединенных Наций по вопросам образования, науки и культуры	Разнообразие форм культурного самовыражения
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	تنوع أشكال التعبير الثقافي
联合国教育、 科学及文化组织	文化表现形式 多样性

## مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي

الدورة العادية الخامسة  
باريس، مقر اليونسكو، القاعة 2  
10-12 يونيو/حزيران 2015

**البند 4 من جدول الأعمال المؤقت:** اعتماد المحضر الموجز لأعمال الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الأطراف.

تتضمن هذه الوثيقة في صورة ملحق المحضر الموجز لأعمال دورة مؤتمر  
الأطراف العادية الرابعة في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي  
بغرض اعتماده من قبل مؤتمر الأطراف.

القرار المطلوب: الفقرة 4

1. أعدت الأمانة العامة مسودة المحضر الموجز لأعمال الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. ونُشرت المسودة إلكترونياً على الموقع الإلكتروني للاتفاقية للاتفاقية (<https://en.unesco.org/creativity/>).
2. دُعيت الأطراف والمراقبون إلى تقديم تعليقاتهم إلى الأمانة العامة للاتفاقية. ولم يتم تلقي أي تعليقات.
3. مُرفق بهذه الوثيقة المحضر الموجز لأعمال الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي والذي قُدم إلى مؤتمر الأطراف من أجل اعتماده.
4. يرغب مؤتمر الأطراف في اعتماد القرار التالي:

#### مشروع القرار CP 4.5

##### مؤتمر الأطراف

1. وقد درس الوثيقة CE/15/5.CP/4 والملحق الخاصة بها؛
2. يعتمد المحضر الموجز لأعمال الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي المرفق بالوثيقة الواردة أعلاه.

مسودة المحضر الموجز لأعمال الدورة الرابعة  
لمؤتمر الأطراف

حفل الافتتاح:

1. 1. أفتتحت الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي الثلاثاء الموافق 11 يونيو/حزيران 2013 حيث أقيم احتفال رسمي ترأسه السيد غيتاتشيو إنغيدا، نائب المدير العام، نيابة عن السيدة إيرينا بوكوفا، المدير العام لليونسكو.
2. حضر الدورة 255 ممثلاً عن الأطراف و13 مراقباً و12 دولة من غير الأطراف وبعثة مراقبين دائمين واحدة لليونسكو و3 منظمات حكومية دولية و 12 منظمة من منظمات المجتمع المدني.
3. أكد نائب المدير العام في كلمته الافتتاحية نيابة عن المدير العام لليونسكو على أولويات العمل لتنفيذ الاتفاقية التي تشكل جزءاً من إطار إعلان هانغتشو الذي تم تبنيه في المؤتمر الدولي بشأن الثقافة في مايو/أيار 2013 : 1) دمج الثقافة بشكل كامل في الجدول العالمي للتنمية؛ 2) تعزيز التواصل وتوفير قاعدة أدلة لإثبات كيف يمكن للاستثمار في الإبداع المساهمة في تحول المجتمعات.
4. تتوفر الكلمات الافتتاحية والفيديو على الموقع الإلكتروني للاتفاقية:  
<https://en.unesco.org/creativity/convention/meetings-governing-bodies/cp/4os>

البند 1 - انتخاب الرئيس ونائب (نواب) الرئيس ومقرر مؤتمر الأطراف

الوثيقة CE/13/4.CP/1

5. 5. واصل نائب المدير العام للثقافة عمله في انتخاب مكتب يتألف من ستة أشخاص بما يتيح تخصيص شخص لكل مجموعة انتخابية على النحو الذي قرره المؤتمر العام لليونسكو. وبعد استدعاء أعضاء المكتب الحالي، أشار إلى أنه جرت مشاورات غير رسمية بين الأطراف ودعاهم لتقديم مرشح لمنصب الرئيس.
6. 6. اقترح وفد سانت لوسيا تعيين الدكتورة سميرة الموزة، السفير والمندوب الدائم لسلطنة عمان، رئيساً للمؤتمر حيث أشار الوفد إلى أن المؤتمر سيحقق نجاحاً تحت قيادتها.
7. 7. أكد نائب المدير العام للثقافة ترشيح الدكتور سميرة الموزة بالتزكية رئيساً ودعاها إلى تولي قيادة مؤتمر الأطراف واتخاذ مكانها على المنصة.
8. 8. شكرت الدكتورة سميرة الموزة الأطراف على شرف انتخابها رئيساً للمؤتمر الرابع للأطراف. وأعربت عن التزامها بضمان نجاح هذا الاجتماع. وتحولت بعد ذلك إلى انتخاب بقية أعضاء المكتب ودعت الأطراف إلى تقديم ترشيحاتهم لمناصب نواب الرئيس والمقرر، بادئة بانتخاب نواب الرئيس.
9. 9. رشح وفد كندا فرنسا نائباً للرئيس بالمجموعة الأولى، وشرح وفد جمهورية التشيك صربياً نائباً للرئيس بالمجموعة الثانية، وشرح وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية فيتنام نائباً للرئيس بالمجموعة الرابعة، وشرح وفد مدغشقر بوركينا فاسو نائباً للرئيس بالمجموعة الخامسة (أ). قدموا جميعهم التهنئة إلى رئيسة المؤتمر على انتخابها.
10. 10. هنا وفد الأرجنتين رئيسة المؤتمر على انتخابها، واقترح تعيين السيدة جيزيل دويان من البرازيل، مستشار وزير الثقافة و التنوع الثقافي في البرازيل، لمنصب المقرر.
11. 11. ذكرت رئيسة المؤتمر الأطراف أن وظيفة المقرر تتمثل في ضمان تسجيل القرارات بشكل صحيح من قبل الأمانة العامة وأن التقرير النهائي للدورة الذي تعده الأمانة العامة سيعكس بدقة المناقشات التي جرت. وبعد أن دعت السيدة جيزيل دويان إلى المنصة، طلبت من أمين الاتفاقية قراءة مشروع القرار بشأن دستور المكتب.
12. 12. قرأت السيدة دانييل كليشي، أمينة الاتفاقية، مشروع القرار CP 1.4.
13. 13. استفسرت رئيسة المؤتمر عما إذا كانت هناك أي اعتراضات على مشروع القرار وهنأت المقرر المنتخب حديثاً ونواب الرئيس وذكرتهم بالاجتماع المقرر عقده صباح اليوم التالي. كما أبلغت الأطراف أن الذين يرغبون في إصدار إعلان خلال المناقشة العامة يتعين عليهم تقديمه تحت البند 5 من جدول الأعمال "المناقشة العامة".

تم اعتماد القرار CP 1.4.

البند 2 - اعتماد جدول الأعمال

الوثيقة CE/13/4.CP/2

14. طلبت رئيسة المؤتمر من أمينة الاتفاقية عرض وثائق العمل الخاصة بالدورة.
15. قرأت أمينة الاتفاقية قائمة ووثائق العمل التي أعدتها الأمانة العامة وقدمت للأطراف في 13 مايو/أيار ضمن المهلة القانونية المنصوص عليها في القواعد الإجرائية. وقالت إنها متوفرة باللغات الرسمية الست لليونسكو وقد أعطي لها الكود CE/13/4.CP/2 متبوعاً برقم مناظر لبند جدول الأعمال ورقم كل مشروع قرار. وأرسلت وثائق إعلامية باللغتين الإنجليزية والفرنسية. وذكرت الأطراف أن هذه الدورة لا تنطوي على توزيع أوراق وبلغتهم بأنه تم توفير الوصول عن طريق شبكة الواي فاي إلى الوثائق. كذلك، أتيح عدد محدود من أجهزة الكمبيوتر المحمولة وعصا USB من كاتب القاعة فضلاً عن نسخ من القواعد الإجرائية الموجودة في النصوص الأساسية.
16. شكرت رئيسة المؤتمر أمينة الاتفاقية على هذه المعلومات. وبعد ذلك سألت الأطراف ما إذا كان هناك أي أسئلة، وشرعت في اعتماد البند 2 من جدول الأعمال.
17. هنا وفد البرازيل رئيسة المؤتمر على انتخابها واقترح عكس البندين 12 و9، حيث يتناول البند 12 اختيار الشعار ويتناول البند 9 المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن استخدام الشعار. وفي هذا السياق، تم طلب دراسة البند 12 قبل البند 9.
18. شكرت رئيسة المؤتمر البرازيل وسألت ما إذا كان يوجد أي تغييرات أخرى في جدول الأعمال. وبعد أن رأت أنه لا توجد مقترحات أخرى، طلبت من الأطراف اعتماد مسودة جدول الأعمال.

تم اعتماد القرار CP 2.4 حسبما تم تعديله.

البند 3 – الموافقة على قائمة المراقبين

19. طلبت رئيسة المؤتمر من الأطراف الموافقة على قائمة المراقبين وطلبت من أمينة الاتفاقية قراءتها.
20. قرأت أمينة الاتفاقية قائمة الاثنتي عشرة دولة من الدول الأعضاء باليونسكو والذين ليسوا أطرافاً في الاتفاقية (بلجيكا وكولومبيا والسلفادور واليابان وليبيا وموريتانيا والمملكة العربية السعودية والاتحاد الروسي وتايلاند وتركيا وفنزويلا وزامبيا) وبعثات المراقبين الدائمين لليونسكو (بعثة المراقبين الدائمين للكرسي الرسولي لدى اليونسكو). وقرأت بعد ذلك قائمة المنظمات الأربع الحكومية الدولية المسجلة (الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية (APF)، والمركز الدولي لدراسات حفظ وترميم التراث الثقافي (ICROM)، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية (OIF) ومنظمة التعاون الإسلامي) وأخيراً، قرأت أسماء 11 منظمة من منظمات المجتمع المدني المسجلة (الجمعية الإيطالية من أجل اقتصاديات الثقافة، وجمعية الثقافة والتنمية، ومنظمة الثقافة والتقاليد، ومنظمة يوروفيجنر، والاتحاد الدولي للاتصالات من أجل التنوع الثقافي، والمجلس الدولي للموسيقى، والمعهد الدولي للمسرح، وجمعية التقاليد من أجل الغد، واتحاد البث الأوروبي، واتحاد دول أمريكا اللاتينية لاقتصاديات المعلومات والاتصالات والثقافة، ومنظمة المنطقة الحرة).
21. سألت رئيسة المؤتمر ما إذا كان يوجد أي اعتراضات على قبول هؤلاء المراقبين في الدورة، وبعد أن رأت أنه لا توجد أي اعتراضات طلبت من مؤتمر الأطراف الموافقة على المراقبين.

تم اعتماد القرار CP 3.4.

البند 4- اعتماد المحضر الموجز لأعمال الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الأطراف

الوثيقة CE/13/4.CP/4

22. طرحت رئيسة المؤتمر البند وأشارت إلى أن الأمانة العامة لم تستلم أي تعديلات مقترحة بشأن مسودة المحضر الموجز. وسألت ما إذا كان يوجد أي اعتراض على اعتماد مسودة المحضر الموجز. وبعد أن لاحظت أنه لا يوجد أي تعليقات، طلبت من مؤتمر الأطراف اعتماد المحضر الموجز.

تم اعتماد القرار CP 4.4.

23. دعت رئيسة المؤتمر الأطراف إلى بدء مداخلاتها. هنا جميع الأطراف رئيسة المؤتمر ونوابها على انتخابهم وكذلك الأمانة العامة واللجنة على عملهما الجاد.
24. أعرب وفد الأرجنتين عن التزامه بالاتفاقية مشيرةً إلى أهمية تعزيز الروابط بين الثقافة والتنمية. وحددت الدولة أهداف سياساتها الثقافية على أساس الاتفاقية وأشركت هيئات محلية في الأنشطة الرامية إلى تدعيم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز أشكال التعبير الثقافي، وبخاصة الصناعات الثقافية. وأكد الوفد أيضاً أن وزير الدولة للشؤون الثقافية عمل مع وزارة التخطيط والاستثمار والخدمات العامة على المستوى الاتحادي لإعداد خطة ثقافية وطنية تُحدد شروط المساواة في الوصول فيما يتعلق بإنتاج السلع والخدمات الثقافية والاستمتاع بها. وأعرب الوفد عن رغبته أن تكون هذه الاتفاقية أداة لتعزيز الاندماج الاجتماعي والابتكار في الفنون وتشجيع الصناعات الثقافية. وبتنفيذ الاتفاقية، تعترف الدولة وتعزيز بناء القدرات بين الجهات الفاعلة الاجتماعية المختلفة.
25. أكد وفد ألمانيا أنه ينبغي التطبيق العملي الكامل لبنود هذه الاتفاقية مع دخول مرحلة جديدة من دورتها. وأدرجت ألمانيا عند إعداد تقريرها الدوري الأول أن أحد التحديات الرئيسية يتمثل في ربط التعاون الدولي بالسياسات الثقافية والصناعات الإبداعية ووضع الفنانين والعديد من المسائل الهامة الأخرى. وأثنى الوفد على الجهود التي بُذلت لدمج وجهات النظر التحليلية للخبراء في هذه الممارسة أثناء جلسة التبادل التي عقدت قبل هذا الاجتماع والتي سمحت للأطراف بالنظر إلى ما هو أبعد من جهودهم الذاتية ووضع صورة للمستقبل. ولاحظ الوفد أن شراكة المعرفة كانت إحدى الكلمات الرئيسية التي تمخض عنها النقاش. وأكد أن إستراتيجية التصديق التي اعتمدها هذا المؤتمر كانت ناجحة حقاً وتمنى أن تواصل الأطراف عملها بهذه الروح. وسلط الوفد الضوء على مناقشات نيويورك حول الثقافة والتنمية ودور الاتفاقية في هذا النقاش نظراً لأنها تجمع قضايا التنمية البشرية مع السلع والخدمات الثقافية. وأشار الوفد إلى أن الاستثمار في البشر هو العامل الرئيسي لضمان النجاح بمرور الوقت وأنه تجاوز نطاق التنمية الاقتصادية. وأكد الوفد أن ألمانيا مستعدة لتقديم خبراتها في هذه العملية وخاصة فيما يتعلق بالتعاون مع المجتمع المدني.
26. أكد وفد جنوب أفريقيا أنه منذ مؤتمر الأطراف الثالث كان لديه فرصة لاستعراض التزامه والإجراءات التي تم اتخاذها بعد اعتماد الاتفاقية في 2005 والتصديق عليها في 2006. استضافت جنوب أفريقيا مؤتمراً لبلدان الجنوب بشأن التنوع الثقافي في مارس/آذار 2013، بما يعيد تأكيد الالتزام بمثل الاتفاقية وقيمتها. كانت الدولة قيد مراجعة كتابها الأبيض حول السياسات الثقافية مع معهد اليونسكو للإحصائيات؛ وهو أحد الأنشطة التي ساهمت في تأكيد أهمية البيانات والإحصائيات ورسم الخرائط. وقد أعادت الدولة هيكله وزارة الفنون والثقافة لديها من أجل الارتقاء بمسائل التماسك الاجتماعي وبناء الأمة، معترفاً بأهمية الثقافة والتنمية، سواءً على المستوى الإنساني أم الاقتصادي. وقد وضعت الحكومة إستراتيجية جديدة من أجل التعامل مع اقتصاديات الثقافة ولاسيما دعم الممارسين الثقافيين. كما شاركت على مستوى وزاري في الاجتماع رفيع المستوى حول الثقافة والتنمية في نيويورك في 12 يونيو/حزيران 2013. وقد أشاد الوفد بالأنشطة والالتزامات التي تمت في أفريقيا والتي اتسمت بقدر عالٍ من الحيوية وجرى تنفيذها بدعم من الأمانة العامة واللجنة والصندوق الدولي للتنوع الثقافي (IFCD) ومرفق الخبراء.
27. كرّر وفد كوبا التزامه بالاتفاقية. وأكد أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية بشأن سحب التمويل المقدم للمنظمة كان له أثر ملموس على اليونسكو وكذلك على تنفيذ الاتفاقية. وأشار الوفد إلى أن التنوع الثقافي كان إحدى الركائز الأساسية في سياسة كوبا الثقافية مؤكداً أهمية تمتع كل دولة بالسيادة من أجل حماية تنوعها الثقافي. وقد وضعت كوبا العديد من الأنشطة فيما يتعلق بتعزيز وحماية تنوع أشكال التعبير الثقافي كما يتضح في تقرير السنوات الأربع. ومن أجل تحفيز التصديق، شدد الوفد على ضرورة إثبات جدوى هذه الاتفاقية في تعزيز التعاون الدولي والتبادل الثقافي على نحو أكثر مساواة. وأكد الوفد أنه بالنظر إلى السياق الحالي لليونسكو، فإن هناك حاجة إلى إيجاد توازن صحيح من أجل حماية المكتسبات الهامة بما فيها هذه الاتفاقية.
28. شدد ممثل الاتحاد الأوروبي على أن تنوع أشكال التعبير الثقافي مثل جانباً غاية في الأهمية من مشروع التكامل الأوروبي على النحو المحدد في معاهدة الاتحاد. وقد ساهم الاتحاد على نحو فاعل في تنفيذ الاتفاقية وتطبيقها منذ أن دخلت حيز النفاذ. ولم يكتفِ الاتحاد بتنفيذ الاتفاقية ضمن برامجه في المجال الثقافي بل وقام بتعميمها لتشمل مجالات التعليم ومجتمع المعلومات والدعم الضريبي للأقاليم والدول. وشجع الاتحاد أيضاً دوله الأعضاء وشركاءه على التصديق على الاتفاقية. كما أشار ممثل الاتحاد الأوروبي إلى أن معدل التصديق بين الدول الأعضاء والدول المرشحة والدول المجاورة كان مثيراً للإعجاب، وأن تلك الجهود كانت مستمرة ضمن إطار الحوار السياسي للاتحاد الأوروبي مع شركائه من مختلف أنحاء العالم. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي سيستمر في التعاون مع جميع أعضائه لتعزيز تنفيذ الاتفاقية وأنه كان يعمل مع الجانب الأوكراني لاستضافة ندوة حول تطبيق الاتفاقية بمشاركة الدول الأعضاء في برنامج الشراكة بين بلدان الشرق الأقصى. وشدد مرة أخرى على أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ساهمت بما يربو عن المليون دولار في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي وأن المفوضية الأوروبية قدمت إسهاماً إضافياً من خلال دعم مشروع مرفق الخبراء بين اليونسكو والاتحاد الأوروبي والذي يقدم المساعدة الفنية للبلدان النامية من أجل تعزيز أنظمة حوكمة الثقافة بها. وأكد على أن تعزيز جهود رفع الوعي والدعوة يظل مطلباً ضرورياً لإعادة التأكيد على المبادئ الرئيسية للاتفاقية وقيمتها ومفاهيمها الأساسية وأن الأطراف في الاتفاقية بحاجة إلى مواصلة الحوار الفعال مع الدول التي لم تصبح بعد طرفاً في الاتفاقية وكذلك الاستمرار في بناء القدرات المعنية بإصلاح السياسات من أجل خلق بيئة تمكينية للقطاعات الثقافية والإبداعية يزدهر فيها التنوع الثقافي. وأشار ممثل الاتحاد الأوروبي إلى أن الاتحاد سيوجه جلّ تركيزه إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي كأساس لحقوق الإنسان وحل النزاعات ونشر الديمقراطية وأن الاتحاد أخذ على عاتقه تشجيع مشاركة المجتمع المدني. وأبرزت ممثلة الاتحاد أهمية دور مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات دعم الأعمال في الاتحاد الأوروبي والتي تهدف إلى دعم المشاريع الإبداعية من خلال التحالف الأوروبي للصناعات الإبداعية. وأشارت إلى أن الاتساق والشفافية شكلا المبدأين الأساسيين لتوجيه تنفيذ الاتفاقية؛ وأنه من الواجب أن تتجنب مشاريع الدعم وإجراءات المساعدة التقنية ازدواجية الجهود وأن تعمل على تعزيز أوجه التآزر من حيث التأثير

على الاقتصاد. وأكدت على أهمية تركيز الجهود المبذولة من جانب الاتحاد الأوروبي وغيره من الأطراف، مع تقدم الاتفاقية، على ضمان استدامة الزخم الإيجابي الذي أعقب اعتمادها وترجمته فيما بعد إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

29. أعرب وفد الإكوادور عن سعادته بتقديم تقريره الدوري الأول الذي يقدم كل أربع سنوات في هذه الدورة. وأوضح أن الدستور الجديد لدولة الإكوادور (2008) يحدد التنوع الثقافي باعتباره أولوية للبلاد ويستمد مبادئه من حكمة جميع الثقافات التي تشكل المجتمع ويجعل لزاماً على الحكومات الحالية والمستقبلية بناء شكلاً جديداً من التعاون الاجتماعي في ونام مع الطبيعة. واستناداً إلى هذه السياسة العامة الجديدة في المجال الثقافي، تتطلع الإكوادور بمزيد من الأمل إلى مكافحة كافة مظاهر رُهاب الأجانب والعنصرية والنخبوية والنزعات الاستعمارية والإقصائية وعدم المساواة التي لا تزال قائمة في المجتمع. وشدد الوفد على أن بناء هذا المجتمع الجديد لا يعني التغلب على الحواجز التقليدية وحسب، بل أن تتحمل الحكومة المسؤولية عن وضع سياسة عامة كجزء من البرنامج الوطني للتنمية. ستعمل الإكوادور على تنفيذ مكونات ثقافية في هذا البرنامج من أجل تحسين حياة المواطن وبناء مساحات عامة مختلفة لتعزيز وحماية التفاعل بين الثقافات والتواصل الاجتماعي. وفي هذا السياق، دشنت الحكومة وزارة للثقافة التي بدأت بالفعل عملية طويلة من التحول الثقافي وتنفيذ السياسات العامة اعتماداً على أربعة محاور رئيسية هي: إنهاء الاستعمار، والحقوق الثقافية، وزيادة الأعمال الثقافية، وتحديد الهوية الإكوادورية المعاصرة الجديدة. ولخلق حوار أفضل بين الحكومة والمواطنين، وكذلك لتعزيز مفهوم الحكم القائم على المشاركة، تم إنشاء لجان جديدة من أجل إشراك المواطنين. وأوضح الوفد أن هذه اللجان عملت معاً لبناء نظام معلومات عن القطاع الثقافي عن طريق جمع البيانات والخبرات عبر وزارة الثقافة ثم بعد ذلك من خلال جهود رفع الوعي المحلية قبل تمريرها إلى المجتمع بغية نشرها.

30. أكد وفد النرويج أنه تم الوصول إلى معلم هام بخصوص هذه الاتفاقية حديثة العهد نسبياً بصدر التقارير الأولى عن الأطراف بشأن تنفيذها. وذكر الوفد أن اللجنة إلى جانب الأمانة العامة تستحقان من الشناء جزيله على ما حققته من إنجازات في تنفيذ هذه الاتفاقية. وعقب الوفد بأن التقارير والملخص التحليلي قدما معلومات تتم عن بصيرة ثاقبة حول سبل تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. وأشار الوفد إلى أن التركيز الرئيسي للسياسة، كما ورد في تقارير الأطراف، بدأ منصباً على توزيع أشكال التعبير الثقافي بدلاً من إنتاجها أو خلقها. وبالنسبة للنرويج، فإن الاتفاقية لديها القدرة والقابلية على أن تكون وثيقة إرشادية للسياسات الثقافية بصفة عامة وتطوير الصناعات الثقافية بصفة خاصة. وفي هذا الصدد، أكد الوفد على وضع الفنانين، إذ أن حيوية الإبداع الفني أمر ضروري لتطوير ثقافات فاعلة ولعمل المجتمعات الديمقراطية كذلك. وأشارت النرويج إلى أن التقييم المنفذ بواسطة IOS توصل إلى أن الصندوق الدولي للتنوع الثقافي يعتبر وسيلة مهمة في دعم تنفيذ الاتفاقية. ووجدت الدولة أن التقرير يعد بمثابة وثيقة متميزة تضم الكثير لتعلمه، حيث كانت التوصيات ذات قيمة كبيرة في تحسين إدارة الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وتعتقد النرويج أنه ينبغي زيادة التركيز الإستراتيجي للصندوق الدولي للتنوع الثقافي وأن يتم التأكيد على التأثير الهيكلي واستدامة المشاريع. وتعتقد الدولة أيضاً أنه ينبغي لعملية بناء القدرات أن تكون جزءاً من الغرض العام لعمل الصندوق. وشارك الوفد القلق الذي أعرب عنه منسق فريق الخبراء بشأن الارتباك والتنافس بين مختلف برامج اليونسكو الداعمة للتنوع متمنياً تكاملها. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي للأطراف المضي بحذر في تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بجمع التبرعات مؤكداً على ضرورة إعطاء الأولوية للمشاريع. وأشار إلى أن أفضل وسيلة لجذب متبرعين جدد تتمثل في إظهار الأساليب الإدارية المنهجية والمثالية للصندوق ومشاريعه من خلال ما يحرزه من نتائج جيدة. أما بالنسبة للأنشطة المستقبلية للجنة، فقد أعرب الوفد عن قلقه من كثرة المهام الموكلة إلى اللجنة والأمانة العامة والتي يبدو أنها لا تتناسب مع الوسائل المتاحة. وأخيراً، أشارت النرويج إلى أن الحاجة كانت تستدعي إجراء مراجعة مالية وذلك لمعرفة الموارد التي كانت متاحة لتنفيذ الاتفاقية وأشارت إلى أن العمل المستقبلي للجنة يجب أن يتناسب مع التمويل المتاح.

31. أكد وفد أستراليا على أنه منذ انعقاد الدورة الأخيرة لمؤتمر الأطراف في 2011 والحكومة تعمل على تأسيس سياستها الثقافية الجديدة وأعلن أن السياسة المعنونة أستراليا المبدعة تم الإعلان عنها في 2013. وتتطلع هذه السياسة إلى تحقيق الأهداف الخمسة الشاملة التالية: 1) الاعتراف بمركزية السكان الأصليين والثقافات الخاصة بسكان جزر مضيق توريس التي تشكل جزءاً من الهوية الأسترالية الفريدة واحترامهما والاحتفاء بهما؛ و2) ضمان أن يعكس الدعم الحكومي تنوع أستراليا وكافة المواطنين بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه أو خلفياتهم الثقافية أو ظروفهم؛ و3) دعم تميز الفنانين والمبدعين والدور الخاص الذي يؤديه بصفتهم مصدرراً للأعمال والأفكار الأصلية بما في ذلك التعبير عن قصص الأستراليين؛ و4) تعزيز قدرة القطاعات الثقافية على المساهمة في الحياة الوطنية ورفاهية المجتمع والاقتصاد؛ و5) ضمان ازدهار الإبداع الأسترالي في عصر التكنولوجيا الرقمية في القرن الحادي والعشرين وذلك من خلال دعم الابتكار وتطوير محتويات خلاقة جديدة وتعزيز المعرفة والصناعات الإبداعية. وصاحب إعلان هذه السياسة توجيه تمويل كبير وجديد للفنون والثقافة بغية تنفيذ مجموعة واسعة من المبادرات عبر الأهداف الخمسة جميعها. وقد وضعت سياسية "أستراليا المبدعة" وسيتم تنفيذها بالتشاور الوثيق مع المجتمع الأسترالي على مدى 4-10 سنوات قادمة. وكذلك أبلغ الوفد الأطراف أن أستراليا ستقدم مساهمة قدرها 80,000 دولار أمريكي إلى الصندوق الدولي للتنوع الثقافي في 2013.

32. أكد وفد البرازيل على رؤية الدولة الرامية إلى تعزيز تنمية اقتصادها الخلاق وتشجيع تنوع أشكال التعبير الثقافي. وذلك من خلال إدراج مواطنيها في سلسلة الإنتاج وزيادة مساهمتهم في الحياة الثقافية. وأوضح الوفد السياسة الثقافية للبرازيل التي ترى الثقافة من خلال ثلاثة أبعاد وهي: البعد الرمزي للثقافة كقيمة في حد ذاتها وأصح أشكال التعبير عن معنى الإنسانية؛ وبُعد المواطن الذي يعزز الاندماج والتماسك الاجتماعي من خلال الثقافة؛ وبُعد اقتصادي يعتبر الثقافة واحدة من أهم ركائز جدول أعمال التنمية الاقتصادية. فيما يتعلق بالبعد الرمزي للثقافة، كانت البرازيل بصدد تنقيح قانون لتمويل الأنشطة الثقافية، وإعادة إنشاء صندوق ثقافي وطني يضم تسعة صناعات قطاعية. ومن ناحية بُعد المواطن، أشار الوفد إلى برنامج *cultura viva* (الثقافة الحية) والذي يتضمن أكثر من 3000 نقطة ثقافية في كافة الولايات السبع والعشرين للاتحاد البرازيلي والذي نجح بشكل كبير في عملية إدماج المواطنين البرازيليين. ويجري في الوقت الحالي تنفيذ هذا البرنامج في بلدان أخرى بأمرىكا الجنوبية مثل الأرجنتين وكولومبيا. وأشار الوفد أيضاً إلى إنشاء برنامج "القسيمة الثقافية" في 2013: برنامج يستهدف تزويد 20 مليون عامل برازيلي كل شهر بقسيمة تبلغ 25 دولاراً أمريكياً يستطيعون من خلالها شراء تذاكر دور السينما والمسارح والمتاحف وكذلك الكتب والأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية والسلع والخدمات الثقافية الأخرى. وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي للثقافة، فقد أسست البرازيل عام 2011 أمانة

عامة للاقتصاد الإبداعي والتي كانت تنفذ برنامجاً وطنياً يتضمن جمع إحصاءات حول الثقافة ويزود الجهات المنتجة صغيرة ومتوسطة الحجم بالتمويل. وأكد الوفد على أن الثقافة في البرازيل تعتبر الركيزة الرابعة التي تستند إليها التنمية المستدامة. ونظمت البرازيل اجتماعاً على مستوى عالٍ للهيئات حول الثقافة والاستدامة والذي تمخض عن إعلان ساو باولو في أبريل 2012 والذي اعتبر الثقافة ركيزة أساسية للتنمية المستدامة. ونظمت ندوة أخرى في مايو/أيار 2013 في مدينة برازيليا بشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وجرى تنظيم المؤتمر الأول لثقافة المجتمعات المحلية في مايو/أيار 2013 في بوليفيا والذي قام بلم شمل مجتمعات محلية من 17 بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية وركز على مشاركة المجتمع المدني في تحديد أهداف للثقافة ووضع خطط وطنية لها. وأشار الوفد إلى أن البرازيل قد انتهت من الإجراء الإداري لتقديم مساهمتها بنسبة 1% إلى الصندوق الدولي للتنوع الثقافي معلناً أنها ستدفع مساهمتها في 2013، بما في ذلك مساهمات الأعوام السابقة.

33. شكر وفد كندا، بعد أن أكمل ولايته الثانية في اللجنة، الأعضاء على روحهم البناءة. وبعد ذلك شارك الوفد أربعة إنجازات من الأعمال التي جرت على مدى السنوات الست الأخيرة (وهي: 1) تفصيل المبادئ التوجيهية التشغيلية واعتمادها في عدد كبير من المقالات؛ و2) مراجعة أول إصدار من التقارير الدورية رباعية السنوات؛ و3) إنشاء قاعدة بيانات بشأن ترويج الاتفاقية في المحافل الدولية الأخرى؛ و4) نجاح المرحلة التجريبية للصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وأعرب الوفد أيضاً عن قلقه إزاء الإصلاحات التي تجرى حالياً في المنظمة والتي يمكن أن تؤثر على تنفيذ الاتفاقية. وشدد الوفد على أهمية هذه الاتفاقية والتزامه بالعمل على التوزيع الجغرافي العادل لمواردها، وبخاصة لأن الاتفاقية المتعلقة بتنوع أشكال التعبير الثقافي تعتبر مساهماً هاماً في المناقشات التي تُجرى حول الثقافة والتنمية. وبعد ذلك، أخذت ممثلة حكومة كيبيك، السيدة/ ميشيل ستانتون جين، الكلمة للتعبير عن مدى أهمية الترويج لأهداف الاتفاقية ومبادئها في المحافل الدولية الأخرى ومدى رضاها عن العمل الذي أنجزته اللجنة والأمانة العامة بهذا الصدد. وأعربت عن رغبتها في مواصلة هذه الممارسة كنشاط دائم وحيوي من أجل تسهيل المناقشة بين الأطراف. كما أعربت عن رضاها بخصوص الإنجاز الذي حققه الصندوق الدولي للتنوع الثقافي والجهود المبذولة في الترويج له وتقييمه. وفيما يتعلق بالتحديات المتعلقة بالعصر الرقمي، دعت السيدة ميشيل ستانتون جين الأطراف لقراءة الوثيقة التي أصدرها البروفيسور فيرونيك جيفرمونت من الشبكة الدولية للمحامين حول تنوع أشكال التعبير الثقافي والتي تقدم نظرة عامة عن مجالات التشاور.

34. قدم وفد سويسرا تقييماً إيجابياً حول تنفيذ هذه الاتفاقية منذ آخر مؤتمر لأطراف. وركز الوفد على جانبين أساسيين: تأثير الاتفاقية على السياسات الثقافية للدول الفردية واستخدام الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وأكد على أن الجولة الأولى من التقارير الدورية رباعية السنوات كانت وسيلة جيدة لتبادل المعارف والخبرات وخاصة التحديات والنتائج مما ساعد الأطراف على اتخاذ خطوة إلى الأمام. وفيما يتعلق بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي، أشار الوفد إلى أن التقييم الخاص بمشروعات الصندوق الدولي للتنوع الثقافي كان بمثابة ممارسة هامة تم إجراؤها بواسطة IOS، ولكن ينبغي ألا تدفع الأطراف نحو إصدار حكم نهائي بشأن فعالية الصندوق الدولي للتنوع الثقافي وألبته. وشدد الوفد على أهمية التقييم الاستراتيجي للصندوق الدولي للتنوع الثقافي والذي ينبغي أن يركز بوجه خاص على متابعة المشروعات وإدارة المعرفة. وبهذا الصدد، أشار الوفد إلى ضرورة الربط بين تأثير الاتفاقية على السياسات الثقافية واستخدام الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وأكد على أن النتائج المعلنة في التقارير المحلية يمكنها أن توجه الأنشطة المستقبلية. وأشار الوفد إلى أن التحديات الرئيسية كانت ذات طبيعة مالية وإستراتيجية: ضمان نجاح إستراتيجية جمع التبرعات الخاصة بالصندوق من خلال التواصل بغرض تحصيل مبلغ تبرعات كبير وتتبع مصادر التمويل. وأكد الوفد التزام سويسرا تجاه الصندوق الدولي للتنوع الثقافي عن فترة السنتين 2013-2014 وأنها ستساهم بمبلغ 50,000 فرنك سويسري. ومع ذلك، أكد الوفد على أنه لا يمكن ضمان تنفيذ الاتفاقية ومتابعتها دون تمويل كافٍ للأمانة العامة. كما شدد على أهمية مواصلة تعزيز الصلات بين الثقافة والتنمية من خلال الترويج للاتفاقية داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى أساس إعلان هانغتشو.

35. أعرب وفد سانت لوسيا عن رضاه البالغ ودعمه لإستراتيجية جمع التبرعات الخاصة بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي والتي تعمل على نشر الاتفاقية وتساعد في جمع الأموال في المستقبل. كما أعرب الوفد عن رضاه بجلسة التبادل التي عقدت خلال اليوم السابق وأكدت على اهتمام الأطراف بمعرفة المزيد عن أثر مشروعات الصندوق. وكان الوفد مهتماً بتحليل نتائج التقارير الدورية حيث يرى أن ذلك من شأنه أن يعطي فكرة واضحة عما تم إنجازه وما لا يزال بحاجة إلى إنجاز. وسلط الوفد الضوء على أن الاتفاقية كانت تُستخدم في كثير من الأحيان من قبل الأطراف، ولاسيما بموجب المادة 21 منها، في كثير من الأحيان وأشار إلى ما تم إنجازه بشأن المعاملة التفضيلية وذلك بفضل التقارير الدورية. وقد نكّر الوفد الأطراف بأن الاتفاقية ما زالت غير مفهومة وغير معروفة بشكل جيد وينبغي إضافتها إلى قائمة الاتفاقيات على موقع اليونسكو الإلكتروني تحت علامة التبويب "الثقافة". علاوة على ذلك، أشار الوفد إلى عدم تمتع الاتفاقية ومشروعات الصندوق الدولي للتنوع الثقافي بالظهور الكافي نظراً لطريقة تنظيم موقع اليونسكو الإلكتروني. وبعد ذلك، انضم الوفد إلى أولئك الذين أعربوا عن قلقهم بشأن عمل اللجنة المستقبلية وكذا بالاجتماعات النظامية مؤكداً ضرورة توفير دعمهم تمويلاً. وأشار الوفد إلى أنه يتعين على الأمانة العامة إيجاد الموارد اللازمة للجنة في ديسمبر/كانون الأول 2013 لكون ذلك يمثل التزاماً قانونياً. ومن أجل استمرار الأمانة العامة في تأدية أعمالها، أعرب الوفد عن رغبته في استبعاد الاتفاقية من ممارسة تحديد الأولويات الخاصة بالمجلس التنفيذي (الدورة الواحدة والتسعين بعد المائة)، لوجود التزامات قانونية واجبة التمويل بصرف النظر عن النتائج المحققة.

36. أكد وفد أوروغواي مجدداً دعمه والتزامه الكامل بالاتفاقية وشدد على دور تعزيز التنمية المستدامة كأداة رئيسية في إرساء السلام والأمن. وتمثل هذه الاتفاقية، بالنسبة لأوروغواي، معياراً رئيسياً في تحديد سياساتها الثقافية وأطر العمل التنظيمية والمؤسسات الجديدة بها وكذا المساحات المتاحة للإنتاج الثقافي والمبدعين. وقد عملت أوروغواي على وضع خطة ثقافية وطنية استندت إلى التقارير الدورية من بين مصادرها الرئيسية. وأشار الوفد إلى أن وزارة الثقافة لدى أوروغواي كانت تعمل على وضع فهرس للممارسات الجيدة وأن الدولة قد وضعت مجموعة من البرامج من أجل تعزيز الاندماج الاجتماعي. وفي إطار هذه الممارسات، أوصت أوروغواي بأولوية الاعتراف بأهمية المواطنة الثقافية، والأطفال، والشباب، والكبار، والطوائف الأخرى، مثل النساء من مختلف الفئات العمرية. كما أشار الوفد إلى اتخاذ أوروغواي قراراً بالتقدم بطلب للانضمام إلى عضوية اللجنة من أجل وضع أفكار بشأن أنشطة تعزيز الحوار الثقافي والتنوع الثقافي واللغوي.

37. أكد وفد **موناكو** مجدداً التزامه بالاتفاقية وتنفيذها. وتوجّه الوفد بالشكر إلى الأمانة العامة لتنظيمها الدورة حول التقارير الدورية. ونوّه إلى أن التفويض كان واضحاً ويتمثل في تعزيز الاقتصاديات المُبدعة التي تولي احتراماً كاملاً لأشكال التعبير الثقافي وأشار إلى إدراج اتفاقية بشأن استبعاد المنتجات الثقافية من اتفاقيات التجارة الحرة. وأبرز أن "إعلان هانغتشو" شدد على أهمية الثقافة للتنمية المستدامة والتي تمثل دورها عاملاً رئيسياً دعمته موناكو بشكل كامل. وفيما يتعلق بإستراتيجية جمع الأموال الخاصة بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي، لفت الوفد انتباه الأطراف إلى أنه تم توجيه مناشدات بالمساهمة الطوعية المنتظمة. ودعمت موناكو كندا وسانكت لوسيا وسويسرا من حيث قلقهم بشأن الوضع المالي وأثره في مواصلة تحقيق أهداف الاتفاقية. وشدد الوفد على أنه ينبغي أن تكون الاتفاقية قادرة على الاستناد إلى أمانة عامة تتوفر لها الموارد الملائمة في ظل مسؤولياتها المتنامية.
38. أكد وفد **بيلاروسيا** على أهمية الاتفاقية بالنسبة لبلده من منطلق كونها أداة مفيدة ومهمة تُبرز أهمية الحق السيادي لجميع الدول في وضع وكذا تنفيذ السياسات الثقافية الخاصة بها بما يضمن تمكين جميع أشكال التعبير الثقافي. كما أكد على أهمية الثقافة كمساهم في التنمية وكسبيل لحشد المجتمع المدني من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية. وقد حث الوفد الأطراف على دعم الأمانة العامة بفعالية أكبر. وأشار الوفد إلى أنه واجه صعوبات بشأن تنظيم أعمال إعداد تقريره الدوري وأنه قد لا يكون لديه الموارد الأساسية ولا القدرة اللازمة لتنظيم المشاورات بين الوزارات والوكالات. وبعد ذلك التمس الدعم من اليونسكو فيما يخص تنظيم الندوات العلمية حول إعداد هذه التقارير. وأعلن الوفد ترشحه لانتخابات اللجنة.
39. أكد وفد **أندورا** أن الدولة نظمت النسخة الأولى من مشروع أركام (Arcam) في 2008، في إمارة أندورا، بهدف تنفيذ جوهر الاتفاقية بفضل التمويل الذي تلقتة من برنامج المشاركة التابع لليونسكو. وقد جمع هذا المشروع طويل الأمد بين المجتمع المدني والجهات الراعية من القطاع الخاص والسلطات المحلية. وفي عام 2014، سيحصل مشروع أركام على رعاية اليونسكو. ويتمثل أحد أهداف المشروع في تعزيز نشر أعمال 37 فنانياً من 37 جنسية مختلفة. علاوة على ذلك، أكد الوفد على أن أندورا، من منطلق كونها سفيرة التعدد الثقافي، تعمل مع العديد من طوائفها العرقية ومجتمعها المدني من أجل تنظيم الفعاليات الثقافية التي تحتفي بالتنوع الثقافي. واختتم الوفد بأن الدولة ستعتمد على نتائج التقارير الدورية الأولى ولاسيما المؤشرات ذات الصلة مما من شأنه يتيح قياس أثر الاتفاقية على المستوى القطري.
40. أشار وفد **الكويت** إلى أن بلده منذ انضمت إلى الاتفاقية تعمل على تعزيز التنوع الثقافي على المستوى الوطني. وقد نظمت الكويت مؤتمراً حول هذا الموضوع بحضور أكثر من 34 رئيساً من رؤساء الدول والحكومات بما فيها الصين واليابان وبوتان وسريلانكا وغيرها. كما نظمت ورشة عمل على هامش هذا المؤتمر ضمت 45 فنانياً من جميع أنحاء العالم. وأعلن الوفد أنه من المقرر أن يكون الاجتماع المقبل في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، وسيضمن ستة أسابيع تُقام فيها الفعاليات الفنية والثقافية بحضور ممثلين من أفريقيا وآسيا. أكد الوفد اهتمام الكويت بشكل خاص بالفنون وتنوع أشكال التعبير الفني والثقافي على مدار العامين الماضيين. فقد استضافت الدولة فنانين من العديد من الدول من آسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية، وفي عام 2013 نظمت الدولة (ومولت) 336 فعالية ثقافية. واختتم الوفد كلمته بأن الاتفاقية وفرت أساساً جيداً من أجل تعزيز أشكال التعبير الفني والتنوع في الكويت.
41. قدم وفد **بوركنيا فاسو** تقريراً حول الأنشطة المعنية برفع الوعي بالاتفاقية عبر مختلف مؤسسات البلد الثقافية. في عام 2013، عقدت بوركنيا فاسو اجتماعاً ضم صنّاع القرار السياسي والعمد من جميع أقاليم الدولة الثلاثة عشر والجهات الفاعلة الثقافية من أجل مناقشة أهمية تنفيذ الاتفاقية في الدولة ككل وفي كل إقليم وبلدية. وتوجه الوفد بالشكر إلى الأمانة العامة على دعمها المالي والفني الذي أتاح إمكانية إجراء دراسة حول أثر الأنشطة الثقافية والفنية على النظام التعليمي للدولة. أشار الوفد إلى أنه بفضل هذه الاتفاقية والديناميكية المتنامية للمؤسسات الثقافية، تم تبني سياسة ثقافية مشتركة مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. كما أشار إلى إنشاء وتدشين مركز إقليمي للفنون الاستعراضية. وناشد الوفد الدول الأعضاء والمؤسسات من أجل توحيد جهودها الرامية إلى تعزيز أهداف المركز. وأعلن الوفد المساهمة بمبلغ قدره 5000 يورو إلى الصندوق الدولي للتنوع الثقافي في عام 2013.
42. أكد وفد **تونس** أن الجهود التي نشرتها الأمانة العامة رُغم محدودية الموارد ساهمت في جعل الاتفاقية أكثر ديناميكية وفعالية. وفي تونس، كان يجري تنفيذ العديد من المشروعات التعاونية من أجل تأكيد دور الثقافة في الاقتصاد والتعليم. وأشاد الوفد بالصندوق الدولي للتعاون الثقافي لما يقدمه من دعم المشروعات المعنية بتعزيز التنوع الثقافي. وقد دعم الوفد الاتجاه الحالي الذي تتبناه الاتفاقية، وخصوصاً، من خلال إشراك المجتمع المدني على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وشدد على أهمية حماية الحق السيادي للدول في صياغة وكذا تنفيذ السياسات الثقافية الخاصة بها وتعزيز الدور الذي تلعبه الثقافة في التنمية الاقتصادية.
43. أشاد وفد **سان فنسنط وجزر الغرينادين** بدور الأمانة العامة في تنفيذ الاتفاقية على الرغم من نقص الموارد المالية والبشرية. وأشار الوفد إلى أن جلسة التبادل كانت مثيرة للغاية ولاسيما فيما يتعلق بالتقارير الدورية، ومشروعات الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، والمادة 21. ونوه الوفد، بصفته عضواً في اللجنة، إلى أهمية التقارير الدورية لكل من التعاون الدولي والأنشطة الوطنية. ومع ذلك، فقد ذكر أن تنسيق التقرير لم يُتَح للدول وضع جميع المعلومات حول ما أنجزته البلدان بشأن تنفيذ الاتفاقية. كانت معظم التقارير الدورية مقدمة من الدول المتقدمة وكان هناك نقص في التقارير المقدمة من الدول النامية. وأشار الوفد إلى ضرورة بناء القدرات من أجل مساعدة الدول في إعداد وكذا صياغة سياساتها الثقافية. وخلال جلسة التبادل، أشار كثيرون إلى أنهم لم يقوموا بإشراك المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية أو الفنانين في عملية إعداد التقارير. وشدد الوفد على أهمية المعلومات المقدمة حول المادة 21 وناشد كافة الأطراف تقديم المزيد من المعلومات حول تنفيذ المادة 16 بشأن المعاملة التفضيلية. علاوة على ذلك، أكد الوفد على أهمية الصندوق الدولي للتنوع الثقافي للاتفاقية حيث يضيف عليها مزيداً من الوضوح والمصداقية. وإشارة إلى أهمية المساهمات، أكد الوفد نجاح العديد من المشروعات التي تم تنفيذها في الدول النامية.
44. أشار وفد **جمهورية كوريا** إلى تصديق الدولة على الاتفاقية في أبريل/نيسان عام 2010 من أجل توحيد الجهود الدولية الرامية إلى حماية وكذا تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي والاضطلاع بدور قيادي في رفع الوعي بالاتفاقية وتشجيع بناء القدرات في منطقة آسيا



والمحيط الهادئ. وأشار الوفد إلى قيام الحكومة الكورية بجعل الثقافة إحدى الأولويات الوطنية وإلى التزامها بالمساهمة في تعزيز التبادل والتنوع الثقافي على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى المستوى الوطني، وضعت جمهورية كوريا أطر عمل قانونية ومؤسسية من أجل تنفيذ الاتفاقية. على سبيل المثال، شرعت الدولة في وضع مؤشرات وطنية بهدف تقييم كيف كانت السياسات والأنشطة الوطنية تساهم في النهوض بالتنوع الثقافي. ومن خلال القيام بذلك، أكدت جمهورية كوريا أن هذه المؤشرات تعكس حزمة مؤشرات الثقافة من أجل التنمية الخاصة باليونيسكو. وقد أدخلت جمهورية كوريا العمل بسياسات من أجل تحسين التعليم بما أبعاد التنوع الثقافي مثل تطوير منهج لتدريب المعلمين والمهنيين الثقافيين والإعلاميين. وعلى المستوى الدولي، دعمت جمهورية كوريا برامج بناء القدرات بغية تعزيز الصناعات الإبداعية في الدول النامية من خلال العديد من مشروعات الصناديق الاستثمارية مع اليونيسكو. وقد عملت الدولة على رفع الوعي بأهمية تعليم الفنون في إدراك قوة الثقافة والتنوع الثقافي كمسار جديد للسلام والتنمية من خلال بدء تخصيص الأسبوع الدولي لتعليم الفنون وذلك في المؤتمر العام السادس والثلاثين في 2011. وخلال الدورة السابقة لمؤتمر الأطراف، شدد الوفد على ضرورة تركيز الجهود بشكل كبير على العلاقة بين الثقافة والتنمية. كما أشار الوفد إلى أن هذا الأمر شكل أهمية بالغة بالنظر إلى جهود اليونيسكو الأخيرة الرامية إلى دمج المسائل الثقافية في جدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد عام 2015؛ مشيرًا إلى أن تقارير الأطراف الدورية الرباعية السنوات تقدم أدلة ملموسة. وقد أكد الوفد أن جمهورية كوريا ستواصل بذل جهودها الرامية إلى حماية وتعزيز التنوع في البلاد وكذلك في جميع أنحاء العالم وبالأخص منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

45. أكد ممثل السنغال على أهمية التنوع الثقافي في البلاد. نظمت وزارة الثقافة العديد من الفعاليات الثقافية من أجل تعزيز محو الأمية، وتعليم اللغة الفرنسية، والإنتاج السينمائي والتلفزيوني. وترى السنغال أن التنوع الثقافي الذي يعزز الحوكمة الجيدة وحقوق الإنسان يجب أن يكون مبدأً رئيسياً. وقد تقدم الوفد بدعوة لتحسين سبل الحوار الثقافي، ولاسيما بين دول الشمال والجنوب، مؤكداً الحاجة إلى تشجيع الحوار بين الشمال والجنوب. وأشاد الوفد أخيراً بدور الصندوق الدولي للتنوع الثقافي في تقديم الأمل لدول الجنوب.

#### [المراقبون]

46. أشارت منظمة التعاون الإسلامي (OIC) إلى أن هذه كانت المرة الأولى التي شاركت فيها بفعالية في هذه الاتفاقية وفي وقائع مؤتمر الأطراف. وتحدث ممثل المنظمة عن الأنشطة المتعلقة بتعزيز الحوار والتعاون بين الثقافات. وأشار إلى وجود قسم بالمنظمة مخصص لتعزيز الدراسات والتنوع الثقافي بمركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، ومقره إسطنبول في تركيا، والذي يدعم بفعالية الأهداف الرئيسية للاتفاقية. وتعد المنظمة من خلال مركز إرسيكا طرفاً في مبادرة تحالف الحضارات، والتي أطلقتها الحكومتان التركية والأسبانية تحت رعاية الأمم المتحدة. وأوضح أن المنظمة تعاونت مع مجلس أوروبا في مشروعات متنوعة تضمنت صورة الآخر في تدريس التاريخ. كما نظمت المنظمة مشاريع مختلفة حول تدريس التاريخ والثقافة من أجل القضاء على التحيز والتمييز تجاه الطوائف الثقافية الأخرى. وأكد الممثل أن المنظمة ترصد الإسلاموفوبيا وتحاول القضاء على أو تخفيف كافة أنواع التمييز وأشكال التحيز تجاه جميع نظم المعتقدات الدينية.

47. أوضحت الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية التزامها وكذا أنشطتها المتعلقة بالتنوع الثقافي وتنفيذ الاتفاقية. وتتضمن هذه الأنشطة تعزيز التصديق بين أعضائها الثمانية والسبعين وحشد أعضائها بهدف تعزيز أهداف الاتفاقية ومبادئها، وبالأخص من خلال خطة عمل تهدف إلى الترويج للاتفاقية عبر جميع البلدان الفرنكوفونية.

48. توجهت جمعية الثقافة والتنمية بالشكر إلى مؤتمر الأطراف على إشراك المجتمع المدني في جلسة التبادل، كما تقدمت بالشكر إلى الأمانة العامة على تعاونها مع المنظمات غير الحكومية في هذا المجال. وأشار الممثل إلى رضاه عن شراكة اليونيسكو مع الاتحاد الأوروبي من أجل تقديم المساعدة الفنية؛ بيد أنه أكد قلقه إزاء المفاوضات الدائرة حول اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ولفت انتباه الأطراف إلى فضل البرلمان الأوروبي في استبعاد السلع والخدمات الثقافية أخيراً من الاتفاقية الإطارية. وتوه الممثل أيضاً إلى أن السياسات الثقافية في العديد من الدول الأوروبية تمر بأزمات بسبب تخفيضات الميزانية. ولاحظ وجود نزعة بين الدول النامية نحو الاستثمار بشكل أكبر في تعريف السياسات الثقافية الشاملة.

49. شكرت رئيسة المؤتمر كافة الأطراف والمراقبين لمساهماتهم البناءة أثناء المناقشة العامة وقدمت نظرة عامة حول القضايا الرئيسية التي تم تناولها، وعلى وجه الخصوص أهمية تعزيز الروابط بين الثقافة والتنمية المستدامة خلال الاتفاقية والنهوض بالسياسات والمبادرات في هذا المجال. وشددت رئيسة المؤتمر على الحاجة إلى مواصلة زيادة الوعي والإدراك حول الاتفاقية والبحث على مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في الجهود المبذولة بشأن هذا الصدد. أحاطت علماً أيضاً بفائدة التقارير الدورية للأطراف والموجز التحليلي للأمانة العامة حيث إنها تقدم أدلة حول كيفية تنفيذ هذه الاتفاقية وتحدد التحديات التي لا يزال يتعين مواجهتها. وأكدت على أهمية السياسات الثقافية الوطنية التي تعكس التنوع الثقافي مما يدعم الصناعات الثقافية ووضع الفنانين. ودعت الأطراف إلى المساهمة في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي حيث إن إستراتيجية جمع التبرعات تتطلب دعمهم. وفي النهاية أعربت رئيسة المؤتمر عن امتنانها وشكرها لجميع الأطراف الذين أعلنوا عن مساهماتهم في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي وهم: البرازيل وأستراليا وسويسرا وبوركينا فاسو.

50. طلبت رئيسة المؤتمر، لعدم وجود رئيسي الدورتين العاديتين الخامسة والسادسة للجنة الحكومية الدولية، من السيدة دومينيك ليفاسور، مقررة الدورة العادية الخامسة للجنة، تقديم تقريرها.

51. سلطت السيدة دومينيك ليفاسور الضوء على بعض الأنشطة الرئيسية للدورتين الخامسة والسادسة للجنة وبالأخص مسودات المبادئ التوجيهية التشغيلية. كانت المسودة الأولى هي المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن استخدام شعار الاتفاقية الذي طالب به مؤتمر الأطراف كوسيلة لتعزيز وضوح الاتفاقية. وتم عرض هذه المبادئ التوجيهية التشغيلية على مؤتمر الأطراف بغرض اعتمادها في هذه الدورة إلى جانب أربعة خيارات ينبغي اختيار أحدها كشعار، أما الثانية فكانت المبادئ التوجيهية التشغيلية المقدمة من أجل الاعتماد بواسطة مؤتمر الأطراف حول استخدام الموارد الخاصة بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي وتم تنقيحها أثناء الدورة العادية السادسة للجنة. وتعكس هذه التنقيحات الخبرة المكتسبة أثناء تنفيذ المرحلة التجريبية والدروس المستفادة وتوصيات لجنة الخبراء والتوصيات الواردة في المراجعة التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ومنذ يونيو 2011، تم اعتماد 30 مشروعًا جديدًا من قبل اللجنة ليتم تمويلها من قبل الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. ومن ثم، سمح الصندوق الدولي للتنوع الثقافي أثناء المرحلة التجريبية لثمان وأربعين دولة نامية تعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية، ودعم الفنانين والمهنيين الثقافيين وتسهيل مشاركة المواطنين في الحياة الثقافية وذلك من خلال إقامة 61 مشروعًا بقيمة 39 مليون دولار أمريكي. وانطلقت الدعوة الأولى لإقامة المشاريع عقب المرحلة التجريبية، حيث قررت اللجنة أن تولي اهتمامًا خاصًا للمشاريع الرامية إلى بناء القدرات بغية تطوير السياسات الثقافية. واعتمدت اللجنة إستراتيجية خاصة بجمع التبرعات للصندوق الدولي للتنوع الثقافي والتي وضعتها شركة Small World Stories. وأخيرًا، درست اللجنة التقرير الخاص بتقييم المرحلة التجريبية للصندوق الدولي للتنوع الثقافي، ووافقت على الغالبية العظمى من توصياته وطلبت الأمانة العامة بوضع خطة عمل لتنفيذها. وكانت تتمحور الخطوات الرئيسية المتبعة في تنفيذ الاتفاقية حول دراسة أول 45 تقريرًا من التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات في ديسمبر 2012. وسجلت اللجنة كذلك الملخص التحليلي للأمانة العامة والذي أعد على أساس مساهمات 5 خبراء دوليين. وشجعت اللجنة بنفس القدر معهد اليونسكو للإحصاء على مساعدة الأطراف في تنقيح ملحق التقرير (المصدر والإحصاءات). وكان من بين الأنشطة الأخرى للجنة دراسة المعلومات التي تم جمعها حول تنفيذ المادة 21 والحالات التي تم فيها ذكر الاتفاقية واستخدامها في المحافل الدولية الأخرى. وفي أعقاب المشاورات التي جرت مع الأطراف في 2011 - 2012، أصدرت الأمانة منصة عبر الإنترنت لتبادل المعلومات التي تم جمعها حتى الآن. وعملت اللجنة على زيادة عدد التصديقات على الاتفاقية. وأشارت السيدة ليفاسور أن فنزويلا والمغرب قد صدقا للتو على الاتفاقية. وكان يتمثل الهدف من إستراتيجية اللجنة في الوصول إلى 140 تصديقًا قبل نهاية عام 2013، وبالتالي، أشارت إلى ضرورة وضع هذا الهدف في الاعتبار وبذل مزيد من الجهود في الأشهر المقبلة. وفي الختام، لخصت وجهة نظر اللجنة المعبر عنها من خلال عدد من القرارات المتخذة خلال العاميين الماضيين. وأكدت على مدى صعوبة الموقف بالنسبة لليونسكو وأن أمانة الاتفاقية تعمل تحت ضغط مضاعف من قلة الموارد وزيادة الطلب. ونظرًا لأن نجاح هذه الاتفاقية يعتبر مسؤولية مشتركة يتقاسمها أطرافها وأجهزتها القانونية والمجتمع المدني وأمانتها العامة دعت السيدة ليفاسور كافة الأطراف المعنية للقيام بدورها بشكل خلاق.

52. وجهت رئيسة المؤتمر الشكر إلى السيدة ليفاسور على عرضها الواضح والموجز لعمل اللجنة خلال العاميين الماضيين وسلطت الضوء على العديد من الإنجازات التي تم تحقيقها، وبخاصة جميع الأنشطة التي أجراها الصندوق الدولي للتنوع الثقافي (دعوتان لتقديم الطلبات ووضع إستراتيجية لجمع التبرعات وتقييم المرحلة التجريبية) ونتائجها الباهرة (فحص تقارير السنوات الأربع الأولى وتحليلها وإجراء مشاورات حول المادة 21)، وكذلك العمل على اختيار شعار الاتفاقية.

تم اعتماد القرار CP 6.4.

53. طلبت رئيسة المؤتمر من أمانة الاتفاقية تقديم عرض تقديمي حول تقرير الأمانة بشأن أنشطتها إلى مؤتمر الأطراف.

54. ذكرت أمانة الاتفاقية أنها قد قدمت تقريرين مؤقتين إلى الدورات العادية للجنة لإعطاء فكرة عامة عن التحديات التي تواجه الأمانة وأنشطتها الرئيسية خلال مدتها التي بلغت عام واحد. وقد أعدت هذه التقارير وفق الأولويات الرئيسية التي حددتها الأطراف (مثل 1) الترويج للتصديق من خلال أنشطة رفع الوعي وإصدار ونشر أدوات المعلومات والاتصال (2) تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الدولي

من خلال أنشطة مشاركة المعلومات وكذلك على الصعيد القطري من خلال الدعم المالي عبر الصندوق الدولي للتنوع الثقافي والدعم غير المالي عبر أنشطة بناء القدرات المقدمة في صورة مساعدة مباشرة في وضع السياسات.

وقد حددت اللجنة عملية الترويج للتصديق في دورتها العادية الثالثة في إستراتيجية مدتها ثلاث سنوات. وكان يتمثل الهدف من الإستراتيجية في الحصول على تصديق ما بين 135 و140 طرفاً بحلول نهاية عام 2013 وزيادة عدد الأطراف من المناطق منخفضة التمثيل، وهي الدول العربية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ووصل عدد أطراف الاتفاقية إلى 130 طرفاً (يونيو/حزيران 2013). ومنذ أن تم تنفيذ هذه الاتفاقية، صادقت 35 دولة عليها، منها 60% من أمريكا اللاتينية وأفريقيا، و20% من الدول العربية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

تم تنفيذ الاتفاقية على الصعيد القطري من خلال تقديم الدعم المالي وغير المالي في صورة خبرات لتنفيذ الاتفاقية، ومن خلال الأنشطة المدفوعة بالاحتياجات التي عبرت عنها الأطراف والمجتمع المدني، وكذا المهنيون العاملون في مجالات الصناعات الثقافية والإبداعية. وبوجه عام، كان يتمثل الهدف من أنشطة بناء القدرات في تسهيل اعتماد السياسات والتدابير التي تعزز تنوع أشكال التعبير الثقافي، فضلاً عن تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من أجل تطوير قاعدة المهارات الخاصة بأصحاب المشاريع الثقافية. ولدعم جميع هذه الأنشطة، كانت تسعى الأمانة نحو وضع نظام عالمي لإدارة المعرفة والذي يعمل على تسهيل مشاركة المعلومات والشفافية، وكذلك تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني.

ونوهت الأمانة إلى المساهمة التي قدمها لاتحاد الأوروبي بمقدار مليون يورو لتنفيذ الاتفاقية من خلال برنامج المساعدة التقنية "مرفق الخبراء من أجل تعزيز نظم حوكمة الثقافة في البلدان النامية". وشاركت 13 دولة في هذا البرنامج في الفترة ما بين 2011 حتى 2013. وتمثلت هذه الدول في باربادوس وبوينس آيرس وبوركينا فاسو وكمبوديا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وهندوراس وكينيا وملايو وموريشيوس وسيشيل والنيجر وفيتنام. وكان يتمثل الهدف من ذلك في دعم البلدان في جهودها الرامية إلى إرساء الأطر القانونية والمؤسسية لتطوير القطاعات الثقافية الوطنية وإدخال السياسات التي تتناول دور الثقافة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة من خلال الصناعات الثقافية. وأدى ذلك إلى نتائج متنوعة، مثل إنشاء وكالات وصناديق للصناعة الإبداعية والتي طبقت في البلدان التي لم تُطبق فيها من قبل. وكان يوجد أيضاً أوجه تآزر ديناميكي بين مختلف المنظمات الدولية ومجموعات المجتمع المدني على أرض الواقع. وتمت تعبئة وكالات مختلفة من أجل التمكن من الاستفادة من العمل الذي تم إنجازه حتى الآن بدلاً من مضاعفة الجهود. وأعلنت الأمانة أنه خلال النصف الثاني من عام 2013 ستجرى أربع عمليات متابعة في صورة بعثات قطرية، وأنه تم التخطيط لإجراء تقييم لهذا البرنامج للمساعدة على إنشاء وثيقة برنامج تحدد إطاراً لبرنامج بناء القدرات العالمي في المستقبل.

فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية، فقد عملت الأمانة العامة مع منظمات حكومية وحكومات وطنية ولجان وطنية تابعة لمنظمة اليونسكو وجهات التنسيق حول العالم المسؤولة عن الاتفاقية، وذلك للمشاركة في بعض الأنشطة الخاصة بزيادة الوعي والتدريب. ونظمت الأمانة عام 2012 مع وزارة الثقافة في بوينس آيرس اجتماعاً إقليمياً لكافة جهات التنسيق في منطقة ميكروسور. وفي 2013، شاركت في اجتماع إقليمي آخر لجهات التنسيق من جنوب شرق أوروبا. وبخلاف التدريب، عملت الأمانة أيضاً على تقديم أدوات عملية لتنفيذ الاتفاقية مثل الثقافة الخاصة بحزمة مؤشرات التنمية ودليل بشأن كيفية وضع السياسات وتنفيذها لتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية. وقد تم توفير هذه الأدوات بدعم من الحكومة الإسبانية.

وفي ضوء الانخفاض الذي طرأ على ميزانية البرامج العادية، دعت الأمانة الأطراف للعمل مع الأمانة للنهوض بتلك الأنشطة من خلال توفير موارد خارج الميزانية. وفيما يتعلق بالعمل على نظام إدارة المعرفة، فقد أكدت على التقدم المحرز في إنشاء منصة عبر الإنترنت للصندوق الدولي للتنوع الثقافي ولتنفيذ المادة 21 وللتقارير الدورية كإحدى أولى الوسائل نحو التوصل إلى نهج أكثر شمولاً لإدارة المعرفة. وتناولت أعمال الأمانة خلال العامين الماضيين الأولويات العالمية لليونسكو وأفريقيا والمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى الشباب. وأشارت إلى أن صندوق الطوارئ متعدد المانحين التابع لمنظمة اليونسكو بذل جهوداً مشكورة في بناء القدرات في أفريقيا خلال العامين الماضيين. وتضمن ذلك برنامج إرشاد للمتخصصين تم تنفيذه مع المنظمات غير الحكومية الشريكة ومنظمة الثقافة والتنمية والمعهد الأفريقي للفنون. كما سلطت الأمانة الضوء على الدعم المقدم من جمهورية كوريا لتطوير حاضنات الصناعات الثقافية في بوركينا فاسو. ومع ذلك، ذكرت الأطراف بأن كافة الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة لهذه المشاريع أوشكت على النفاد. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، أجرت الأمانة تنقيحها الداخلي الخاص على طلبات الصندوق الدولي للتنمية الثقافية لجعلها أكثر مراعاة للمنظور الجنساني. وفي عام 2010، أثناء الدعوة الأولى للصندوق الدولي لدعم التنوع الثقافي، تناولت 16% من الطلبات قضايا مساواة بين الجنسين، وارتفعت هذه النسبة حتى وصلت إلى 43% بحلول عام 2012. وبالنسبة إلى الشباب، فقد كانت الأمانة تبني عملها على الجهود المختلفة التي بدأتها اللجنة الألمانية لليونسكو من خلال شبكة U40، فضلاً عن لعبة الإبداع (التنوع) التي تم دعمها بتمويل من خارج الميزانية مقدم من الحكومة الألمانية والتي استهدفت الشباب (من 12 إلى 16 عاماً) وكانت شائعة في كافة المدارس في أمريكا اللاتينية. وفي 2013، نظمت الأمانة والمكاتب الميدانية منتدى للشباب لمدة أسبوع في الإكوادور حيث تلقى الطلاب (14-16 عاماً) تدريبات عملية للتعرف على مفهوم تنوع أشكال التعبير الثقافي، وماذا تعني سلسلة القيم الثقافية وما إلى ذلك. واغتنت الأمانة الفرصة في سياق منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ونظمت دورة حول الشباب والصناعات الإبداعية، والتي دعت كافة الحكومات لتضمين الشباب في عمليات وضع السياسات المتعلقة بالصناعة الثقافية. وختاماً، شددت الأمانة على التحديات التالية: الوضع المالي للأمانة؛ الحاجة المستمرة للعمل الجماعي في شراكة بين الأطراف والمجتمع المدني وزملاء المجال، وكذلك العمل مع الزملاء من مختلف البلدان الذين ينفذون مشاريع القطاع الثقافي على أرض الواقع؛ والحاجة إلى التعامل مع نقص التمويل المتوفر للدورة السابعة للجنة المقرر انعقادها في ديسمبر 2013، بالإضافة إلى الاستجابة للدعوات المتكررة حول بناء القدرات وإدارة المعرفة. وفي النهاية وجهت الأمانة الشكر إلى كافة الأطراف الذين دعموا أنشطة الأمانة العامة. كما شكرت منظمات المجتمع المدني التي إما في شراكة مع الأمانة أو التي ساهمت بمبادراتها الخاصة في تنفيذ

الاتفاقية في جميع أنحاء العالم. وأعلنت أن الأطراف ستحصل، في نهاية الدورة، على بريد إلكتروني من الأمانة تطالب فيه بالمشاركة في استطلاع للرأي حول إعداد الاجتماع وتنظيمه.

55. هنا وفد النمسا الأمانة العامة على التقرير الخاص بأنشطتها والذي يبرز مدى التزامها ومشاركتها على الرغم من الموارد المحدودة التي أتاحت لها في الأعوام الأخيرة. وشدد الوفد على أهمية ضمان عدم تأثر تنفيذ الاتفاقية بالموقف المالي. ومن المعلوم أنه قد تم تحقيق الكثير فيما يتعلق بشفافية أهداف الاتفاقية ومدى الوعي بها، وكذا أثرها على أرض الواقع. كما طرح الوفد عدة أمثلة على الإنجازات مثل التحديثات الإلكترونية الخاصة بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي والمعلومات الشاملة المقدمة في إعداد إجراءات التنفيذ الجديدة للجان الوطنية، بالإضافة إلى قاعدة بيانات المادة 21 وتمكين المجتمعات المدنية للمرة الأولى من الإسهام بشكل مباشر في الأنشطة. وفيما يتعلق بأدوات التواصل، سأل الوفد الأمانة العامة عما إذا كان قد تسنى لها تقييم مستوى الوصول إلى الجمهور. ثم سلط الوفد الضوء على أوجه التآزر بين أنشطة الأمانة العامة وغيرها من الأنشطة التي تطلع بها كل من منظمة اليونسكو والأمم المتحدة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015. وأشار الوفد إلى أنه سيكون من المفيد ضمان تبادل المعلومات ومشاركة المجتمعات المدنية في بيانات المتابعة والبيانات المشتركة.

56. توجه وفد كندا بالشكر إلى الأمانة العامة على جميع الجهود التي بُذلت خلال فترة السنتين. وأشار الوفد إلى أهمية الأنشطة المقامة بغية التنفيذ الفعال للاتفاقية. كما أشار إلى حتمية استناد تلك الأنشطة إلى أهداف الاتفاقية وأن تمثل التوازن بين الأعمال القياسية والدعم الخاص بالتنمية، حيث يشكل الشق الأخير مكوناً أساسياً من مكونات الاتفاقية. وأشار الوفد إلى أن منظمة اليونسكو يقع على عاتقها مسؤولية لعب دور حيوي داخل منظومة الأمم المتحدة لدفع النقاشات الدولية بشأن القضايا الثقافية إلى الأمام. وشدد الوفد على أن مسعى عمليات تبادل المعلومات مثل التقارير الدورية الصادرة كل أربع سنوات والاستبيانات الخاصة بتطبيق المادة 21، بالإضافة إلى الجهود المتعلقة بأثر التكنولوجيا الرقمية، يشكل أولوية نظراً لما تقدمه تلك الآليات من مواد أولية لمنصة المعارف وأدوات بناء القدرات.

57. أشاد وفد ألمانيا بتقرير الأمانة العامة وأشار إلى أن جميع التحديات المبينة بالتقرير هي بمثابة تحديات مشتركة على الصعيد الوطني. وأكد الوفد على أهمية زيادة شفافية الجهود المتعلقة بالاتفاقية. كما عبّر عن تقديره لقيمة الاتفاقية حيث تقدم بالشكر للأمانة العامة تحت قيادة السيدة دانييل كليشي. وشدد الوفد على أن الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي كان مفيداً للغاية لعمليات إدارة المعارف والإبداع.

58. عبّر وفد جنوب أفريقيا عن قلقه بشأن تقليص الميزانية العادية المخصصة لقسم تنوع أشكال التعبير الثقافي. كما عبّر الوفد عن تقديره للجهود المبذولة من جانب الأمانة العامة في التصديق على الاتفاقية وتنفيذها، بالإضافة إلى برنامج بناء القدرات الشامل ومنصة تبادل المعلومات، لاسيما الاتفاقية في القسم الأفريقي بالموقع الإلكتروني، فضلاً عن جهود جمع التبرعات وخفض التكاليف. وقد أقر الوفد بتنظيم برنامج تدريب تجريبي في أفريقيا خلال النصف الثاني لعام 2012، بالإضافة إلى أنشطة ورش العمل والتدريب المقامة بالتعاون مع المكاتب الميدانية في داكار وكذا ويندهوك بمشاركة 28 لجنة وطنية وأخصائيي الأنشطة الثقافية في البلدان الأفريقية. وتوجّه الوفد بالشكر في النهاية إلى الأطراف التي أسهمت في دعم جهود الأمانة العامة.

59. توجّه وفد الدنمارك بالشكر إلى الأمانة العامة على التقرير الخاص بأنشطتها والذي يقدم معلومات مفيدة عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية إلى جانب التحديات الماثلة مستقبلاً. كما أشار الوفد إلى التقدم المحرز في عدة مجالات حددتها الأطراف المعنية باعتبارها ذات أولوية رئيسية، وأشار كذلك إلى إمكانية تأثير النتائج والرخم المكتسب خلال العامين الماضيين سلباً نظراً للأوضاع المالية الحالية للمنظمة. وطلب الوفد توضيحاً لما قد يكون فهم من "العمل النظامي"، وهو ما تم التأكيد عليه باعتباره ذي أهمية خاصة من قبل المؤتمر العام والمجلس التنفيذي، فضلاً عن اتجاه الدول الأعضاء لتحديد الأولويات ومخصصات الميزانية للفترة البرنامجية المقبلة الخاصة بمنظمة اليونسكو. ولذلك، شدد الوفد على أن إدارة المعرفة تمثل نشاطاً حيوياً؛ إذ جرى بلورتها لإكساب الاتفاقية طابعاً أكثر واقعية يسهل فهمه، ومن ثمّ تمكين تنفيذها على أرض الواقع. كما أشار الوفد إلى أنه يتعين أن يشكل تنفيذ إستراتيجية التواصل وجمع التبرعات للصندوق الدولي للتنوع الثقافي مجال أولوية رئيسي في هذه الفترة المالية الصعبة، وذلك نظراً لأنها تهدف لتعزيز شراكات التعاون والبناء والتي تُعد هدفاً أساسياً من أهداف الاتفاقية. ورغب وفد الدنمارك في إرسال رسالة واضحة للمجلس التنفيذي والمؤتمر العام مفادها أن العمل النظامي لا يتمحور فحسب حول عقد الاجتماعات، بل يجب أن يشمل قضايا التنفيذ الواقعية، كما اقترح إدخال بعض التعديلات على القرار من شأنها أن تعكس وجهة النظر هذه.

60. هنا وفد سان فنسنت وجزر الغرينادين الأمانة العامة على جميع الأنشطة التي أقامتها، مشيراً إلى التحسينات التي شهدتها الجهود المبذولة والنتائج الملموسة. وفيما يتعلق باستخدام المؤشرات، سأل الوفد ما إذا كان لدى الأمانة العامة الأدوات والأموال اللازمة لمساعدة البلدان على تطوير واستخدام تلك المؤشرات المهمة في قياس أثر الثقافة. وفيما يتعلق بالموقع الإلكتروني، أشار الوفد إلى صعوبة حقيقية في إيجاد الاتفاقية أسفل المواضيع المتنوعة. كما أصر الوفد على ضرورة إظهار الاتفاقية بصورة واضحة على الموقع الإلكتروني لمنظمة اليونسكو أسفل موضوع "تنوع أشكال التعبير الثقافي".

61. هنا وفد الأرجنتين الأمانة العامة وأشار إلى زيادة الإسهامات المقدمة للصندوق وكذا عدد الدول المساهمة. وأشار الوفد إلى ضرورة تركيز الجهود، من الآن فصاعداً، على بناء القدرات. كما شدد على أهمية إكساب الاتفاقية شكلاً أكثر واقعية ورسوخاً وقابلية للتطبيق على أرض الواقع.

62. أكد وفد جرينادا من جديد على الأهمية التي يوليها لتنفيذ الاتفاقية، كما توجّه بالشكر للأمانة العامة على الجهود المبذولة بالرغم من الموارد البشرية والمالية المحدودة. وأعرب الوفد عن تقديره بوجه خاص للدعم المقدم للأطراف من أجل تنفيذ المشاريع المختلفة، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لإضفاء الشفافية على إنجازات الاتفاقية عبر موقعها الإلكتروني. ودعم الوفد استفسار وفد سانت

فنسنت وجزر الغرينادين وطلب معرفة سبب عدم وضع الاتفاقية في موضع جيد بالموقع الإلكتروني لمنظمة اليونسكو. كما أعاد الوفد التأكيد على ضرورة أن يظل العمل النظامي، المرتبط بالاتفاقيات الثقافية والخاص بتنفيذها، يمثل الأولوية القصوى للقطاع.

63. هنا وفد سويسرا الأمانة العامة على أعمالها، إلى جانب الجهود المبذولة لإقامة أنشطتها في ظل الأوضاع الحالية وقيود الميزانية. وسلط الوفد الضوء على ضرورة أن تؤسس الأمانة العامة أعمالها على جملة من الأولويات والموارد الرئيسية. وفيما يتعلق بالأولويات، اقترح الوفد أن تنصب جهود الأمانة العامة على بناء القدرات وإدارة المعارف بالإضافة إلى تنفيذ إستراتيجية جميع التبرعات، بما في ذلك جوانب التواصل الخاصة بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي. أما فيما يتعلق بموارد الميزانية، فقد شدد الوفد على ضرورة انتفاع الأنشطة من التخصيص الكافي ضمن برنامج 2014-2017.

64. شدد وفد أيرلندا على أن الثقافة تعد عنصرًا أساسيًا في التنمية البشرية المستدامة، وأن الاحتفاء بالتنوع الثقافي وتعزيزه يمثلان ركيزة جوهرية في العملية الديمقراطية والاندماج الاجتماعي. وتمشيًا مع الاتفاقية، أشار الوفد إلى أن أيرلندا قدمت مجموعة من الإجراءات التي تعكس الأهمية المنسجمة مع التنوع الثقافي، بالإضافة إلى التزامها نحو هذا القطاع طوال الأزمة الاقتصادية الحالية. وتقوم سياستها على ضمان تمتع جميع المواطنين بشئ أشكال الحياة الثقافية والفنية بالدولة، لاسيما أولئك المعرضين للإقصاء الاجتماعي. كما شدد الوفد على أن أيرلندا تدرك أهمية التنوع الثقافي كعامل حيوي يسهم في الاقتصاد وكمصدر للإلهام والإبداع. وفي النهاية، أشار الوفد إلى أنه يقدر بشكل كبير الجهود التي تبذلها كل من منظمة اليونسكو والمديرة العامة سعيًا نحو تحقيق التنوع الثقافي وحمايته، كما أتى على مبادرتها الأخيرة في مالي.

65. توجهت أمانة الاتفاقية بالشكر إلى جميع الأطراف على ما أبدوه من تقدير للجهود التي بذلتها الأمانة العامة. كما لفتت الأنظار إلى أنه ما كان لكل ذلك أن يتحقق لولا الشراكات التي تشكلت بين الأطراف والمجتمعات المدنية. وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحها وفد النمسا بشأن أدوات التواصل، أوضحت الأمانة أن الأمانة العامة بدأت في تفعيل أحد الأنظمة لإعداد الإحصائيات الخاصة بأعداد المشتركين بالنشرات الإخبارية؛ وهو العدد الذي يشهد زيادة كبيرة للغاية. وأشارت إلى أن الأمانة العامة عكفت على بناء قاعدة بيانات تضم الشركاء ومتلقي النشرات الإخبارية الإلكترونية، حيث شجعت جميع الأطراف والجهات المعنية على مواصلة تعزيزها. وفيما يتعلق بأوجه التضافر بين الأمانة العامة والأولويات العالمية لمنظمة اليونسكو، فقد بُذلت جهود مكثفة على مدار العامين الماضيين للتمكن من مواصلة البرامج والأنشطة مع الأولويات العالمية لمنظمة اليونسكو والقطاع المعنية بالثقافة والتنمية. أما ما يتعلق بالسؤال الخاص بمجموعة المؤشرات، فقد تولت إسبانيا تمويل المشروع مما أتاح تنفيذها في 13 دولة قدمت نتائج تتخطى التوقعات في غضون فترة زمنية قصيرة للغاية. وطرح الأمانة مثالاً بناميبيا، حيث جمعت المكاتب الإحصائية الوطنية والحكومات والباحثين من المجتمع المدني البيانات التي لم تكن لديهم من قبل. علمًا بأنه ستم إتاحة جميع النتائج على الموقع الإلكتروني للاتفاقية. وأشارت الأمانة إلى أن جمع الأموال الخارجة عن الميزانية كانت ضرورة حتمية لاستمرار عملهم، مع التشديد على أن تلك البرامج كانت وسيلة لتنفيذ المادتين 9 و19 من الاتفاقية. ومن أجل ضمان استدامة تلك البرامج، استحدثت الأمانة العامة مجموعة من الأدوات والأدلة بمختلف اللغات كي يتسنى تنفيذها على أرض الواقع حتى عند وجود نقص في التمويل. وفيما يتعلق بمدى وضوح الاتفاقية في الموقع الإلكتروني لمنظمة اليونسكو، فقد أشارت الأمانة العامة إلى أنه قد جرى إرسال الرسالة بشكل واضح إلى الإدارة المختصة، وأنه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة. وقد دعت رئيسة المؤتمر الأطراف إلى تبني القرار رقم CP 7.4.

66. قدم وفد الدنمارك فقرة جديدة تحمل رقم 4: "يقدر أن الأنشطة التالية بالغة الأهمية لتنفيذ الاتفاقية ويتعين ضمان توفير التمويل اللازم لها: الاجتماعات النظامية ونظام إدارة المعرفة وبرنامج بناء القدرات بالإضافة إلى إستراتيجية جمع التبرعات والتواصل الخاصة بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي".

67. سأل وفد سانت لوسيا ما إذا كان التعديل ينطوي على قبول الأطراف للوضع حتى في حال تعرض الأنشطة للخطر. وشدد الوفد على ضرورة تنظيم الاجتماعات النظامية وكذا ضرورة توضيح ذلك.

68. أشار وفد ألمانيا إلى أنه يتفهم المخاوف التي عبر عنها وفد الدنمارك، غير أنه من غير المناسب الإشارة إليها في هذا القرار نظرًا لأن الحكومات في المجلس التنفيذي تعكف على إعداد القرارات التي ستُخذ في المؤتمر العام. وطلب الوفد من وفد الدنمارك إعادة النظر في كيفية التعبير عن هذه المخاوف دون أن تشغل أي مساحة بالقرار.

69. أشار وفد جرينادا إلى أنه في حال الإبقاء على هذا التعديل، فإنه يتعين إدراج رغبة مؤتمر الأطراف في جعل أعمال الاتفاقية أولوية قصوى. وطلب الوفد عدم إدراج الصندوق الدولي للتنوع الثقافي في هذه الفقرة، نظرًا لارتباطه بإسهامات الأطراف وليس بالأموال العادية للمنظمة، وحتى لا يؤثر الوضع المالي للمنظمة على الصندوق الدولي للتنوع الثقافي.

70. طلب وفد البرازيل توضيحًا بشأن ما إذا كان من الممكن لمؤتمر الأطراف إرسال قرار إلى المجلس التنفيذي.

71. أجاب المستشار القانوني عن هذا الاستفسار الإجرائي، مؤكدًا على أنه يمكن لأي كيان معاهدة تابع لليونسكو، أن يطلب من المدير العام نقل المعلومات إلى المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي. لذا، فقد شدد على أن المسألة المطروحة هي تحديد ما إذا كان الكيان الحاكم أو المجلس التنفيذي أو المؤتمر العام يرغب في وضع هذه الجزئية في جدول أعماله. وأوضح أنه يمكن لأي دولة عضو في منظمة اليونسكو وضع بند في جدول الأعمال كما يمكن للمدير العام، بمساعدة الأمانة العامة، جمع المعلومات ونقلها.

72. أوضح وفد الدنمارك أن هذا التعديل يهدف إلى تخفيف حدة النقاش في المجلس التنفيذي بالإضافة إلى إيضاح ما تعنيه كلمة العمل النظامي. وليس الاجتماعات النظامية فحسب، بل جميع الأنشطة المهمة.

73. وفد البرازيل لم يستحسن هذا التعديل موضحاً أنه إذا أرسل كل كيان حاكم خاص بكل اتفاقية أو برنامج القرارات إلى المجلس التنفيذي، فمن الممكن أن يحدث ذلك ارتباكاً في مهمة المجلس.
74. اتفق وفد سانت لوسيا مع وفد البرازيل بشأن الإجراءات كما اقترح أن يقوم مؤتمر الأطراف بدعوة المدير العام لإرسال هذا القرار إلى الجهات المعنية. ومع ذلك، فقد أشار الوفد أيضاً إلى أنه قد يكون من الضروري بالنسبة للمجلس والمؤتمر العام معرفة ما تعتقد أطراف الاتفاقية أنه مهم للغاية من أجل تنفيذها.
75. أيد وفد السويد التعديل الدانماركي، واقترح مراجعته على النحو التالي "يوافق على أن الأنشطة التالية تعتبر ضرورية"، لأن الوفد يرى أن "تقرير" أن شيئاً ما يعد ضرورياً من عدمه يعتبر مسألة.
76. اتفق وفد النرويج مع وفد البرازيل، واقترح إضافة فقرة 5 جديدة "يدعو المدير العام إلى ضمان تقديم الرسالة التي تنص عليها الفقرة 4 إلى الجلسة 192 للمجلس التنفيذي لدراساتها خلال مناقشاته بشأن الأولويات ضمن برنامج اليونسكو وميزانياتها عن الفترة 2014-2017 (C/5 37)" وأكد الوفد، مدعوماً بوفد جرينادا، على أهمية إرسال رسالة إلى المجلس التنفيذي، واقترح القيام بذلك خلال الاجتماع الاستثنائي للمجلس التنفيذي المزمع عقده في 4 يوليو/تموز بدلاً من اجتماع الخريف.
77. اقترح وفد تونس إجراء تعديل على الفقرة 5 بالصياغة التالية "يدعو المدير العام لضمان إدراج الرسالة المنصوص عليها في الفقرة 4 والوثائق ذات الصلة"، مع اشتغال القرار على وثائق المعلومات الخاصة بما تم فعله بشأن الاتفاقية، والاحتياجات المالية، وجميع التأثيرات الفعلية للاتفاقية على القرار، بغية تعزيز وضعها بما يدفع المجلس التنفيذي إلى اعتبارها إحدى أولوياته.
78. أبدى وفد فينتنام دعمه للمقترح النرويجي ولم يبد اعتراضاً على الإضافة التونسية المقترحة، بيد أنه أكد على أن الأهم هو إيصال الرسالة والمخاوف إلى المجلس التنفيذي.
79. أكد المستشار القانوني على أن الأمر كان مجرد مسألة توقيت وتفضيل.
80. أبدى وفد النرويج، فيما يتصل بالتعديل التونسي، تفضيله للنسخة السابقة كون الإشارة إلى "الوثائق ذات الصلة" جعلت الأمر أكثر تعقيداً.
81. وافق وفد تونس على إسقاط هذه الكلمة من أجل تقادي الغموض واللبس.
82. اطلعت أمانة الاتفاقية على التعديل المقترح على الفقرة 5: "يدعو المدير العام لضمان تقديم الرسالة المنصوص عليها في الفقرة 4 إلى الجلسة الخامسة الخاصة للمجلس التنفيذي لدراساتها خلال مناقشاته بشأن الأولويات ضمن برنامج اليونسكو وميزانياتها عن الفترة 2014-2017 (C/5 37)". ثم استطردت بعد ذلك في الفقرة الرابعة، مشيرة إلى أنه كان هناك قرار ينبغي اتخاذه بشأن اختيار إما كلمة "يقرر" أو "يوافق"، وأبرزت مقترحاً تقدمت به كل من كندا والنرويج يقضي بحذف إستراتيجية جمع التبرعات والتواصل المتعلقة بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي.
83. أشار وفد كندا إلى أن إستراتيجية جمع التبرعات الخاصة بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي بقيت في أيدي الأطراف، لكنهم لا بد وأن يكونوا على قناعة بأهميتها. لذا، طالب الوفد بحذف إستراتيجية جمع التبرعات والإشارة ببساطة إلى الصندوق.
84. صرح وفد سانت لوسيا بأنه يرى من وجهة نظره، بأن العكس هو الصحيح، لأن الصندوق الدولي للتنوع الثقافي يعتمد على المساهمات التطوعية للأطراف وبأنه ليس لهذا الأمر علاقة بأولويات المجلس التنفيذي. من ناحية أخرى، أكد الوفد بأن ما كانت هناك حاجة إليه هو العمل على إستراتيجية جمع التبرعات والتواصل.
85. أشار وفد مصر إلى أنه يرى من خلال فهمه للفقرة 4 بأن هذا المقترح نابع من حقيقة أن المنظمة كانت تواجه في وقتها صعوبات مالية غير مسبوقه، وبأنه تم توجيه رسالة هامة تتعلق بحقيقة وجوب عدم المساس بالوظائف والأنشطة الضرورية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية أو إضعافها. ومن ثم فقد أعرب الوفد عن قلقه من أن الطريقة التي تمت بها صياغة الفقرة 4 قد توحى بوجود أولويات ضمن مجموعة كاملة من الوظائف والأنشطة التي ينبغي تنفيذها، بغية التنفيذ الفعال للاتفاقية. واقترح الوفد الإشارة في مكان ما في مستهل الفقرة 4، إلى أن ذلك كان ينطبق فقط على الوضع المالي في حينه، وبأنه كان يؤمل أن يكون ذلك وضعاً مؤقتاً فحسب. وفيما يتعلق بالفقرة 5، أشار الوفد إلى أنه يعتقد بأنه من غير العملي إرسال هذه القضية لمناقشتها في الجلسة الخاصة المزمع عقدها في 4 يوليو/تموز، ولكنه كان سيوافق على ذلك على كل حال، إذا كان هذا هو الرأي السائد بين الأطراف.
86. أكد وفد أوروغواي على رغبته في نقل هذا القرار إلى الجلسة الخامسة الخاصة للمجلس التنفيذي.
87. اتفق وفد جرينادا مع وفد سانت لوسيا، ومدعوماً من أوروغواي والأرجنتين، فيما يتعلق بالنقطة الرابعة من الفقرة 4.
88. سلط وفد سان فنسنت وجزر الغرينادين الضوء على أهمية إستراتيجية جمع التبرعات الخاصة بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي وضمان امتلاكه للموارد اللازمة.

89. ألمح وفد تونس إلى أنه في حال كان مؤتمر الأطراف يخطر المجلس التنفيذي بأهمية الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، فإن جميع الاتفاقيات الأخرى في اليونسكو لا بد وأن تفعل الشيء ذاته. كما أكد الوفد على أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية في المساهمة في جمع الأموال للصندوق. ومن ثم فقد أوصى بوضع مسودة قرار مستقل حول كيفية قيام المنظمات غير الحكومية بجمع التبرعات للاتفاقية.
90. صرح وفد أندورا بأن الأنشطة التي تعتبر حيوية بالنسبة لهذه الاتفاقية تظل كذلك، وبأنها، حتى بغض النظر عن الوضع المالي الحالي، كانت تعد جوانب حيوية لتنفيذ الاتفاقية. علاوةً على ذلك، أشار الوفد إلى رغبته في الاحتفاظ بالنقطة الرابعة من الفقرة 4 الخاصة بجمع التبرعات، وأيد التعليقات التي قدمها مندوبو سانت لوسيا والآخرين.
91. أكد وفد بوركينا فاسو على أن النقاط الثلاث الأولى قد أشارت إلى موقف، فيما أشارت النقطة الرابعة إلى نشاط، يخلق المشكلة. وألمح الوفد إلى نقص موارد الأمانة العامة لضمان أنشطة جمع التبرعات، وبأن الأولوية الأولى ستكون لطلب مزيد من الموارد للأمانة للأنشطة القانونية، ونظام إدارة المعرفة، وأنشطة بناء القدرات.
92. ألمح وفد موناكو إلى الصلة الوثيقة التي تربط إستراتيجية جمع التبرعات بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي، مؤكداً على أهمية أنشطة جمع الأموال التي تتم داخل الدول فضلاً عن حاجة إستراتيجية الصندوق الدولي للمهارات والخبرات. ووافق الوفد على الحاجة إلى إحالة هذا القرار إلى المجلس التنفيذي، حيث يُناب هذا الأخير مناقشة الأولويات.
93. اقترحت رئيسة المؤتمر الصياغة التالية للوصول إلى إجماع: "الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، بما في ذلك إستراتيجيته وأنشطته المتعلقة بجمع التبرعات والتواصل".
94. اتفق وفد كندا مع مقترح الرئيسة.
95. قرأت أمانة الاتفاقية الفقرة 4 في صورتها الجديدة المعدلة: "يوافق على أنه في ظل الوضع المالي الحالي، فإن الأنشطة التالية ضرورية لتنفيذ الاتفاقية، وأنه يجب توفير الأموال اللازمة للأنشطة النظامية، ونظام إدارة المعرفة، وأنشطة بناء القدرات، وإستراتيجيات جمع التبرعات والتواصل وثيقة الصلة بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي".
96. اقترح وفد ألبانيا حذف كلمة "مالي" من الصياغة التالية "في ظل الوضع المالي الحالي" كونها أولويات بغض النظر عن الوضع المالي. ومن ثم فقد اقترح الوفد هذه الصياغة "ضمان توفير الأموال اللازمة لكونها إحدى الأولويات".
97. أصر وفد مصر على أن الأنشطة ليست هي الأولوية، ولكن مبدأ الموافقة على الأموال اللازمة لهذه الأنشطة هو مسألة أولوية، وذلك في ظل الوضع المالي الحالي. وأوضح الوفد بأن السبب المنطقي وراء هذا المقترح، يتمثل في أنه تم توجيه دعوة استثنائية في ظل ظروف استثنائية لضمان توفير التمويل لبعض الأنشطة، التي اعتبرت بدورها ضرورية لتنفيذ الاتفاقية، ومن ثم القيام بتحديد الأولويات. ومع الإقرار بأن هذه الأنشطة ستظل ضرورية سواءً أكانت هناك أزمة أم لا، فقد اقترح الوفد تغيير مقترحه الأصلي ليشير فقط إلى مسألة التمويل، مع الأخذ في الاعتبار الأزمة المالية الحالية، ولكن دون أن يوحي ذلك بأن هذه الأنشطة لن تكون ذات أولوية في حال عدم وجود أزمة مالية.
98. تساءل وفد الأوروغواي ما إذا كان يجب الإبقاء على الصياغة "في ظل الوضع المالي الحالي" أم لا، بالنظر إلى أنه، في رأي الوفد، تمثل الاتفاقية والأنشطة كليهما ضرورة وألوية. ومن ثم فقد أبدى الوفد قلقه إزاء ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من لبس بالإشارة إلى الوضع المالي الحالي الصعب. وقد اقترح إما حذف هذه الإشارة أو إضافة "بالرغم من الوضع المالي الحالي" بغية الإشارة إلى أن الاتفاقية والأنشطة خاصتها ستظل ذات أولوية حتى في حال تحسن الوضع.
99. أيد وفد تونس المقترح الذي قدمه وفد الأوروغواي.
100. قرأت أمانة الاتفاقية مسودة القرار CP 7.4 بالتفصيل.

تم اعتماد القرار رقم CP 7.4 في صورته المعدلة.

## البند 8 - تقرير الأمانة بشأن الصندوق الدولي للتنوع الثقافي

الوثائق CE/13/4.CP/8, CE/13/4.CP/INF.5, CE/13/4.CP/INF.6

101. طلبت رئيسة المؤتمر من أمانة الاتفاقية تقديم عرض موجز حول تقرير الأمانة بشأن الصندوق الدولي للتنوع الثقافي.

102. قدمت أمانة الاتفاقية موجزا للأعمال التي قامت بها الأمانة لتنفيذ الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وذكرت أهم نتائج المرحلة التجريبية، والوضع الحالي للمشروعات، ونتائج تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية (عام 2012) والتوصيات التي وافقت عليها اللجنة في ديسمبر/كانون الأول 2012، ومراجعة المبادئ التوجيهية للصندوق الدولي للتنوع الثقافي، واستراتيجية جمع الأموال والاتصالات. ثم ذكرت الأمانة ببعض الأرقام: منذ 2007، تم تلقي أكثر من 6 مليون دولار أمريكي كمساهمات تطوعية وتم صرف

ما يقرب من 4 مليون دولار أمريكي على 61 مشروع في 40 دولة؛ 82% من الميزانية خُصصت مباشرة لهذه المشروعات وليس للتشغيل أو لمصاريف الأمانة العامة؛ وتلقت الأمانة أكثر من 700 طلب قامت بمعالجته؛ وتلقى اللجنة وتراجع كل عام التقارير الوصفية والمالية المصاغة حسب نمط وثائق العمل التي تُرفع إليها. وذكرت أن اللجنة في دورتها الرابعة العادية التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول 2010، وافقت على 31 مشروع للتمويل واعتمدت الميزانية التوقعية لعام 2011. وفي مارس/أذار 2013، تم تكملة 25 من 31 مشروع. وتوصل التقييم الذي قام به مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن المشروعات المعتمدة خلال دورة التمويل الأولى تتفق تماما مع عمل الاتفاقية وتنبئ بنتائج واعدة في عدة مجالات، وخاصة في تنمية وتنفيذ السياسات الثقافية وخلق نماذج عمل جديدة لصناعة الثقافة في الدول النامية. تم إطلاق دعوة المشروعات الثانية في مارس/أذار 2011 وأثناء دورتها الخامسة وافقت اللجنة على 17 مشروع آخر للتمويل واعتمدت الميزانيات التوقعية لعام 2012. وطبقت الأمانة الدروس المستخلصة، بما فيها، تحسين صيغة استمارات الطلب، وتحسين أسلوب إعلام وتدريب اللجان القومية وتلقيها للمعلومات، وتم توفير دليل لتقديم الطلبات بشأن المشروعات بلغتين. وافقت اللجنة على 13 مشروع جديد في دورتها السادسة، بما فيها مشروعات من دول جنوب شرق أوروبا وإندونيسيا ومنغوليا التي لم تتوجه قبل ذلك بأي مشروع لصندوق الدولي للتنوع الثقافي. تم إطلاق دعوة المشروعات الرابعة في 21 مارس/أذار 2013. وأشارت الأمانة أن متوسط الطلبات التي تلقتها الأمانة كانت حوالي 300 في كل دورة تمويل. هذا العدد ما فتأ يزداد على مدار السنين مع زيادة ظهور الصندوق الدولي للتنوع الثقافي.

103. وبناء على طلب اتفاقية الأطراف، تم إجراء تقييم للمرحلة التجريبية للصندوق الدولي للتنوع الثقافي بمعرفة مكتب خدمات الرقابة الداخلية. عملت الأمانة بالتعاون الوثيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فمدته بالمستندات اللازمة، والكشوف المالية، وأجابت على أسئلته وشرحت له إجراءات إدارة وتسيير الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وقدم مدير مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير خلال دورة اللجنة السادسة. الرسالة الرئيسية النابعة من تقييم الصندوق الدولي للتنوع الثقافي هي وجود نظام فريد، يساهم في تنفيذ الاتفاقية، وتمويل المبادرات المبتكرة التي تعزز بروز قطاعات ثقافية دينامية في الدول النامية ومشروعات تمول بما يتفق مع الأولويات التي حددتها المبادئ التوجيهية وتشارك فيها جماعات معنية مختلفة. ويجب التركيز في نداءات الاقتراحات التالية على استثمارية الفوائد الطويلة الأجل للمشروعات. ومن بين توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية العديدة، نذكر: وضع رؤية استراتيجية طويلة الأجل للصندوق؛ العثور على أساليب جديدة ووسائل لضمان تأثير المشروعات وديمومتها؛ وضع نظام رسمي من قبل الأمانة للإشراف على المشروع وإدارة المعارف من خلال موارد خارج الميزانية. تبنت الدورة العادية الثامنة للجنة بالأغلبية توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، باستثناء عدد قليل منها متعلق باستراتيجية الخروج من الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، ومشاركة المكاتب الميدانية في عملية الاختيار المبدئي والإشراف، وأنظمة استرداد التكلفة من الصندوق الدولي للتنوع الثقافي للأمانة وفترة التوقف لمدة عام بين كل نداءين لتقديم الطلبات.

ويساعد تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية في التعريف بالمبادئ التوجيهية المنقحة حول استعمال موارد الصندوق الدولي للتنوع الثقافي التي يعرضها على مؤتمر الأطراف لاعتمادها. وفي عملها على المبادئ التوجيهية، زودت اللجنة الأمانة بالتعليمات من أجل إدراج أغلب توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والدروس المستخلصة من المرحلة التجريبية وتلك التي أكد عليها فريق الخبراء في تعليقاته المرفوعة للأمانة. وتتعلق التغييرات الرئيسية المقترحة في المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن استعمال مصادر الصندوق الدولي للتنوع الثقافي بالرؤية الاستراتيجية للصندوق، وضمان التأثير الهيكلي للمشروعات واستمراريتها، وتنوع فريق الاختيار المبدئي على مستوى الدولة بحيث يربط بناء القدرات مع إدخال سياسات ثقافية تتسع لتشمل أكبر عدد من أطر عمل المشروعات من 12 إلى 24 شهر وكذلك إدخال إطار عمل للإشراف على المشروعات معتمد على النتائج وشامل المؤشرات الذكية.

وذكرت الأمانة مؤتمر الأطراف بالمناقشات البليغة حول وضع وتنفيذ استراتيجية جمع الأموال للصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وفي الدورة العادية الثالثة لمؤتمر الأطراف، طُلب من اللجنة أن تصوغ استراتيجية جمع الأموال المنوه عنها اعتمادا على كراسة الشروط والمواصفات التي اعتمدت في وقتها. واعترف المؤتمر بأنه في حاجة للمهنيين من أجل العمل المشترك مع الأمانة لوضع الاستراتيجية. ووفرت اللجنة التمويل اللازم لميزانية الصندوق الدولي للتنوع الثقافي لأنشطة جمع الأموال، بما فيها إعداد الاستراتيجية. وبما يتفق مع هذه القرارات تم إطلاق نداء لتقديم الاقتراحات ووقع الاختيار على Small World Stories. كما طُلب أيضا من الأمانة أن تجري البحث حول مختلف الوسائل على الانترنت من أجل جمع المساهمات لصالح الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، وفي دورتها العادية السادسة تمت توصية اللجنة باستعمال نظام PayPal كوسيلة مناسبة لجمع المساهمات. استراتيجية جمع الأموال التي اقترحتها Small World Stories تغطي فترة خمس سنوات وتهدف لمضاعفة دخل الصندوق الدولي للتنوع الثقافي ثلاث مرات، من 800 ألف دولار أمريكي لحوالي 2.8 مليون دولار أمريكي في العام.

وخلصت الأمانة إلى أن دورة اللجنة العادية السادسة قررت أنه سيتم اتخاذ القرار بشأن الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجية على أساس سنوي وعلى ثلاث مراحل وتكون أهدافها التالية: توسيع قاعدة الداعمين الحالية؛ خلق شراكات جديدة (مثلا، مع القطاع الخاص)؛ خلق شراكة توقيع أوسع (مثلا، مع المؤسسة المتعهددة بالتسويق على الشبكات الاجتماعية/التسويق المتصل بالقضية). ومن المتوقع أن يتلقى الصندوق الدولي للتنوع الثقافي دعما ماليا منتظما من 50% على الأقل من أطراف الاتفاقية ويخلق ست شراكات رئيسية ضمن القطاع الخاص من المتوقع أن تجلب 30% من الموارد. في هذا السياق، تم إطلاق حملة "Your One Percent Counts for Creativity" يوم الاثنين الموافق 10 يونيو/حزيران 2013.



104. شكرت رئيسة المؤتمر السيدة كليشي للعرض الواضح والدقيق الذي قدمته وذكرت الأطراف بأهمية المساهمة في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي.
105. طلب وفد النرويج توضيحات حول استراتيجية جمع الأموال وسأل إذا ما كانت ستعتمدها هذه الدورة لمؤتمر الأطراف.
106. أجابت رئيسة المؤتمر أن استراتيجية جمع الأموال والاتصالات اعتمدت بالفعل في دورة المؤتمر العادية السادسة في ديسمبر/كانون الأول 2012.
107. سأل وفد النرويج بعدها عن كيفية تمويل الاستراتيجية وطلب معلومات حول تنفيذها.
108. أكد وفد سويسرا على أن نتائج المرحلة التجريبية لتنفيذ الصندوق الدولي للتنوع الثقافي مشجعة. ثم شدد على أن استراتيجية جمع الأموال يجب أن تستند على هدف أبعد من مجرد زيادة تنوع الدخل، وأن الهدف الأهم هو تلبية متطلبات الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وأشار الوفد أننا لا يجب أن ننظر للصندوق الدولي للتنوع الثقافي كهدف في ذاته وإنما كوسيلة لدعم تنفيذ المؤتمر. واعتبر الوفد توجه الاستراتيجية الذي يتبعه الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وأخيراً، هنا الأمانة على تنظيم دورة تبادل الحوار حول المشروعات التي يدعمها الصندوق الدولي للتنوع الثقافي خلال فترته الأولى لجمع الأموال، وأن ذلك بمثابة فرصة لتبادل التجارب والأفكار.
109. وعبر وفد جنوب إفريقيا عن رضاه عن نتائج تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي أكدت أن الصندوق الدولي للتنوع الثقافي يسير بما يتفق مع نوايا وأهداف وغايات وقيم المؤتمر. وأيد الوفد التوصيات وعبر عن تقديره لعمل اللجنة في تحسين المبادئ التوجيهية بشأن استعمال الصندوق الدولي للتنوع الثقافي وكذلك بشأن انسيابية إجراءات الدفع. وذكر الوفد الأطراف أن جنوب إفريقيا تلقت التمويل لثلاث مشروعات خلال الفترة التجريبية وعبر عن رضاه بما حققته هذه المشروعات من نتائج، وأكد أن الدروس التي استقتها من المشروعات ستعمل على توفيرها للجمهور.
110. وأكد وفد عمان على أهمية الصندوق الدولي للتنوع الثقافي للمؤتمر. وعبر الوفد عن أمله في أن تتجج الأدوات الجديدة في صياغة اقتراحات مشروعات أفضل وبعده لغات، ونشر التنوع اللغوي وتعدد أشكال التعبير. وأشار الوفد إلى أن تقديم تقرير حول حالة تنفيذ هذه المشروعات شيء قيم وأشار إلى أنه حتى وإن كان النجاح هو الغالب غير أنه من المفيد مشاركة التجارب حول المشروعات التي لم تحظى بالنجاح المتوقع أو تلك التي لاقت بعض المشاكل. واقترح الوفد أن تشكل الدول لجاناً محلية مستقلة قادرة على البحث عن تصاميم المشروعات وإعدادها للعرض على اليونسكو مما يزيد من فرصتها في الحصول على دعم الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. ووجه الوفد نداء لجميع الأطراف لمساعدة الأمانة في الترويج للصندوق الدولي للتنوع الثقافي والاتفاقية بأكبر قدر ممكن، والتأكد من نشر كافة فوائد الاتفاقية بوضوح مما سيجذب المزيد من الدعم.
111. وأكد وفد كوبا على أهمية الاتفاقية في تنمية الدول والمؤسسات والمجتمع المدني ليس من حيث الدعم المالي الذي تتلقاه الدول فحسب بل من أجل الممارسات الخلاقة والتجارب التي تقوم بتنفيذها الأمانة وترفع بشأنها التقارير. وشكر الوفد الأمانة على المعلومات والنشرات المختلفة حول المشروعات. وذكر بأن كوبا ومنظماتها غير الحكومية حظيت بالدعم في الكثير من المناسبات. وأخيراً، شكر الوفد الدول المانحة لدعمها المالي.
112. أكد وفد ألمانيا على الملاحظات الإيجابية التي عبرت عنها الوفود الأخرى حول التقييم المقنع للمرحلة التجريبية للصندوق الدولي للتنوع الثقافي والشهادات التي أدلت بها حول عمل المشروع. وأشار أنه تمكن من متابعة تنفيذ المشاريع في بنجلاديش والمكسيك وأكد أن الصندوق الدولي للتنوع الثقافي قد نجح في تحقيق نتائج أبعد مما كانت تتوقعه ألمانيا. وأكد أيضاً على دعمه للقرار المقترح. وأشار الوفد على أنه على الرغم من عدم تلقي مساهمة ألمانيا التي وعدت بها للصندوق الدولي للتنوع الثقافي إلى الآن إلا أنها تعبر عن دعمها بوسائل أخرى مثل مساعدتها في بناء القدرات والشبكة وتحويل الشراكة مع مصر وتونس. وأكد الوفد أن ألمانيا تقف بنشاط خلف الاتفاقية والصندوق الدولي للتنوع الثقافي وتأمل النجاح لاستراتيجية جمع الأموال.
113. كرر وفد الكاميرون على فخره بمساهمته المتواضعة للصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وسلط الضوء على أن هذه التجربة الثمينة سمحت للكاميرون بمراجعة هيكلها الإداري للفنون والثقافة، ووضع حساب خاص للتنمية الثقافية، وتنظيم حلقة دراسية حول الاتفاقية ، وتبني قانون بشأن السياسة الثقافية القومية. وأكد الوفد على أن الكاميرون أصبح قادراً من المنطلق الدولي، على التقدم بفضل الاتفاقية وفي الوقت نفسه وتجديد دعم الصندوق الدولي للتنوع الثقافي للمشروع.
114. اعترف وفد البرازيل بالتقدم الذي تم في تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتؤيد البرازيل أيضاً استراتيجية جمع الأموال والاتصالات التي وضعتها Small World Stories. واقترح الوفد أن يتم وضع رابط خاص في موقع المؤتمر إلى الصندوق الدولي للتنوع الثقافي مما يسمح للمانحين استعمال PayPal بسهولة. وطلب الوفد أن تتم ترجمة فيديو الصندوق الدولي للتنوع

الثقافي للغات أخرى، وأشار إلى أن البرازيل، على غرار دول أخرى، تستطيع منح نسخ بلغات أخرى سعياً في مساعدة استراتيجية الاتصالات. وأكد على أن البرازيل قد اتفقت على المتطلبات القانونية الخاصة بالمساهمة في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي بواقع 1% من حصة مساهمتها في ميزانية اليونسكو العادية، وأعلنت مساهمة بواقع 250 ألف دولار أمريكي في الصندوق.

115. شكر وفد المكسيك الأمانة لدعمها لتمويل المشروعات المكسيكية. وأعلن الوفد أن المكسيك تنظم لقاء ثقافي لدول أمريكا في أبريل/نيسان 2012 ولقاء من أجل تدعيم الصناعات الثقافية في مكسيكو في نوفمبر/تشرين الثاني 2014. ثم هنا الوفد الأمانة لما تحقق من تقدم خلال الفترة التجريبية للصندوق الدولي للتنوع الثقافي وحثها على مواصلة العمل في استراتيجية جمع الأموال. وفي النهاية، دعا المدير العام لدراسة إمكانية زيادة الدعم لتنفيذ الاتفاقية والصندوق الدولي للتنوع الثقافي، وبشكل خاص ما يتعلق بإدارة المعارف والإشراف المنتظم على المشروعات.

116. شكر وفد سانت لوسيا الاتحاد الأوروبي على تمويله أنشطة بناء القدرة وعبر عن أمله في مواصلة هذا الدعم من خلال أموال الأمانات الذي يملكه وبنفس الحماس لمساعدة الدول النامية في جهودها من أجل وضع الاتفاقية موضع التنفيذ.

#### [المراقبون]

117. السيدة كريستين سان بيير، عضوة الجمعية الدولية للبرلمانيين الناطقين بالفرنسية، شددت على أهمية الصندوق الدولي للتنوع الثقافي وأهدافه، وذكرت بأن الجمعية الدولية لبرلمانات البلدان الناطقة بالفرنسية تتصح باستمرار رؤساء الدول والحكومات في هذه البلدان بالمساهمة في الصندوق حتى 1% من حصص مساهمتها في اليونسكو. وخلصت الممثلة إلى أهمية المشروعات وتنوعها وتعددتها وجديتها وأشارت إلى أهمية الصندوق الدولي للتنوع الثقافي.

118. ثم أجابت أمانة الاتفاقية على الأسئلة المختلفة التي طرحتها الأطراف. وأشارت إلى أن عمل الأمانة يتلخص في مشاركة الدروس المستخلصة على كافة المستويات مع الأطراف. وتحقيقاً لذلك، تقدم الأمانة كل عام تقريراً للجنة ومناحا لكافة الأطراف حول إنفاق هذا المال، وحال المشروعات والدروس المستفادة. وعن السؤال حول استراتيجية جمع الأموال التي تبنتها اللجنة والأموال المخصصة لهذه الاستراتيجية، لفتت الأمانة انتباه الأطراف للوثيقة الإعلامية رقم 5 التي تقدم نظرة عامة حول مختلف أنشطة جمع الأموال التي نفذتها الأمانة بموجب هذه الاستراتيجية. كما لفتت الانتباه أيضاً للوثيقة IGC 6، التي تسلط الضوء على ميزانية الأنشطة المختلفة التي تمت. وأوضحت أنه يجب العثور على التمويلات كل عام كي يتسنى مواصلة الأنشطة الواردة في استراتيجية جمع الأموال. تم اقتراح وضع خطة عمل أكثر تفصيلاً لهذه الأنشطة وعرضها على اللجنة في دورتها القادمة سعياً في رفت التقارير بشأن التقدم والآثار ومناقشة مواصلة تمويل هذه الاستراتيجية.

وأخيراً، أجابت على الأسئلة التي طرحت حول ترجمة الفيلم حول الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وأشارت الأمانة أن الفيلم متاح باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية ويمكن استعماله بحرية في أنشطة جمع الأموال والتوعية والأنشطة الأخرى، وشجعت جميع الأطراف على دعم ترجمته للغات الأخرى. وأضافت، كخلاصة أن بث الحملة التي أطلقت في 10 يونيو/حزيران 2013 على الإنترنت متاح على الموقع باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية وكذلك المناقشات حول التقارير الدورية التي تمت في اليوم نفسه فهي متاحة باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

119. عادت رئيسة المؤتمر لمسودة القرار وسألت الأطراف عما إذا كانت توصلت لاتفاق.

120. طلب وفد النرويج أن يضاف على العناصر الموجودة إشارة لما أحرز من تقدم خلال المرحلة التجريبية للصندوق الدولي للتنوع الثقافي، وأن يحتوي القرار الواجب تبنيه إحالة لجودة المشروعات، وتنفيذ الأنشطة التي تهدف نشر رؤية الاتفاقية وزيادة التوعية بها.

121. اقترح وفد البرازيل، بهدف تذكير الأطراف بأهمية المساهمة في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، أن تضاف فقرة جديدة في نهاية مسودة القرار كالتالي: "تحت الأطراف على المساهمة في الصندوق على ضوء المادة 18 من الاتفاقية".

122. أثار وفد بوركينا فاسو تعليقا على الفقرة 5 بأنها قد أحالت بالفعل لجمع الأموال ومساهمات الأطراف. بيد أن الوفد سلط الضوء على أن هناك مساهمات قدمها الأفراد وتساءل عما إذا كان سيتم الإشارة لهذه النقطة سعياً لتشجيع المساهمات الفردية.

123. لاحظت رئيسة المؤتمر أن الأطراف قد وصلت لاتفاق.

وتم اعتماد القرار CP 8.4 في صيغته المعدلة.

124. قدمت **أمانة الاتفاقية** الوثيقة رقم 12، وذكرت الأطراف بأن اللجنة بدأت مناقشاتها حول الشعار في دورتها غير العادية الثانية التي عُقدت في مارس/أذار 2009. في هذا الوقت، قررت اللجنة خلق شعار ودعت الأمانة بإجراء دراسة جدوى وتقدير تكاليف خلق الشعار. وخلال مناقشات اللجنة في ديسمبر/كانون الأول 2010، تقرر أنه يمكن استعمال الشعار كوسيلة لزيادة الوعي بالاتفاقية وتنوع أشكال التعبير الثقافي وكذلك في حملات جمع الموارد للصندوق الدولي للتنوع الثقافي. على أساس نتائج دراسة الجدوى والتكاليف، قررت اللجنة بالأغلبية اختيار أفضل العروض لخلق الشعار واقترحت أن يستوحى الشعار في تصميمه من شكل الدوائر المستخدمة في موقع الاتفاقية على انترنت ووسائل الدعاية الأخرى الموجودة حالياً. وفي دورته العادية الثالثة في يونيو/حزيران 2011، وافق مؤتمر الأطراف على خلق الشعار بأفضل العروض من حيث التكلفة والجودة. وفي دورتها العادية الخامسة في ديسمبر/كانون الأول 2011، قررت اللجنة أنه يمكن استعمال الشعار سواء منفصلاً أو مع رمز اليونسكو وطلبت من الأمانة أن تقدم الاقتراحات لتصميم الشعار. وفي دورتها العادية السادسة، في ديسمبر/كانون الأول 2012، درست اللجنة ثلاث عروض لتصميم الشعار. وعبر أغلب أعضاء اللجنة عن تفضيلهم للعرض رقم 1 بينما أيد بعض الأعضاء الرسم المقترح في الاتصالات واستراتيجية جمع الأموال للصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وبعد مناقشات طويلة، أكدت اللجنة أنه سيكون هناك شعرا واحدا فقط، يُستعمل في الاتفاقية والصندوق الدولي للتنوع الثقافي وقررت أن تطلب من الأمانة عرضاً رابعاً. على أن يراعى في تصميم العرض الرابع المناقشات التي دارت خلال الدورة العادية السادسة للجنة. كما طلبت اللجنة من الأمانة عرض العروض الأربعة على مؤتمر الأطراف كي يتخذ قراراً بشأنها. وفي هذه الدورة، سيعرض مؤتمر الأطراف لاختيار شعار ضمن الاقتراحات الأربعة الواردة في ملحق الوثيقة 12. وأشارت الأمانة إلى أن الاقتراح الذي سيحظى بأكثر الأصوات سيصبح شعار الاتفاقية. ثم قدمت الخيارات الأربعة للشعار. شرحت لكل خيار، الخلفية التي استند عليها مصممو الشعار وذلك حتى تدرك الأطراف المقرب الذي اتبعه المصممون.
125. وذكرت **رئيسة المؤتمر** الأطراف بأن عليهم أن يقرروا أي الشعارات هو الأفضل تعبيراً عن غرض الاتفاقية وأهدافها. ودعت الأطراف للتعبير عن الشعار الذي يفضلوه أو يطرحوا أسئلتهم، حسب الحال.
126. قال وفد **سانت لوسيا** أن جميع الشعارات جميلة ووجّه الشكر لجميع الفنانين الذين عرضوا اقتراحاتهم على الأطراف. وأشار إلى أن من المهم أن يكون للاتفاقية رمزا مميزا عن باقي الاتفاقيات، وأنه يرى أن الخيار رقم 3 جديد ومختلف. ولكن الوفد قال أيضا أنه يحب الخيار رقم 4 بسبب الألوان والخطوط التي تعبر عن التنوع الثقافي.
127. وقال وفد **ليتوانيا** أن الرموز الثلاثة الأولى لا تعبر بالقدر الكافي عن التنوع الثقافي لأن خطوط الرموز شديدة الحدة. وأنه يفضل الخيار رقم 4 لأنه أكثر تلقائية، مثل الثقافة، وهو يعبر أكثر عن مبادئ الاتفاقية.
128. واعتبر وفد **الصين** أن الخيار رقم 4 جيد جداً ومصمم بشكل جميل. وبالتالي، وبعد استشارة البروفيسور شانغ، خبير الجماليات، وقع اختيار الوفد على الخيار رقم 1 لأنه الأسهل استعمالاً، وأن اللون الأزرق يوحي بشعور بالسكينة.
129. وفد **هندوراس** فضل الخيار رقم 4 لأنه يعكس فكرة التنوع الثقافي تماماً من خلال الخطوط، والحركة والشمولية التي يعبر عنها. ثم اقترح الوفد أن تكون هذه الدورة فرصة للبت في مسألة الشعار بشكل نهائي.
130. فضل وفد **كوبا** بدوره الخيار رقم 4 لأنه يعكس جيداً روح الاتفاقية. كما شرح أن الدوائر تشير إلى أن الاتفاقية تتصل باليونسكو.
131. انضم وفد **ألمانيا** للأطراف الأخرى التي عبرت عن تقديرها للنشاط الفني في تصميم الرموز الأربعة، وأيد وفد هندوراس الرأي القائل بأن الوقت قد حان لاتخاذ القرار. أما تفضيل الوفد فذهب للخيار الرابع لأنه نجح في النقاط الشمولية والهدوء والحيوية التي تتسم بها الاتفاقية.
132. أما وفد **جنوب أفريقيا** فضل الخيار رقم 1 لبساطته ولأن مظاهر الثقافة وتنوعها يمكن رؤيتها من خلال التصميم. وأشار إلى أن الرموز تبدو كما لو كانت تتضمن الحرف "C"، أول حرف في كلمة الثقافة بالإنجليزية، والحرف "D"، أول حروف كلمة التنوع بالإنجليزية. وأشار الوفد أيضا إلى أنه يقدر الرقة والنعومة وألوان الخيار رقم 4.
133. عبر وفد **بوركينافاسو** عن تفضيله للخيار رقم 4، وأكد على أن الحركة واللون والانفعال معبر عنها بشكل أفضل في هذا الخيار. بالنسبة للوفد، اللون الأزرق هو لون مغلق، ثلجي وساكن بينما الخيار الرابع يحتوي على الكثير من الألوان والحركة والتنوع.

134. فضل وفد **موناكو** الخيار رقم 3 لأنه يحتوي على لون واحد مما يقلل التكلفة ويسهل طباعة كافة المواد، وبما أنه مبتكر ويمثل جزء من الكرة الأرضية المنقطعة فهو يعبر عن التنوع الثقافي.
135. وفد **سان فنسنت وجزر الغرينادين** قال أن الخيارات الثلاثة الأولى ينفصها شيئاً ما يعبر بحق عن التنوع الثقافي كما تنقصها الألوان. وأيد بوركينيا فاسو في حججه لصالح الخيار رقم 4، فهو رمز يعبر عن الحركة والانفعال والنشاط الذي تتسم به الاتفاقية. وبما أن اللون الأزرق مستعمل بالفعل في شعارات الاتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي واتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، فالوفد يفضل الخيار رقم 4.
136. أشار وفد **السنغال** إلى أن كل الخيارات تحتوي على قدر من التفاعل ولكنه يفضل الخيار رقم 4 لأنه يعكس قيم الاتفاقية، وبالذات الاتحاد والتنوع، وحركة تبادل فكرة الحركة المستمرة والتفانية.
137. وفود **شيلي والكونغو وساحل العاج واكوادور وجرينادا وإندونيسيا وإيطاليا والأردن وكوريا والكويت وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومدغشقر وباراجواي وصربيا والسويد وفيتنام وزيمبابوي** فضلت جميعاً الخيار رقم 4.
138. وفد **البرازيل** انقسم في تفضيله بين الخيارين 1 و4. الخيار 1 لأنه يميل للشعار البسيط وغير المسرف ويتفق أكثر مع شعارات الاتفاقية الأخرى. والخيار رقم 4 يسمح للأطراف بعمل شيء مختلف تماماً.
139. شكر وفد **عمان** الأمانة لجهدها في إنجاز العمل اللازم من أجل التوصل لاتفاق وفي الوقت نفسه تقديم التنوع في هذه الرموز. وفضل الوفد الخيار رقم 4 واقترح إقصاء الخيارين 2 و3 حيث أن لا أحد يبدو أنه يفضلهما. ثم أيد الأعضاء الذين يوافقون على إدراج كلمة "الاتفاقية" أسفل الشعار واقترح عدم استعمال الشعار منفصلاً بل بجوار شعار اليونسكو.
140. توجه وفد **فرنسا** بالشكر إلى الأمانة على جميع الجهود التي بذلتها في الشعارات. وفضل الخيارين رقم 1 و4، وشرح أن الخيار رقم 1 افتقد للألوان فإذا كان به المزيد من الألوان لحصل على عدد أصوات أكثر. بالنسبة للوفد، فهذا الخيار هو بياني وأسهل في الاتصالات، وأشار إلى أن النشاط الذي يوحي به الشعار رقم 4 جذاب جداً، ولكن إذا ما كان الخيار رقم 1 أكثر ألواناً لكان حلاً وسطاً جيداً.
141. أشار وفد **بوليفيا** أنه بالنسبة للسكان الأصليين في بوليفيا وجنوب أمريكا، شعار التنوع والاندماج هو لاقته بعنوان "wiphala" تشمل ألوان قوس القزح السبعة، وأنه لهذا السبب يفضل الخيار رقم 4.
142. عبر وفد **الأرجنتين** عن شكره للأمانة عما قدمته من عمل وللفنانين لموهبتهم الفذة. وأشار الوفد أنه قد يقبل الخيار 1 أو 4. وباعتبار وجود اتفاق حول الخيار 4، فالوفد يقبله بدوره، ولكنه أشار إلى رغبته في أن يكون اسم الاتفاقية أسفل الشعار الذي سيقع عليه الاختيار.
143. وجه وفد **جمهورية التشيك** الشكر للأمانة لعملها وللفنانين، ونوه إلى التنوع وجودة الأعمال الأربعة. وأشار إلى أن الوقت قد حان لاختيار الشعار. وبالنسبة لإضافة كلمة "الاتفاقية"، يعتقد الوفد أن هذا قد يكون معقداً، وأن الأمر سيحتاج لوقت لتصميم الرمز وحتى إن تحقق ذلك، فإنه يعتقد أن النقطة التي أثارها الأطراف صائبة، إضافة كلمة واحدة من شأنها أن تخل بالتوازن العام للعمل. وأخيراً، عبر الوفد عن تفضيله للخيار رقم 4 إذ أنه يعبر عن التنوع من خلال الألوان والحركة، وأنه يختلف عن شعارات الاتفاقيات الأخرى. غير أنه يحب بساطة الخيار رقم 1 الذي نجح بدوره في التعبير عن الاتفاقية.
144. شكر وفد **دولة الإمارات العربية المتحدة** الأمانة للعمل الذي أنجزته. بالنسبة للوفد، فكرة الثقافة بالكامل، ومبدأ الإبداع والطبيعة الأممية للثقافة يظهران أكثر في الخيار رقم 4، فهو يعبر عن فهم أفضل لفكرة الثقافة وأفق الثقافة وبشكل خاص التنوع والعالمية.
145. لاحظت **رئيسة المؤتمر** عدم طلب أي ملاحظ الصعود للمنبر. فأشارت إلى أن أغلب الأطراف قد عبرت عن تفضيلها للخيار رقم 4، مع أن بعضها يفضل الخيار رقم 1. وطلبت من الأمانة أن تقر بصوت مرتفع نص القرار CP 12.4 الذي يدرج الخيار رقم 4.
146. لاحظ وفد **الأرجنتين** أن عدد من الدول اقترح إضافة كلمة "الاتفاقية" وبالتالي اقترح تعديل النقطة 3 كالتالي: "وقرر إضافة كلمة "الاتفاقية" إلى وصف الشعار".
147. اقترح وفد **البرازيل** التعديل التالي على الفقرة 7: حذف "مؤتمر الأطراف" من هذه الفقرة، لأنه سوف يعني تكرار العمل إذا ما طُلب من الأمانة أن تقدم للجنة ومؤتمر الأطراف كافة الطلبات المتعلقة باستعمال الشعار. واقترح الوفد تكليف اللجنة بمهمة الدراسة السنوية لطلبات استعمال الشعار. وبالنسبة للتعديل الذي اقترحه الأرجنتيين، فقد اقترح الوفد عدم إدراج كلمة الاتفاقية، وإنما اتباع المقترح الذي تبنته شعارات الاتفاقية الأخرى.

148. أيد وفد سانت لوسيا البرازيل في المسألتين، تلك التي تتعلق بتكليف اللجنة بالعمل والتي تتعلق بمرونة النص أسفل الرمز.
149. أيد وفد النرويج فكرة حذف كلمة "مؤتمر الأطراف" من الفقرة 7 لتبسيط إجراء التعامل مع استعمال الشعار، وهكذا يظهر في الرمز "تنوع التعبير الثقافي"، ولاحظ أن إضافة كلمة الاتفاقية من شأنه أن يخلط الأمور.
150. أيد وفد تونس اقتراح البرازيل لنفس الأسباب التي ذكرها وفد النرويج.
151. أشار وفد كندا لحاجة القرار أن يكون متسقاً مع المبادئ التوجيهية، التي تذكر أن اللجنة أو مؤتمر الأطراف يملك التصريح باستعمال الشعار. واقترح الوفد ذكر "اللجنة أو مؤتمر الأطراف" وبالتالي، وحسب وقت استلام الطلب، لا يضطر الطالب الانتظار حتى يُمنح التصريح.
152. أيد ممثل الاتحاد الأوروبي النقطة التي أثارها كندا ولاحظ المشكلة المتعلقة باللوجستية إذا اقتصر تقديم طلب التصريح على اللجنة، مما يعني أن تكون هناك فرصة واحدة فقط في العام لطلب التصريح. وأثار الوفد الانتباه إلى أنه في حالة تنظيم طرف ثالث لحدث ما، معنى ذلك أنه سيضطر للتخطيط له 12-18 شهر مسبقاً حتى يحصل على تصريح استعمال الرمز.
153. أشارت أمينة المؤتمر أن هذا سيكون الحال بالضبط، ولكن ذلك لن يتعلق سوى باستعمال الشعار منفصلاً بدون رمز اليونسكو. ولكن في حالة ضم الشعار مع رمز اليونسكو فإن الإجراء سيكون مختلفاً.
154. عبر وفد الصين عن رغبته في إعلام الجمهور بإمكانية استعمال الشعار واقترح على منح الأمانة سلطة التصريح باستعمال الشعار.
155. طلب وفد النرويج توضيحاً لكيفية تعامل الاتفاقيات الأخرى مع هذه المسألة. وأشار إلى أن تناول هذه المسألة قبل مؤتمر الأطراف يبدو مكلفاً جداً. وبالتالي، طلب الوفد إذا كان من الممكن تفويض السلطة للأمانة وبالتالي يصبح الإجراء أشد بساطة.
156. وافق وفد أوروغواي على اقتراح الصين والنرويج بالسماح للأمانة باستعمال الشعار.
157. أشار وفد سانت لوسيا إلى أن هذه التفاصيل المتعلقة بالتصريح لا ينبغي تناولها في مسودة القرار. واقترح الوفد أنه بما أن هذه العناصر واردة في الخطوط التوجيهية، فيمكن للأطراف مناقشتها لاحقاً إذا كان ذلك ضرورياً. وشرح أنه من الدارج وضع مؤتمر الأطراف واللجنة جنباً إلى جنب لأن الشعار يخضع لسلطة كليهما، ومع ذلك، ولأسباب عملية يجوز لمؤتمر الأطراف أن يفوض اللجنة واللجنة أن تفوض الأمانة. وبالتالي اقترح تناول هذه المسألة عند مناقشة المبادئ التوجيهية.
158. قرأت أمينة المؤتمر التعديل المقترح على الفقرة 3 بناء على طلب رئيسة المؤتمر: "اختر الشعار رقم 4 المدرج أسفله كي يستعمل كشعار للاتفاقية". ثم تلت الفقرة 7: "وطلب من الأمانة معالجة الطلبات التي ستستلمها حول استعمال الشعار المنفرد وتقديمها للجنة حتى تتمكن من دراستها ومنح تصريحها باستعمال الطرف الثالث للشعار" وأشارت إلى أن السؤال يتعلق بإدراج "و/أو مؤتمر الأطراف".
159. اقترح وفد سانت لوسيا بأن تُقرأ الفقرة 7 كالتالي: "وقرر جواز استعمال الشعار بما يتفق مع المبادئ التوجيهية التشغيلية التي وافق عليها مؤتمر الأطراف".
160. أيد وفد تونس اقتراح سانت لوسيا وطلب المزيد من الوضوح فيما يتعلق بالجهاز الذي يملك قرار استعمال الشعار.
161. أشار وفد البرازيل أن ما اقترحه وفد سانت لوسيا كفقرة 7 جديدة وارد بالفعل في الفقرة 4 حيث تقرر استعمال الشعار على النحو الذي نصت عليه المبادئ التوجيهية التشغيلية. وذكر أن النية كانت، عندما تم تعديل هذه الفقرة، تفويض السلطة للجنة حتى وإن ورد في مسودة المبادئ التوجيهية التشغيلية أن كل من مؤتمر الأطراف واللجنة يملكان سلطة التصريح باستعمال الشعار. ثم أكد الوفد تأييده لسانت لوسيا في أن هذه المسألة يمكن تناولها عند دراسة المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن الشعار. وأخيراً اقترح حذف هذه الفقرة.
162. أيد وفد سانت لوسيا اقتراح البرازيل واقترح بدوره إما حذف الفقرة والإشارة في المبادئ التوجيهية لأن جهازاً إدارة الاتفاقية يتمتعان بالسلطة على الشعار أو الاحتفاظ بالمبادئ التوجيهية مع الإشارة في القرار إلى أن مؤتمر الأطراف قد فوض اللجنة.
163. أيد وفد أوروغواي اقتراح البرازيل وعبر عن تساؤله بشأن الفقرة 7 حيث عبارة "الملكية الصناعية" استخدمت بدلاً من الملكية الفكرية.
164. شرحت أمينة الاتفاقية أن التسمية الصحيحة لهذا القانون هو "حماية الملكية الصناعية".

165. كما أشار **المستشار القانوني** أن اتفاقية باريس المعتمدة عام 1833 قد استخدمت عبارة "الملكية الصناعية" وهي مختلفة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
166. سأل وفد **جرينادا** عن الاسم الصحيح لهذا الاتحاد، أهو "اتحاد حماية" أم "الاتحاد الدولي لحماية".
167. أشار **المستشار القانوني** أن منظمة جنيف، المصطلحة بتسجيل العلامات التجارية، والشعارات، إلخ... وفقاً لاتفاقية باريس هي المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وشرح أنه لا يستطع تأكيد التسمية الفرنسية، والتي يعتقد أنها " *organisation mondiale de la propriété intellectuelle* "، والتي توضح أنها منظمة وليست "اتحاد".
168. شرح وفد **كندا** أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية "WIPO" تعمل على إدارة اتفاقية باريس التي أسست اتحاد حماية الملكية الصناعية وبالتالي فما كتب هو صحيح.
169. طلبت **رئيسة المؤتمر** تبني القرار حسبما تم تعديله ولاحظت أن الأطراف قد توصلت لاتفاق.
- تم اعتماد القرار CP 12.4 حسبما تم تعديله.

## بند 9 - الموافقة على المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن تنفيذ الاتفاقية

### الوثيقة CE/13/4.CP/9

170. ذكرت **أمانة الاتفاقية** مؤتمر الأطراف بأن الاتفاقية في مادتها 23.6(ب) ذكرت أن اللجنة تُعد وتُقدم للموافقة من مؤتمر الأطراف وبناء على طلبه المبادئ التوجيهية بشأن تنفيذ وتطبيق بنود الاتفاقية. طلب مؤتمر الأطراف الثالث من اللجنة أن تقدم له للموافقة في دورته العادية الرابعة، المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن تنفيذ الاتفاقية فيما يتعلق باستعمال موارد الصندوق الدولي للتنوع الثقافي واستعمال شعار الاتفاقية. قامت اللجنة، بما يتفق مع نص القرار CP 11.3 خلال دورتها العادية الخامسة بصياغة مسودتين للمبادئ التوجيهية التشغيلية التي ستعتمدها خلال دورتها العادية السادسة في ديسمبر/كانون الأول 2012.
171. شكرت **رئيسة المؤتمر** اللجنة لما بذلته من مجهود جاد في صياغة المبادئ التوجيهية وأشارت إلى أن الأمانة لم تتلق أية اقتراحات تعديلات. ثم دعت أعضاء اللجنة الذين شاركوا في المناقشات لمشاركة انطباعاتهم.
172. أشار وفد **كندا** بخصوص المبادئ التوجيهية التشغيلية أن التعديلات التي تمت كانت على أساس تعليقات فريق الخبراء والتوصيات الناتجة عن تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وذكر أن عدد من تلك التوصيات انعكست في التعديلات المطروحة، سعياً في تدعيم وتوضيح نقطة تركيز الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، وتنويع إجراء الاختيار على المستوى القومي، وإدراج مبدأ المساواة بين الجنسين في شروط الاختيار وقياس التقدم مثل الذي يقوم به مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل خمس سنوات. وأكد الوفد على أن اللجنة قامت بعمل ممتاز في التوصل لاتفاق مما يقوي المبادئ التوجيهية التشغيلية لصندوق الدولي للتنوع الثقافي.
173. سأل وفد **عمان** عما إذا كان الممكن إضفاء المزيد من الوضوح على مجالات تدخل الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. بالنظر للفقرة 7.2، فالوفد لا يوافق على أن الصندوق الدولي للتنوع الثقافي يمول مشاركة الخبراء من الدول النامية في اجتماعات أجهزة الإدارة. فإذا ما أرادت اليونيسكو دعوة خبير ما للمشاركة في اجتماعها، فلا بد أن تؤخذ تكلفتها من ميزانية اليونيسكو وليس بتحميل ميزانية الصندوق الدولي للتنوع الثقافي عبئها. وأوضح الوفد أن ميزانية الصندوق الدولي للتنوع الثقافي تستعمل فقط لتمويل الأنشطة الثقافية في الدول نفسها. وبالنظر إلى الفقرة 7.3، أيد الوفد الاقتراح القائل بأن الاجتماع يتم بين الخبراء الست المعنيين بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي من أجل تقييم المشروعات وتقدير جودتها. وبالنظر إلى الفقرة 8، اقترح الوفد إضافة نقطة بشأن مجالات التدخل وإنشاء قسم فرعي في المبادئ التوجيهية التشغيلية تُحدد فيه القطاعات التي لا يمولها الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وبالنظر إلى الفقرة 10.1.1، عبر الوفد عن رغبته في أن يؤخذ في الاعتبار جميع الدول دون تمييز، وربما مع إشارة خاصة للدول الأقل نمواً. وبالنظر إلى الفقرة 15، وأشكال استمارات الطلب للصندوق الدولي للتنوع الثقافي، إثارة مشكلة الدول التي تجد صعوبة في تقديم طلباتها باللغتين الانجليزية أو الفرنسية وإدراجها في الاستراتيجية المقبلة، بحيث يسمح بتقديم الطلبات بلغات اليونيسكو الستة، حسب أهداف الاتفاقية بشأن تنوع أشكال التعبير.

174. أجاب وفد **كندا** على هذه الأسئلة.

فيما يتعلق بدعم المشاركة، أوضح الوفد أن هناك نسبة في سياق الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، بمعنى أنه إذا لم تملك دولة مؤهلة ما التمويل اللازم وأن المنظمة لا تملك التمويل لتطبيق المشروع، فهناك مبلغ من المال مُدخر من أجل المساعدة في بناء المشروع في عامه الأول ثم تستطيع الدولة تقديم طلب في العالم التالي للمشروع.

وفيما يتعلق بالدول الأقل نمواً، نصت الاتفاقية والمبادئ التوجيهية التشغيلية على أن الصندوق الدولي للتنوع الثقافي يُركز في الأساس على الدول النامية.

وفيما يتعلق بلغات الطلبات، شرح الوفد أن اختيار اللغتين الانجليزية والفرنسية تم بناء على القدرات اللغوية لفريق الخبراء الذين قاموا بمراجعة المشروعات. إذ يطلب من الخبراء إجادة الانجليزية والفرنسية وكل مشروع يخضع للمراجعة من أكثر من شخص. وبالتالي، تم اختيار اللغتين لأسباب عملية.

175. لاحظت رئيسة المؤتمر أنه لا يوجد أي تعليق من الملاحظين. فطلبت من الأطراف أن يعبروا عن تعليقاتهم حول مسودة المبادئ التوجيهية التشغيلية الخاصة باستعمال شعار الاتفاقية. ودعت للصعود إلى المنبر المستشار القانوني كي يجيب على الأسئلة التي أثيرت في المناقشة السابقة.

176. شرح المستشار القانوني أنه لا تنفرد سلطة واحدة بالقرار حول المسائل المتعلقة بالشعار. وقال أنه كما ظهر في الاتفاقية ومؤتمر الأطراف، أن لا واحد من الجهازين ينفرد بالسلطة أو يقصي الثاني.

177. أشار وفد سانت لوسيا إلى أن كل الذين قدموا طلبات لاستعمال شعار الاتفاقية وحده سيحصلون على التصريح مرة واحدة في السنة لأن اللجنة هي التي تتخذ هذا القرار، بينما في الاتفاقيات الأخرى تفوض هذه السلطة للأمانة. وقال الوفد أنه من الأفضل دائماً استعمال الرمزين معاً مما يقتضي التفويض للأمانة؛ ولكنه لاحظ أن استعمال الشعار وحده أكثر صعوبة. وبالتالي طلب من أعضاء اللجنة شرح الأسباب وراء هذا الاختلاف بين المقترين.

178. شرح وفد كندا أن هذه المسألة قد نوقشت بالفعل ولاحظ أعضاء اللجنة الرغبة الشديدة في اليونسكو لاستعمال الرمزين معاً بأكثر قدر ممكن بغية تمثيل المنظمة في مجملها وأدواتها وبرامجها. وسعى الأعضاء عندئذ للوصول للتوازن بين أهداف المنظمة مع اعتبار الحاجة التي عبر عنها بعض أعضاء اللجنة، لإيجاد وسيلة، عند اللزوم، لاستعمال رمز الاتفاقية وحده.

179. سأل وفد سانت لوسيا إذا ما كانت هناك أية إمكانية للسماح للأمانة بالتصريح باستعمال الشعار وحده. وذكر الوفد أن رمز اليونسكو سهل التعرف عليه في العالم كله، ولكن العديد يجهل تماماً شعارات الاتفاقيات، وبالتالي فإن رمز اليونسكو لا يحتاج لتعريف أكثر. وشرح الوفد أنه من الممكن التوصل لنقطة توازن تضمن رؤية الشعار وحده وبسهل التعرف عليه مع الاتفاقية. وذكر ببعض الأحداث حيث لم يكن هناك محل لرمزين، واختارت اليونسكو عندئذ استعمال رمز اليونسكو وحده واستبعاد شعار الاتفاقية. وطلب تقادي تطبيق مثل هذا الحل على الاتفاقية واقترح الانتظار وملاحظة ما سيحدث عملياً، وأشار إلى أنه إذا ما كان استعمال الشعار وحده صعباً ومعقداً فينبغي تغيير هذه المبادئ التوجيهية.

180. أيد وفد البرازيل تعليقات سانت لوسيا وأكد بدوره على ضرورة التعرف على الرمز. وأثار الوفد انتباه الوفود الأخرى لوجود بعض القيود على استعمال رمز اليونسكو وأن رمز الاتفاقية يمكن أن يُستعمل بشكل أسهل وبالتالي يمكن تقديمه في الحالات التي لا يسمح بها باستعمال رمز اليونسكو. وأشار إلى أنه ينبغي تقادي أية قيود إضافية على استعمال الشعار مما يمكننا من مضاعفة ظهور هذه الاتفاقية.

181. أثار وفد سان فنسنت وجزر الغرينادين الانتباه، من موقعه كعضو في اللجنة، إلى أن الاتجاه السائد هو عدم استعمال الشعار وحده. وشرح أن النقاش كان مكثفاً حول هذه المسألة وحاول الأعضاء الحصول على التصريح باستعمال الشعار وحده تسهيلاً لعمل اللجان القومية، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وتحديداً، أن تكون هناك مرونة أكثر في استعماله. ومع ذلك شرح الوفد أنه إذا ما قرر مؤتمر الأطراف عدم المضي في الخطوتين 3 و4 بشأن استعمال الشعار وحده، وترك هذا القرار للأمانة، فإن المسألة ستكون مفتوحة للنظر في هذا الاقتراح طالما الإجراء يبقى مرناً.

182. اقترح وفد النرويج محاذة ممارسات تطبيق شعار هذه الاتفاقية على الاتفاقيات الأخرى، بالقدر الممكن. علاوة على ذلك، نبه الوفد لعبء العمل الإضافي الذي قد تصيفه هذه المهمة الجديدة للأعباء الكثيرة والهامة التي تضطلع بها الأمانة.

183. أوجز وفد جنوب إفريقيا بأن الشعار هو أداة اتصالات قادرة على زيادة الوعي بالاتفاقية. بناء على ذلك، وافق الوفد على أهمية المرونة وسهولة الاستعمال بغية نشر استعمال الشعار. وأشار إلى أنه من دواعي الدعم لأية اقتراحات أن نسهل للدول استعمال الشعار ووافق على أنه لأسباب فنية من الأفضل تفويض منح التصريح للأمانة بشرط رفع التقارير في هذا الشأن للجنة ومؤتمر الأطراف ضمن وثائق الإعلام.

184. وافق وفد تونس على أن هذا المقترح يدخل مبدأ المرونة وحث الأطراف على العثور على حل حتى يدخل الشعار حيز التنفيذ. وأشار الوفد إلى أنه في حالة عدم تغيير المبادئ التوجيهية التشغيلية في هذه الدورة، فإن الموضوع سيضطر للانتظار عامين آخرين، وبالتالي اقترح تشكيل فريق عمل صغير لصياغة فقرة تنص على المزيد من المرونة في استعمال الشعار.
185. ذكّر وفد كندا أن اللجنة طرحت سؤالاً حول ما كانت ستفعله المديرية العامة إذا كانت تملك سلطة التخلي عن مطلب وجود رمزين. وكان الرد أنها ستنتج سياسة اليونسكو العامة، وهي عدم السماح أبداً باستعمال الرمز وحده. وأشار الوفد إلى أنه بناء على ذلك حاول أعضاء اللجنة الحصول بالفعل على شيء من المرونة واعتبر أن هذه خطوة نحو الأمام. ووافق الوفد على الاقتراح بتجربة هذه المرونة الجديدة ثم، على أساس نتيجة التجربة، يمكن لمؤتمر الأطراف التالي أن يقرر إعادة النظر ومنح المزيد من المرونة. هذا المثال المحدد سيوضح لباقي المنظمة سبب الحاجة لهذه المرونة.
186. أثار وفد سانت لوسيا الانتباه إلى أن المديرية العامة طبقت القواعد التي قررتتها أجهزة إدارة المنظمة، بمعنى أن مؤتمر الأطراف يمكنه أن يقرر أن إجراء الأمانة يتلخص في التصريح باستعمال الرمز وحده. واقترح الوفد، إما إدراج فقرة قصيرة تنص على السماح بمرونة في هذه الدورة أو أن يُطلب ذلك من اللجنة كي تقترحه في الدورة التالية لمؤتمر الأطراف، طالما كان استعمال الرمز وحده لا يشكل صعوبة ولا شروطاً مقيدة أو تعقيداً للأطراف.
187. أشار وفد زيمبابوي إلى أن التساؤلات تصاعدت بشأن احتمالات إساءة استخدام الشعار. ورجب في إحالة هذا الموضوع للجنة في دورتها القادمة بغية التوصل لقرار أكثر اطلاعاً من خلال منتدى مُركز في الأساس حول هذا الموضوع. ويمكن عرض النتائج على مؤتمر الأطراف القادم.
188. أعرب وفد تونس عن تفضيله لإدراج فقرة جديدة في المبادئ التوجيهية التشغيلية لضمان المرونة، مثلاً، من خلال تفويض الأمانة واللجان القومية أو الأطراف كي يكونوا مسؤولين على الأقل عن استعمال الشعار بناء على عدد من التوجيهات في غاية الوضوح. وأشار الوفد أنه سيكون من الأسهل والأفضل الموافقة على فقرة جديدة خلال هذه الدورة ثم مراقبة النتيجة في الواقع. أما تأجيل الموافقة فمعناه الانتظار عامين إضافيين حتى انعقاد مؤتمر الأطراف مع ما يحتويه هذا الاحتمال من مجازفة فقد الشعار.
189. سألت رئيسة المؤتمر عما إذا كان مؤتمر الأطراف يرغب في التصريح للأمانة باتخاذ القرارات بشأن استعمال الشعار أو ترك المبادئ التوجيهية كما هي.
190. أشار وفد سانت لوسيا أن الرغبة تتعلق بإدخال عنصر المرونة في احتمالات عدم تقديم الطلبات في الموعد المحدد، 31 أغسطس/آب، فلا تفقد الأطراف ولا منظمات المجتمع المدني فرصة استعمال الشعار لأنها لم تنجح في تقديم طلبها في مواعده. وشدد الوفد على أنه من الممكن، بقدر ما، تفويض هذه السلطة للأمانة حيث أن هذا الشعار سوف يستعمله المجتمع المدني أكثر من أي شعار آخر لأي اتفاقية أخرى. ولاحظ أنه، في الواقع، كلما زاد استعماله كلما زاد التعريف بالاتفاقية وحضورها.
191. شكر وفد كندا سانت لوسيا لتعريفه موضع الاحتجاجات. وأشار إلى أنه في حالة فوات موعد استعمال الشعار وحده على مجموعة ما فيجوز بناء على المبادئ التوجيهية التشغيلية التوجه للأمانة لطلب تصريح باستعمال شعار الاتفاقية بجانب رمز اليونسكو. وشرح سبب طول هذا الإجراء مقارنة باستعمال الشعار وحده وهو التزام الحرص لأن إجراء المحافظة على هذا الالتزام أو المسؤولية داخل اللجنة هو إجراء غير مألوف. وبالتالي نصح بأن يعتمد مؤتمر الأطراف المبادئ التوجيهية التشغيلية كما هي ثم يضيف للقرار طلب للجنة كي تدرس الأمر، وتقترح التعديلات، عند الضرورة، على المبادئ التوجيهية. وشرح الوفد أن مسألة استعمال الشعار شائكة لأنه إذا ما استعملته جماعات غير مصرح لها وإساءت الاستعمال فسوف يفقد مصداقيته وقيمته. وبالتالي نصح بالحرص، باعتبار وجود مرونة بالفعل بالنسبة للأفراد الذين لم يلتزموا بالموعد المحدد في المبادئ التوجيهية التشغيلية.
192. ذكر وفد سانت لوسيا أن استعمال الرمز وحده ليس بأمر غير عادي وأن الشروط هي نفسها، وأشار أنه في هذه الحالة لا يوجد أي خطر لأن الإجراء هو ذاته. وسأل الوفد لماذا يُعد آمناً أن نفوض أغلب الرموز للأمانة وغير آمن أن نفوض لها رمز الاتفاقية فقط؟ وشرح أنه يرغب في إدراج عامل المرونة كي يتسنى للأطراف، في حالة ما احتاجوا لاستعمال الشعار وحده، أن يتوجهوا للأمانة التي تستطيع أن تمنح لهم التصريح ثم تبلغ بعد ذلك اللجنة بالأمر. وخلص الوفد إلى أنه لا يريد أية قيود على استعمال الشعار في حالة التأكد من أنه لن يكون هنا أي سوء لاستعماله.
193. أشار وفد البرازيل أنه يأمل أن يستعمل الشعار بشكل مختلف عما تم في الاتفاقيات الأخرى، مثل 1972 أو 2003. وذكر مثال شعار اتفاقية 1972 الذي كان من المفترض أن يقتصر استعماله على مواقع التراث العالمي مما أدى لوجود إجراءات معقدة للغاية. وأشار الوفد أنه في حالة التنوع، فإن الرغبة هي أن يتمكن الأفراد من استعمال الشعار بسهولة وتنظيم الندوات والأنشطة لترويج التنوع الثقافي. وخلص إلى أن القرار بشأن استعمال الشعار لا ينبغي أن يرتبط فقط باللجنة.



194. أيد وفد الصين اقتراحات وفد سانت لوسيا وجنوب إفريقيا الرامية لاستعمال شعار الاتفاقية بأوسع مدى ممكن. وفي الوقت ذاته، ومن أجل تفادي سوء الاستعمال، أيد الوفد أيضاً إجراء الرامي لتفويض قدر من السلطة للأمانة بحيث تتمكن من التصريح باستعمال الشعار. وفيما يتصل بالمبادئ التوجيهية التشغيلية، أشار أنه لا ينبغي قضاء وقت أطول في هذا الموضوع.
195. عبر وفد بوليفيا عن تأييده للنقاط التي أثارها وفدا سانت لوسيا والبرازيل وأشار أنه ينبغي عمل كل ما بوسعنا من أجل استعمال الشعار بأوسع مدى ممكن لترويج التنوع.
196. أيد وفد سانت لوسيا البرازيل في أن الاتفاقية سوف ينظر إليها نظرة مختلفة عن باقي الاتفاقيات. وأشار إلى أنه من المهم بالنسبة للشعار أن يتمتع بالشعبية وأن يرتبط بالاتفاقية، وبالتالي ينبغي رفع القيود على استعماله بأكبر قدر ممكن مع توخي الحرص. واقترح الوفد إدراج فقرة تفوض هذه السلطة إلى الأمانة بالتشاور مع المكتب أو رئاسة المؤتمر وأن يتم تبني المبادئ التوجيهية اليوم.
197. وبعد أن التقى بأعضاء فريق العمل، عرض وفد تونس التعديلات على المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن استعمال الشعار. وشرح أن الغرض هو ضمان المرونة وتفويض الأمانة سلطة التصريح باستعمال الشعار. كان أول تعديل على الفقرة 13 هو التالي: "إن مؤتمر الأطراف واللجنة يفوضان سلطة منح حق استعمال الشعار وحده لأمانة اليونسكو المضطلة باتفاقية 2005". وكان التعديل الثاني، الذي يسمح للأمانة بالوقت اللازم لإجراء التقييم وللطالبيين لإجراء التخطيط المناسب، في الفقرة 16، خطوة 2: "تقوم اللجان القومية أو السلطات القومية المحددة بالمراجعة لكي تقرر ما إذا كانت ستدعم أم لا الطلب ثم ترفع للأمانة الطلبات التي تؤيدها بواسطة "استمارة التصديق". ويجب تقديم الطلبات إلى الأمانة ثلاث أشهر قبل بدء الأنشطة المقترحة". كان ثالث تعديل على الفقرة 16، خطوة 3: "تخضع الطلبات المحالة لتقييم الأمانة وضماتها، حسب الشروط الواردة في الفقرة 14 من هذه المبادئ التوجيهية". كان رابع تعديل على الفقرة 16، خطوة 4: "في الطلبات المعتمدة تمد الأمانة الطالب بالملف الإلكتروني المناسب مع الشعار المنفرد ومجموعة أدوات العلامة. ويتم إخطار اللجان القومية أو السلطات القومية الأخرى المعنية بالأمر". وكان خامس تعديل على الفقرة 16، خطوة 5: "تعد الأمانة تقريراً وتقدمه للجنة ومؤتمر الأطراف في كل دورة من دوراتهما بشأن استعمال الشعار". وخلص الوفد إلى أن هذه التعديلات تسمح بتفويض السلطة للأمانة وتسهل إجراء منح التصريح باستعمال الشعار.
198. اقترح وفد موناكو بتأييد من وفد بنغلاديش، للخطوة 4 النص التالي "تحصل جميع الطلبات على رد من الأمانة ثم يتم بعد ذلك إخطار اللجنة القومية والسلطات القومية الأخرى المحددة بالأمر" وطلب إضافة "الوفود الدائمة واللجان القومية أو السلطات القومية الأخرى المعنية".
199. علق وفد النرويج على اقتراح موناكو بتعديل الخطوة 4 بأنه سوف يقود إلى تحميل الأمانة عبء ثقيلًا بطلب رأيها كما في الاقتراح.
200. أكدت أمانة المؤتمر الزيادة في حجم العمل الذي تطلبه إدارة الشعار. وذكرت بتجربتها مع الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، حيث أرسلت الأمانة لجميع الطالبين (أكثر من 300) رسالة تشرح فيها القرار الناتج عن عملية التقييم الفني أو عن فريق الخبراء. وأشارت أن ذلك كان عبئاً ثقيلًا ومع ذلك حظي على استحسان شديد من مقدمي الطلبات. وأضافت أنه من الصعب في الوقت الحالي تحديد عدد الطلبات التي يمكن أن تستلمها بشأن الشعار ولكن إذا افترضنا أن الأمانة ستستلم 4000 طلب في العام فإن ذلك سيمثل بدون شك عبء عمل شديد.
201. اقترح وفد فيتنام في الخطوة 5 أن تقوم الأمانة بإعداد وتقديم تقرير للجنة ومؤتمر الأطراف حتى يكونا على علم حيث أن مؤتمر الأطراف هو أحد الأجهزة القانونية التي لها سلطة منح التصاريح.
202. سأل وفد البرازيل الأمانة حول الفقرتين 28 و29 من المبادئ التوجيهية حول إمكانية منح الصندوق الدولي للتنوع الثقافي حصيلة استعمال الشعار، وإذا ما سيتم تحويل نسبة من أرباح السلع التي ستسوق للصندوق أو لأنه بسبب استعمال رمز اليونسكو أيضاً سيتم منح نسبة لميزانية اليونسكو.
203. أجاب وفد سانت لوسيا أنه عندما أثير هذا السؤال في الاتفاقيات السابقة، كانت الإجابة دائماً أن الحصيلة تذهب لصندوق الاتفاقية بالكامل.
204. طلب وفد أوروغواي توضيح الفقرة 28 تحديداً بشأن من الذي سيتخذ القرار حول نسبة الربح التجاري الذي سيعود للصندوق.
205. أشار وفد سانت لوسيا أن هذا السؤال مهم تبعاً لما ورد مسبقاً على لسان وفد البرازيل. واقترح الوفد أن يتم مناقشة هذه المسألة في اللجنة.

206. شكرت رئيسة المؤتمر وفد سانت لوسيا وطلبت من أمينة الاتفاقية أن تتلو مسودة القرار حول المادة 9. بعد أن لاحظت عدم وجود أية تعليقات أو تعديلات مقترحة من الوفود، أعلنت أن المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن استعمال موارد الصندوق الدولي للتنوع الثقافي واستعمال شعار الاتفاقية قد اعتمدت.

تم اعتماد القرار CP 9.4 حسبما تم تعديله.

#### البند 10 - موجز تحليلي لأول تقرير للأطراف عن الفترة الرباعية للاتفاقية

الوثائق CE/13/4.CP/10, CE/13/4.CP/INF.7, CE/13/4.CP/INF.8 ,CE/13/4.CP/INF.9

207. بدأت رئيسة المؤتمر بالتذكير بالغرض من دورة التبادل المنعقدة في 10 يونيو/حزيران 2013، التي نظمتها الأمانة بناء على طلب من اللجنة في قرارها IGC 4.6، بغية الرد على الأسئلة التالية: كيف يمكن للأطراف أن تحقق الاستفادة القصوى من المعارف التي اكتسبتها من خلال تمارين رفع التقارير؟ ما هي المشاكل المتعلقة بالفائدة المشتركة وكيف يمكن مواجهة تحديات التنفيذ؟ كيف يمكن إضفاء المزيد من الوضوح على العلاقة بين الاتفاقية والأجهزة القانونية الأخرى؟ وأوضحت التقدم الذي تم خلال دورة التبادل هذه وعبرت عن أملها في نقل هذا التقدم في فهم أهم مواضيع الاتفاقية، والتحديات والحلول الممكنة للزملاء ومنظمات المجتمع المدني في كافة الدول. ثم دعت أمينة الاتفاقية لقراءة البند 10.

208. أشارت أمينة الاتفاقية إلى أن وثيقة العمل رقم 10 يجب أن تُقرأ بجانب عدة وثائق أخرى تحتوي على موجز تقارير الأطراف، والأمثلة المبتكرة التي تعرف عليها الخبراء أثناء دراستهم لتلك التقارير، وموجز لمناقشات اللجنة عند دراستها الأولى لهذه التقارير. كما قدمت وثيقة معلومات إضافية أعدها معهد إحصائيات اليونسكو بناء على طلب من اللجنة بمناسبة المراجعة الأولى لنتائج الملحق الإحصائي الاختياري الذي مدت به بعض الأطراف. وذكرت الأمينة أن المبادئ التوجيهية التشغيلية، مادة 9، نصت على استلام التقارير قبل 30 أبريل/نيسان من العام المحدد. خضعت هذه التقارير بعد ذلك لتحليل الأمانة، وأرسلت للجنة للتداول وعرض العمل على مؤتمر الأطراف بعدها. وأشارت أن كل التقارير التي استلمتها الأمانة في 30 أبريل/نيسان 2012 والتقارير التي وصلت في الشهور التالية حتى نهاية أغسطس/آب 2012 مشمولة بالموجز التحليلي. ومن ثم، أشارت الأمينة إلى أن وثيقة العمل رقم 10 تحتوي على الموجز التحليلي لـ 45 تقرير قدمه الخبراء الدوليون الحاضرون دورة المناقشة في 10 يونيو/حزيران 2013. وذكرت أنه عندما عُرض التحليل الأول لهذه التقارير في ديسمبر/كانون الأول 2012، كانت الـ 80% من هذه التقارير المستلمة عام 2012 من أطراف ينتمون للمجموعات الانتخابية رقم 1، و2، و3. ثم أعلنت أنه بما أن الأمانة تلقت هذه المرة 17 تقريراً إضافياً من ألبانيا، أرمينيا، بنجلاديش، بوركينا فاسو، كمبوديا، الصين، ساحل العاج، مصر، جواتيمالا، غينيا، الكويت، هولندا، رومانيا، صربيا، توجو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و أيرلندا الشمالية وفيتنام. وأضافت أن المعلومات التي قدمتها الأطراف تشير إلى أن المصادقة على الاتفاقية قادت لإدراج تدابير وسياسات جديدة لدعم النمو الثقافي والصناعات المبتكرة في عدد كبير من الدول المقدمة للتقارير، وبخاصة الدول النامية. ولدى الأطراف التي أدرجت السياسات قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، فإن المصادقة أدت إلى تقوية الدافع لتعزيز البنى الحالية القانونية والمؤسسية والمالية والبرامج التي تتفق بشكل أكبر مع الاتفاقية. وقد لوحظ زيادة في التعاون الإقليمي وبين الجنوب-الجنوب تؤثر على المستوى القومي بفضل تجميع الموارد والخبرات، وبشكل خاص في أمريكا اللاتينية. فيما يتعلق بشرط المعاملة الخاصة في الاتفاقية كان تسهيل تنقل الفنانين من الدول النامية أحد أهداف السياسة الرئيسية وأيضاً كان من أكبر التحديات المتصلة بتنقل هؤلاء الفنانين تلك المتعلقة بالمشاكل المالية وبراءات الاختراع. أظهرت التقارير أن هناك وعي متزايد بإمكانيات الثقافة في المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، ولكن، على الرغم من هذا التقدم ذكرت الأطراف في تقاريرها أنه من أهم المشاكل التي واجهتها أن بعض الدول لم تفهم جيداً الاتفاقية بشكل عام وفي بعض مجالات صنع السياسة وإمكانات النمو التي يقدمها القطاع الثقافي. وقدمت التقارير الأدلة على أنه في بعض الدول يساهم المجتمع المدني في التعبير عن السياسات الثقافية وتنفيذها والإشراف عليها وتقييمها. وفي دول أخرى، يبدو أن هناك نقص مستمر في الحوار مما يعوق مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية. أوضح تحليل التقارير أن الإشراف على تأثير السياسات والتدابير في تنفيذ الاتفاقية أو في تنفيذ التدابير التي نصت عليها الاتفاقية لا يزال فن ينقصه النمو بشكل كبير وأن أنشطة بناء الكفاءات ستكون مفيدة لتحقيق هذا الهدف على الأجل الطويل. وخلصت الأمينة بذكر بعض تعليقات اللجنة في دورتها العادية السادسة في ديسمبر/كانون الأول 2012: تمرين التقرير قد ساهم في تنفيذ الاتفاقية من حيث نشر التنسيق بين مختلف الوزارات والمجتمع المدني كما ساهم في زيادة فهم الاتفاقية في قسمها الخاص بالجمهور؛ وأن أفضل الممارسات مهمة في التعبير عن سياسات الثقافة الإجراءات ذات العلاقة المباشرة بأهداف الاتفاقية؛ إطار عمل التقارير الدورية من شأنه أن يسمح للأطراف بقدر كاف من المرونة في رفع التقارير كما أنه من الممكن تحسينه بالأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة وبالتالي تصبح التقارير أفضل تركيزاً وأكثر توجيهاً. ثم دعت الأطراف للتعبير عن ملاحظاتهم.

209. عبر وفد ليتوانيا عن رضاه عن إجراء إعداد التقرير الرباعي. إنه لإجراء مبتكر، أن يجتمع عدد من الممثلين من مؤسسات استراتيجية مختلفة ويكونوا منصة لتبادل الحوار. وعبر الوفد عن دهشته بالإجراءات المتعددة التي نفذتها ليتوانيا خلال السنوات الخمسة الأخيرة التي تتفق مع أهداف الاتفاقية، بما فيها اعتماد الوثيقة بعنوان "دلائل تغير السياسة الثقافية الليتوانية". علاوة على

ذلك، تأسست مؤسسات رئيسية خلال هذه الفترة وأشار الوفد أن ليتوانيا تعتبر هذه الاتفاقية من أهم وثائق السياسة الثقافية. وأكد الوفد على رغبته في أن تساهم ليتوانيا بمعارفها وخبرتها في المستقبل من خلال مشاركتها في أنشطة الاتفاقية بما أن دورها ك رئيسة للاتحاد الأوروبي يقترب. وأشار أن الاتفاقية تتمتع بالفهم من أعلى المستويات المؤسسية في الدولة وكبار المسؤولين الحكوميين الذين أدركوا أن الثقافة ليست قطاع منفصل ومنعزل عن حياة الدولة، وإنما هو يشكل مع الاقتصاد والسياسة سلسلة محكمة. ثم ترك الوفد الكلمة للخبير القومي، السيد رولانداس كفيتكوسكاس.

السيد رولانداس كفيتكوسكاس، مدير مركز الفيلم الليتواني، تحدث عن عدد من القرارات السياسية التي أخذتها ليتوانيا كجزء من عملية تنفيذ الاتفاقية. بدأ حديثه بالجهود التي بذلت من أجل حل المشاكل التي يواجهها الفنانون للحصول على التأمين الاجتماعي العام أو تأمين الصحة العام. نموذج السياسة الثقافية في ليتوانيا يعرف تغيرات هامة بعد تأسيس مجلس الفنون الجديد ومنح المجتمع الثقافي فرصا جديدة كي يشارك في عملية صنع القرار. بل الأكثر من ذلك، أشار أنه حتى في ظروف الأزمة الاقتصادية تمت زيادة ميزانية تمويل المنح الثقافية بشكل كبير، من 5000000 يورو إلى 13000000 يورو. كما لاحظ أيضا أن نظرة البلديات للثقافة قد تغيرت، فهي تعتبرها عامل للتلاحم الاجتماعي من شأنه أن يساهم في تغيير سياسات الدولة. وأشار إلى أن عدد هائل من الموارد تم استثمارها في السياسات والمبادرات لنشر المعالجة الرقمية للمتاحف والمكتبات والأرشيف وأن الدولة تم بالمدعم مشروعات الصناعات المبتكرة.

210. عبر وفد كندا عن شكره لجميع الأطراف الذين أرسلوا التقارير ولمساهمة الخبراء المفيدة. وأشاد الوفد بسرعة تفاعل الأمانة مع القرارات التي أخذت في الدورة العادية السادسة للجنة، وتحديداً، ما يتعلق بإضافة مساحة في إطار العمل بحيث تتمكن الأطراف من إضافة المزيد من المعلومات المتعلقة بالسياق والتعاون مع معهد اليونيسكو للإحصائيات. شجع وفد كندا اللجنة على مواصلة هذه الإجراءات التي تسعى للتحسن المستمر ووجه نداء للأطراف الذين لم يرسلوا تقاريرهم بعد بأن يستفيدوا من الأدوات الجديدة المتوفرة.

211. أشار وفد الدانمرك إلى أن الخطوة التالية ستتمثل في التأكد من أن جميع التجارب والمعرفة المكتسبة من هذا التمرين ستعالج بطريقة تضمن دعم وتقدم ما سيبدأ من جهود لتنفيذ الاتفاقية. وأشار إلى أن نتيجة تمرين التقارير مهمة للغاية بل حيوية وأنه من المهم أيضاً أن نرى كيف يمكن لتمرين التقرير الدوري أن يساعد الأطراف على التركيز على التحديات الخاصة وثيقة الصلة بالموضوع. وذكر الوفد أن اللجنة قد أثارت الانتباه عام 2012 عندما درست الموجز التحليلي لوجود عدد لا بأس به من المشاكل المتصلة بالتنفيذ والتي لم تلق العلاج المناسب بعد من خلال تمرين التقارير، بما في ذلك المسألة المتعلقة بوضع الفنان. كما ذكر بأن المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالحقوق الثقافية قدمت حديثاً تقريرها حول حق الفنان في حرية التعبير والإبداع. تناول هذا التقرير بالدراسة التحديات الحالية والعراقيل التي تحول دون ازدهار الإبداع الفني وحدد الاتفاقية كأداة وثيقة الصلة بالموضوع داخل إطار عملها القانوني. واقترح الوفد أن تصبح المسائل المتصلة بالفنانين نقطة التركيز في تمارين التقرير الدوري المقبل.

212. ذكر وفد سويسرا أن هذه التقارير تشكل أداة مفيدة جداً لتبادل التجارب والمعارف، وتحليل التحديات، والنتائج، وتركيز دعم المشاريع على تحليل التقارير. ووجه شكره للأمانة لتنظيمها دورة التبادل بين الأطراف والخبراء المضطلعين بتحليل التقارير الدورية، حيث كانت هذه الدورة فرصة للنظر في مختلف التحديات ذات الصلة بتبادل وتحليل المعلومات.

213. أشار وفد البرازيل إلى أن تحليل الأمانة ونماذج السياسات المبتكرة كانت في غاية الفائدة. وأضاف أنه يجب أن نسلط الضوء أكثر على هذه النماذج المبتكرة ومشاركتها مع المجتمع الدولي العريض والأطراف ككل. كان هذا التمرين مفيد بشكل خاص للبرازيل إذ أنه أعطى للدولة فرصة للمشاركة مع القطاعات الأخرى الحكومية وفي المجتمع المدني أهمية الثقافة ضمن موضوع التنمية الواسع. إنه من المهم بالنسبة للبرازيل أن تجمع معا مختلف الفاعلين والقطاعات والمؤسسات التي تتناول السياسات الثقافية (بشكل مباشر أو غير مباشر) لكي تفهم ماهية الاتفاقية بشكل أفضل. إلا أن الوفد شعر أن إطار عمل التقرير يضع دولته في موقف حساس من حيث اختيار ما سيندرج في التقرير من عدمه، خاصة بالنظر إلى النظام الفيدرالي حيث يوجد ثلاث مستويات للحكومة. وبالتالي، مال الوفد بشكل كبير لاقتراح مواصلة اللجنة لإطار العمل ومحاولة تحسينه.

214. أشار وفد ألمانيا إلى أن الأمر يتعلق بتمرين تجريبي وبالتالي، وبما أننا تجاه أول موجز تحليلي فلم يتم بعد تضمين الأقاليم بشكل شامل، وعبر الوفد عن اطمئنانه إلى أن هذا التمرين سيسمح، بمرور الوقت، بتوضيح واقع السياسات الثقافية ونماذج الإيحاء في العالم بشكل ابتكاري. غير أن الوفد أدرك أن هذا التمرين كثير المطالب، بمعنى أن الدول لها عاداتها في صياغة التقارير حول السياسة الثقافية وأن هذه تعتبر أول أداة تصل بشكل جديد التعاون بين الشمال والجنوب، والثقافة، والتجارة، والمواد الهامة مثل المادة 16 بشأن "المعاملة الخاصة للدول النامية"، وهي مسائل لم تتناولها تماما بعض الأطراف. وعبر الوفد عن تقديره لدورة التبادل والعمل الجاد الذي انتهى بإعداد هذه الوثيقة. إن الفرصة التي منحت للأطراف بأن يقرأ عملها عدد من الخبراء مفيدة بشكل خاص إذ أنها ستسمح بإدراك أوسع وأعمق. إن السياسات الثقافية تواجه تحديات بسبب المعالجة الرقمية وأشكال التطور الأخرى، وأن طريقة مشاركة أو عدم مشاركة المجتمع المدني في هذا التمرين لهو مسألة هامة. وأشار الوفد أنه على المستوى القومي، قامت ألمانيا بإجراء مشورة لما عدده 100 خبير لقراءة تقريرها، وطرح الأسئلة حول ما تريد الدولة أن تحققه بين 2013 و2016 من خلال

هذه الأداة. وخلص الوفد إلى أنه يرحب بجميع المناقشات مع الأطراف الأخرى كي ينجح الإجراء ويصبح أكثر دينامية ويحقق المزيد من النتائج في المستقبل.

215. أشار وفد تونس إلى أن صياغة تقريره الأول كان بمثابة تمرين صعب ركز فيه فقط على سياسة الدولة الثقافية وترتيب الأنشطة حسب الاتفاقية. وشعر الوفد أنه لا يعبر عن طريقة تنفيذ الدولة للاتفاقية. وبالتالي عبر عن قلقه في أن يصبح التقرير مجرد إجراء لا يضيف أية قيمة حقيقية. التقرير مثلاً، لا يعكس التغييرات التي تقوم بها الأطراف في أنشطة التعاون الثقافي الثنائية ولا ما إذا كانت أية دولة قد أدخلت برنامجاً جديداً للتنوع الثقافي لأنها صادقت على الاتفاقية. وأوصى الوفد أن تطلب دورة اللجنة التالية في ديسمبر/كانون الأول 2013 من جميع الأطراف التي ساهمت في التقرير الدوري مراجعة إطار العمل.

216. أشار وفد أرمينيا إلى أنه من المهم أن يعود هذا العمل بالنفع على الأطراف وأن يمكن استعماله في المستقبل. وأيد التعليق الذي أدلت به تونس ودعا الدول التي لم تُعد بعد تقريرها أن تفعله، لأن هذا التمرين جد مهم، ليس فقط بالنسبة لصانعي القرار على المستوى الوطني ولكنه أيضاً فرصة للعمل مع الخبراء والمنظمات غير الحكومية ومختلف المجموعات.

217. ذكر وفد إيطاليا أن عملية إعداد التقرير كانت شاقة، إذ اشتركت فيها إدارات حكومية مختلفة وتناولت موضوعات متعددة في الدولة. وفيما يتعلق بشكل التقرير، اقترح الوفد أن يتم صياغة جزء من التقرير بشكل يسمح للأطراف بإدخال المعلومات الدينامية - ليس فقط إعطاء البيانات أو الأرقام - ولكن أيضاً المسائل الحساسة والتحديات. وخلص الوفد إلى أن تقديم التقرير للأمانة ليس نهاية الإجراء، ولكن ينبغي على الدول أن تستمر في جمع المعلومات ذات الصلة بالموضوع والبيانات استعداداً للتقرير التالي.

218. وفد بولندا شرح أن هذا التمرين مهم للوقوف على حال تنفيذ الاتفاقية وكذلك وضع الخط الفاصل الذي يميز هذه الاتفاقية عن غيرها. في تقريرها، ركزت بولندا على أدوات السياسة الثقافية وإدراج الثقافة في السياسات الأخرى على الصعيد الوطني والمحلي. وأكد الوفد على دور الثقافة كعامل تنمية اقتصادية مستدامة، وأهمية خلق فرص للتعبير الثقافي واحترام وضع الفنانين. سعياً منها في تحقيق هذه الأهداف، أشار الوفد أن بولندا وضعت برنامجاً ضريبياً خاصاً للفنانين يمنحهم الفرصة لإنتاج أعمالهم بمزيد من الحرية. أما بالنسبة لوضع إطار عمل التقارير في المستقبل، شرح الوفد أنه من الممكن التركيز على عدد من المسائل، مثل السياسة الثقافية، إدارة المعارف، زرع أفكار اليونسكو حول التنوع الثقافي في أنظمة التعليم الرسمي وغير الرسمي. ثم أكد الوفد على اشتراك العديد من الشركاء في إعداد برنامج السياسة الثقافية، من بينهم على سبيل المثال لا الحصر، وزارة الثقافة، وزارة الاقتصاد، الخبراء، المنظمات غير الحكومية، اللجنة الوطنية لليونسكو.

219. عبر وفد الصين عن مدى فخره بالمشاركة في إعداد تقرير الصين إلا أن هذا العمل كان جهداً شاقاً احتاج تنفيذه عامين كاملين. دعت الصين منظمات المجتمع المدني وإدارات الحكومة للمشاركة في صياغة مسودة التقرير. وخلال الإعداد، شعر الفريق أن ما تم من عمل تجاوز ما هو مطلوب. وعبر الوفد عن موافقته على إطار العمل الذي منحه الأمانة واقترح أن يكون هناك مساحة أكبر للأطراف كي يعبروا عما تتميز به بلادهم.

#### [المراقبون]

220. السيد تشارلز فاليران، الأمين العام للاتحاد الدولي لائتلافات التنوع الثقافي (IFCCD) وافق على أن التقرير الدوري هو عملية مستمرة، فعلاوة على كونه اتجاه تعليمي فهو يمنح أيضاً نظرة سريعة حول وضع تنفيذ الاتفاقية على عدة مستويات. فيما يتعلق بالمجتمع المدني، أشار السيد فاليران إلى أن هناك دوران: وضع مسودة السياسات وأيضاً إعداد التقارير الدورية. قبل الشروع في هذا التمرين، لا بد أن يفهم المجتمع المدني الاتفاقية، من منطلق مشاركته في أنشطة تنفيذها، بعدها فقط يمكنه أن يشارك في إعداد التقارير الدورية. أشار السيد فاليران إلى مختلف المبادلات التي تمت خلال مؤتمر الأطراف حول مساهمة المجتمع المدني، وبشكل خاص مساهمة الخبراء في الموضوعات والتقارير الدورية. وذكر أن دورة التبادل أثارت مسألة ما الذي سيحدث إذا لم يتفق تقرير الدولة مع نظرة أو تحليل المجتمع المدني. ودعا السيد فاليران الأطراف للتفكير في هذه المسألة وكذلك في نقطة أن المبادئ التوجيهية التشغيلية لم تترك حيزاً للتقرير بشأن اختلاف وجهات النظر وعبر عن أمله أن يترك ذلك فرصة للمجتمع المدني للتعبير عن الصعوبات التي يواجهها في تنفيذ الاتفاقية.

221. لاحظت رئيسة المؤتمر عدم وجود أية تعليقات أخرى، ووجهت الشكر للأمانة عن تقريرها الممتاز، بشهادة جميع الأطراف وطلبت من أمانة الاتفاقية أن تقرأ مشروع القرار CP 10.4.

222. قرأ وفد الدانمرك التعديل الذي يقترحه وهو فقرة 4 جديدة تسعى لتسليط الضوء وتذكر الأطراف بما تم في المسائل التي ذكرتها اللجنة في الوثيقة والمسائل التي لم تعالج بشكل كاف في تمرين التقارير. التعديل الثاني يتمثل في فقرة 7 جديدة، تضيف التركيز على موضوع التقارير حول وضع الفنانين.

223. وفد البرازيل وافق على تعديلات الدانمرك وطرح سؤال على الأمانة حول نص الفقرة 6 الأصلي وطلب منها تحديث استراتيجيتها والموجز التحليلي المنصب على الأعمال. وسأل الوفد عما هو مطلوب بالتحديد من الأمانة وثانياً، المقصود بعبارة "أفضل الممارسات" في هذه الفقرة، وأشار إلى ضرورة استخدام أكثر من لغة معيارية.
224. وافق وفد تونس على إضافة مسألة التركيز على مواضيع بعينها مثل وضع الفنانين، ولكنه أشار إلى أنه إذا ما فتحنا باب الاقتراحات التفصيلية فسيكون لكل دولة أفكارها الخاصة. مثلاً، سوف تطلب تونس التركيز على المعاملة التفضيلية. واقترح الوفد، بتأييد من الصين، وجود قرار سلس حول التقارير الدورية ومن ثم نصح اللجنة بدراسة هذه المسألة بعمق أكبر. وبناء عليه، تستطيع الأطراف التي ترغب في تقديم اقتراحات حول التقارير الدورية أن تعبر عنها في دورة اللجنة التالية.
225. وفد سان فنسنت وجزر الغرينادين أيد التعديل الذي اقترحه الدانمرك، بما فيه إدراك التركيز على موضوع وضع الفنانين. وأشار إلى أن هذه المسألة تتصل بشكل وثيق بهذه الاتفاقية وذكر الأطراف بتوصية اليونسكو 1980 حول وضع الفنانين التي تتصل أيضاً بهذه الاتفاقية.
226. أيد وفد سانت لوسيا إدراج وضع الفنانين، وبالتالي اقترح حذف كلمة "تركيز" بما أن الأمر لا يقتصر على موضوع واحد. وأشار الوفد أنه يريد أيضاً التركيز على المعاملة التفضيلية، التي على الرغم من أنها تحيل لوضع الفنانين إلا أن ذلك لا يمنع اللجنة من اتباعها.
227. أيدت وفود النمسا وألمانيا وموناكو والنرويج التعديل الذي اقترحه الدانمرك وسانت لوسيا. وأكد وفد تونس على أن فكرة إدراج موضوع خاص في القرار لا ينتمي بشكل مباشر لعمل هذا الجهاز الإداري ليست فكرة صائبة لأن الأطراف الأخرى ستعمل على إضافة مواضيع أخرى. ومع ذلك، إذا كان هناك اتفاق عام، فالوفد يطلب التعديل التالي: "حول وضع الفنان داخل إطار عمل السياسات الوطنية الثقافية".
228. لاحظت رئيسة المؤتمر وجود اتفاق حول التعديلات وقبل أن تسأل الملاحظين عن تعليقاتهم، طلبت من الأمانة الإجابة على الأسئلة التي أثيرت.
229. أشارت أمانة الاتفاقية إلى أن الأمانة قد قدمت تحليلاً للتقارير الدورية التي استلمتها حتى تاريخه. وشرحت أن هذا التحليل سيخضع للتحديث سنوياً حتى يصبح بالتدرج تقريراً عالمياً عندما تستلم الأمانة المزيد من المعلومات من الدول الأخرى حول تنفيذ الاتفاقية. أما عن المقصود بعبارة "أفضل الممارسات" و"النماذج المبتكرة" فالعبارتان وردتا في الوثائق بناء على اقتراح الخبراء وأيضاً بناء على المناقشة التي دارت في اللجنة في عدة دورات حول مغزي كلمة "أفضل". وذكرت أنه على الرغم من القرار باستخدام الاتفاقية لعبارة "أفضل الممارسات" في نصها إلا أن النية العامة وراء التقارير الدورية والتحليل والمقرب ليست مقارنة البلدان فيما بينها بل عرض الاتجاهات الهامة والتحديات والنماذج المبتكرة.

#### [المراقبون]

230. أيد السيد تشارلز فاليران توصية الدانمرك. وذكر أنه يوجد أمران في قلب الاتفاقية: الفنان وقدرته على المعيشة من خلال عمله المبدع. وبالتالي، وبما أن حقوق الملكية الفكرية تُعد دائماً مسألة حساسة، شرح السيد فاليران أنه لا بد من تناولها من خلال التركيز على وضع الفنان. سأل وفد سانت لوسيا إذا ما تبنى مؤتمر الأطراف توصية الدانمرك مع إضافة تعديل تونس أو بدونها. وذكر أن اقتراح تونس يتعلق بالسياسات الثقافية الوطنية، بيد أن وضع الفنان أوسع من السياسات الثقافية إلا أن الوفد فضل الحديث عن السياسات الوطنية دون ذكر كلمة "الثقافية".
231. شرح وفد تونس أنه لم يستخدم كلمة "ثقافية" لأن الاتفاقية تتعلق أساساً بالسياسات الثقافية. وأشار الوفد أنه لن يطلب من أي قسم حكومي أن يمد ببيانات تتعدى اختصاصاته. مثلاً، يطلب التقرير الناتج الإجمالي المحلي، وعدد السكان، وهي مسائل عامة لا تحتاج حتماً أن تدرج في القطاع الثقافي. وهذا ما يفسر تدقيق الوفد في استعمال عبارة "السياسات الثقافية الوطنية" وهي تتصل بإطار عمل الاتفاقية.
232. وفد ليتوانيا أشار إلى أنه في الأعوام الماضية التي شهدت أزمة اقتصادية مستمرة أصاب الضعف والهشاشة وضع الفنان. وبالتالي، طلب الوفد المحافظة على التعبير الأصلي للدانمرك وهو "التركيز الموضوعي على الفنان" وهو يركز على أهمية الموضوع.
233. وفد السويد شرح أنه يفضل حذف تعبير السياسات الوطنية في هذه المرحلة وأيد وجهة نظر ليتوانيا.
234. وافق وفد زيمبابوي على اقتراح الدانمرك ولكنه فضل استعماله مع الإضافة التي ذكرتها تونس. وأشار إلى أن وضع الفنان لن ينظر إليه خارج إطار عمل السياسات الوطنية الثقافية أو، ربما، "السياسات الوطنية بما أنها تؤثر على الثقافة".

235. وفد سانت لوسيا لم يؤيد التعديل بما طرأ عليه من تغييرات. وأشار أن بعض الدول ليست لديها سياسات ثقافية بعد وأن الأمر يحتاج لإطار حول وضع الفنان، وهذا الإطار هو الاتفاقية. وبالتالي اقترح النص "داخل إطار عمل الاتفاقية".

236. وفد ألمانيا ذكر أن جميع التقارير تمت بناء على النموذج الذي وافق عليه مؤتمر الأطراف وأن جميع المواضيع الهامة مثل السياسات الثقافية، التعاون الثقافي، الثقافة والنمو، المعاملة التفضيلية، أشكال التعبير الثقافي المعرضة للتهديد، سنبقى ما لم يقرر مؤتمر الأطراف ما خالف ذلك. وشرح الوفد أن التعديل يهدف فقط الطلب من الأمانة عند قراءة التقارير أن تولي اهتماما أكبر للمعلومات حول وضع الفنانين وتعد ملخصا لتلك المعلومات.

237. وافق وفد موناكو على تعليق ألمانيا وأيد الاقتراح الأصلي. وذكر أن وضع الفنان لا يتوقف فقط على وزارة الثقافة في حالة وجود هذه الوزارة.

238. لاحظت رئيسة المؤتمر أن الأطراف قد وصلت لاتفاق واقترحت اعتماد القرار في صيغته المعدلة.

تم اعتماد القرار CP 10.4 حسبما تم تعديله.

## البند 11 - المشاورة الدولية والتنسيق: تقرير حول المادة 21 من الاتفاقية

الوثيقة CE/13/4.CP/11

239. عرضت أمانة الاتفاقية الوثيقة رقم 11، وذكرت بأن مؤتمر الأطراف في دورته العادية الثالثة في يونيو/حزيران 2011 واللجنة في دورتها العادية الخامسة في ديسمبر/كانون الأول 2011، طلبا من الأمانة عرض موجز للحالات التي تُذكر فيها الاتفاقية أو تُستخدم في المنتديات الدولية الأخرى. بما يتفق مع القرار CP 11.3 والقرار IGC 8.5 استشارت الأمانة الأطراف في 2011 و2012 من خلال استبيان طُلب منهم فيه المد بالمعلومات حول ما اتخذوه من خطوات لتنفيذ المادة 21. أجاب 36 عضو على الأمانة في 2011 و16 عضو في 2012. المعلومات التي مُدت خلال الاستبيان وأيضاً من خلال التقارير الرباعية منحت صورة كاملة عن الخطط الحالية والمقبلة من أجل تنفيذ المادة 21. بشكل عام، أظهرت نتائج الاستبيان أن تعريف المنتديات الدولية يستمر بمعناه الواسع الذي يشمل المنتديات ذات المهمة الثقافية في المقام الأول أم لا. تذكر الأطراف الاتفاقية في سياقات شتى وبأشكال مختلفة. مثلاً، في بيانات الندوات والمؤتمرات؛ في التصريحات والقرارات التي تعتمدها اللقاءات الدولية؛ في التعاون الثقافي واتفاقيات التجارة الثنائية؛ في المناقشات حول العلاقة بين الثقافة والتنمية؛ في الحوار بين الدول غير العضوة في الاتفاقية بغية تشجيعها على المصادقة عليها. تم عمل جرد بالتجارب والممارسات في تنفيذ المادة 21 وهو متاح على موقع الاتفاقية على انترنت. يمنح الجرد المعلومات حول كيفية التشاور بين الأطراف وبينها وبين الأجهزة الدولية للترويج للاتفاقية كما يمنح نماذج لأنشطتها. ونشرت الأمانة أيضاً استمارتين لاستبيان الرأي تملأهما الأطراف كما يترأى لها. تم تشجيع جميع الأطراف على المشاركة بنشاط في جمع وتقديم الوثائق والأحداث التي تشكل مصادر حيوية لوضع قاعدة بيانات متينة توفر معلومات حديثة حول تنفيذ المادة 21. كما شجعت اللجنة بإلحاح المجتمع المدني والمنظمات الدولية على استعمال هذه المنصة من أجل تقديم كافة الوثائق ذات الصلة والمعلومات التي تملكها. في 9 أبريل/نيسان 2013، أخطرت الأمانة الأطراف والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ونقاط الاتصال التابعة للاتفاقية بهذه الأداة الجديدة ودعتها للمشاركة في هذا الجرد من خلال المد بالمعلومات التكميلية والإضافية. في 10 يونيو/حزيران 2013، أضيف للجرد 55 مرجع، و40 وثيقة، و16 مرجع لأحداث معينة يمكن تحميل أغلبها باللغات الفرنسية والانجليزية والإسبانية. وتم ترتيب الوثائق في عدة فئات بما فيها الاتفاقيات الدولية والتصريحات والقرارات، والخطب، والمواد الأكاديمية والأبحاث. كما تم ترتيب الأحداث إلى لقاءات وزارية، إقليمية، وطنية، لقاءات دولية، ندوات ومؤتمرات. وخلصت الأمانة إلى أنه في هذه الدورة، دُعي مؤتمر الأطراف لفحص نتيجة الاستشارات حول تنفيذ المادة 21 وتقديم دليل للجنة حول عملها القادم في هذا الموضوع.

240. ذكر وفد فرنسا بمدى أهمية ولاء انتباه خاص من الأطراف لهذه التطورات ونشر مبادئ وأهداف الاتفاقية في معاملتها الثنائية ومتعددة الأطراف من أجل التشجيع على الموافقة عليها وتنفيذها بأوسع قدر. كما أثار الوفد انتباه الأطراف إلى ضرورة توخي الحرص إزاء التحديات الجديدة التي يمثلها عصر التكنولوجيا الرقمية. وطلبت فرنسا من اللجنة أن تواصل عملها في هذا السياق. وأكد الوفد على أهمية وجود مساحة لحرية تصرف الأطراف فيما يتعلق بالسياسات الثقافية عندما توقع الاتفاقيات الثقافية وأنها يجب أن تستبعد الخدمات الثقافية والوسائل السمعية البصرية من المفاوضات التجارية حتى إذا كانت غير مادية وموزعة من خلال شبكة الانترنت. وشدد الوفد على أن تلك الخدمات تحتاج لمعاملة خاصة بسبب طبيعتها المزدوجة، فهي اقتصادية وثقافية على السواء. وأن طريقة الإنتاج والتوزيع لا تؤثر على هذه الطبيعة المزدوجة.

**241.** وقد كندا أكد على أن هذا التمرين كان مفيدا للغاية، وأنه قاد لإعداد تقرير مستنير بشأن تنفيذ المادة 21 وإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية من الممكن تحديثها بشكل مستمر. وأشار إلى أن الأداة الجديدة تسمح بمتابعة تنفيذ المادتين 21 و9 بشأن تبادل المعلومات. طلب الوفد أن تُرسل دعوة رسمية للأطراف كي تملأ الاستبيان ثم ترسله في موعد محدد ومن ثم تستطيع الأمانة أن تعد تقريرا موجزا للإجابات التي استلمتها ويتم مناقشتها في وقت لاحق داخل اللجنة. واقترح أن تُرسل الدعوة كل عامين، مما يتيح للأطراف وقتا كافيا لرفع التقارير حول المبادرات الجديدة. وفي نفس اتجاه قرار مؤتمر الأطراف في دورته العادية الثالثة، طلب الوفد وضع بند في المادة 21 في جدول أعمال كل اجتماع للجنة مما يضمن مناقشة موضوعات بعينها مثل المفاوضات التجارية الجديدة. وشرح الوفد دوافع هذا الإجراء: الأول أنه سيُذكر الأطراف من أن لآخر بوجود المنصة وبالتالي تظل نشطة ومستعملة بشكل تام؛ الدافع الثاني أن ذلك سيكون بمثابة فرصة للإجابة على أسئلة الاستبيان واستمرار المناقشات بين الأطراف. كما أكد الوفد على أن المناقشة حول المادة 21 يجب أن تنتظر إليها الأطراف على أنها فرصة لتنمية التعاون مع حكوماتها الخاصة، وشرح أنه يجب على مختلف المعنيين في الحكومة اعتبار مبادئ الاتفاقية عند وضع برامج الانفتاح الاقتصادي، وهو أمر يكتسي أهمية خاصة نظرا لحجم المفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف التي تتم اليوم على الصعيد العالمي. كما أكد الوفد أيضاً أن هذا لن يتحقق إن لم يتم إرساء حوار صحيح وبالنسبة لحسن تنفيذ الاتفاقية ينبغي أن يكون هناك حوار بين الأشخاص المعنيين بالثقافة والتجارة داخل الحكومات. وأخيراً، اقترح الوفد تعديلا على مشروع القرار، في شكل نص فقرة جديدة رقم 7: "يطلب من الأمانة أن تواصل بنشاط عملها في هذا الموضوع، بما في ذلك وضع قاعدة بيانات من خلال توجيه دعوة حولية للأطراف لملء استمارة الاستبيان".

**242.** وقد سانت لوسيا ذكر أنه قدم تعديلا على آخر مؤتمر للأطراف بشأن المادة 21، وطلب فيه من الأمانة أن تقوم بجمع المعلومات وتنقلها للجنة والأطراف حتى يتسنى لها معرفة كيفية استعمال هذه الاتفاقية بمقتضى المادة 21. وبناء عليه، عبر الوفد عن رضاه الشديد عن النتائج والمعلومات التي تم عرضها على اللجنة وتوفيرها للأطراف. غير أن الوفد سلط الضوء على أن المادة 21 تشكل أحد أعمدة الاتفاقية وأنه يجب على الأجهزة الحاكمة أن تبدأ في تنفيذها بنشاط. واقترح الوفد أن يتم تحليل المعلومات المستلمة والتعليق عليها بحيث يستلم مؤتمر الأطراف القادم تقريراً بشأن تأثير تنفيذ المادة 21. وذكر الوفد أن الأطراف تهتم بشدة بالاتفاقيات التجارية المختلفة كما أنها تمثل قلب الاتفاقية. وبالتالي، اقترح أن تكون هناك مناقشة في كل دورة من دورات الاتفاقية بين الأجهزة الحاكمة حول هذا الموضوع.

**243.** أيد وفد عمان اقتراحات سانت لوسيا. واقترح بدوره أن يتم التأكيد على أهمية التنسيق بما أن الاستشارة الدولية والتنسيق مشمولان بالمادة 21. وأشار الوفد أن أغلب الأعضاء الحاضرين في مؤتمر الأطراف يمثلوا اتجاهات مختلفة ويشتركوا في مجموعات مختلفة. وعمان هي عضوة في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ISESCO)، وتهتم أساسا بالسياسات الثقافية التي تنفذها الدول العربية. وأشار الوفد إلى أنه داخل ISESCO، يوجد إعلان تشجيعي يدعو وزراء الثقافة في شتى الدول العربية للمصادقة على الاتفاقية. كما أن عمان هي أيضا دولة آسيوية وبالتالي عضوة في مجموعات ومنديات آسيوية متعددة، ومن هذا المنطلق تشجع الدول الآسيوية على المصادقة على الاتفاقية، وبشكل خاص مجلس تعاون دول الخليج. وبناء على ذلك، أكد الوفد على أهمية نشر المعلومات حول الاتفاقية داخل المجموعات الدولية والسياسية المختلفة التي تنتمي إليها الأطراف، مما من شأنه أن يساهم في الاستشارة والتنسيق. وألح على كل واحد من الأطراف أن ينشط أكثر داخل المجموعات الإقليمية التي ينتمي إليها أو الاتصالات الثنائية التي يقيمها بحيث يأخذ دائما في الاعتبار تشجيع الدول للانضمام للاتفاقية، ويسلط الضوء على مدى فائدة الاتفاقية لهذه الدول. اقترح الوفد مشاركة تجربته الناجحة في هذا الشأن مع الدول المهتمة.

**244.** وقد البرازيل أشار إلى أن المادة 21 تختلف عن المادتين 9 و19، ليس فقط في تناول موضوع جمع وتبادل المعلومات. بل لأنها تطلب من جميع الأطراف التعهد بنشر مبادئ الاتفاقية فيما هو أبعد من إطار عمل الاتفاقية نفسه. وأيد الوفد مداخلة وفد سانت لوسيا، وأكد على أنه قد حان الوقت لكي تقوم اللجنة بدور أكثر نشاطا في تحليل المعلومات التي ترد إليها، وبشكل خاص من أجل فهم المواضيع التي تُذكر فيها الاتفاقية وأيضا المواضيع التي كان ينبغي أن تُذكر فيها ولم يتم ذلك. كما انتهز الوفد هذه الفرصة لتهنئة كوبا التي عرضت ونظمت مشروع قرار في مجلس حقوق الإنسان حول الحقوق الثقافية وتنوع أشكال التعبير مع الإشارة للاتفاقية.

**245.** وقد تونس ذكر الأطراف بأن المادة 21 تسترجع أهداف الاتفاقية الأساسية والجزئية وهي: نشر حق سيادة كل دولة في تصميم وتنفيذ سياستها الثقافية الخاصة. وأشار الوفد إلى أن المادة 15 لمنظمة التجارة العالمية (WTO) حول أجهزة التجارة والتعريف التي تم التفاوض بشأنها وتشمل الإعانات والحوافز، تتفق مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وأسس المعاملة الوطنية لنظام المنظمة الأساسي. وأكد الوفد على أن المادة 15 في غاية الأهمية بالنظر للإعانات التي يمكن أن تقدمها للمنتجات الثقافية على المستوى الوطني وبالتالي، إن لم تكن أطراف الاتفاقية على وعي بأهمية دور الاتفاقية في حمايتها، فسوف تفقد الاتفاقية فرصتها في مواجهة قوانين التجارة الدولية التي تفرض قيود على الإعانات التي تُمنح للدول للخدمات والسلع الثقافية. وسلط الوفد الضوء على أن المادة 21 تلعب دورا هاما في المنظمات الدولية الأخرى، ومن بينها المنظمات التجارية مثل منظمة التجارة العالمية، ومنظمات أخرى تمارس نشاطها في الثقافة والتنمية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وخلص إلى أن المادة 21 تمثل محورا هاما للتركيز في الاتفاقية وطلب من اللجنة وضع استراتيجية جديدة لتنفيذ المادة 21.

246. وفد ألمانيا أكد على أن تنفيذ المادة 21 يعبر عن مشاركة الأطراف السياسية من أجل نشر أهداف الاتفاقية والإدراك بأن خلق التعبير الثقافي يتوقف على السياسات في القطاعات الأخرى والقرارات التي تؤخذ في المنظمات الأخرى. وعبر عن رضاه عن المقترح المرن المحتذى كما أيد الاقتراح الكندي بقاء هذه المسألة بشكل متكرر في أعمال اللجنة. وأشار الوفد أن ألمانيا عملت على جمع البيانات ومراجعة الاتفاقيات الثنائية والأعمال في محيط الاتحاد الأوروبي والمننديات المتعددة الأطراف ذات الصلة، مثل اجتماع آسيا وأوروبا للمساهمة في بناء مننديات دولية أكثر نشاطا من التقارير الدورية التي تعد فقط كل أربع سنوات.

#### [المراقبون]

247. السيدة كريستين سان بيير، ذكرت أن الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية كانت دائما مهتمة بالتفكير الجاد حول المادتين 20 و21، وبشكل خاص داخل إطار العمل للمناقشات الثنائية والمتعددة الأطراف. وعبرت عن رضاها عن وجود قاعدة البيانات المتصلة بالمادة 21 في موقع اليونسكو الإلكتروني، إذ أنها ستكون أساسا جيدا لنشر مبادئ وأهداف الاتفاقية في المننديات الدولية وخطوة أولى نحو إعداد نظام استشارة موسع يمكنه أن يصبح فيما بعد ممنهجا. وأكدت السيدة سان بيير على وجود فرصة استشارة موسعة تمتد لما هو أبعد من الأطراف لتشمل النواب والمجتمع المدني. إن الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية ترغب في أن يستخدم هذا الاتساع ونظام الاستشارة الممنهج لإدراج تلك المسائل في المناقشات التجارية. وخلصت السيدة سان بيير بالإشارة إلى أن لفظ "الاستثناء الثقافي" أو 'cultural exception' ابتكرته سيدة من كوبيك خلال الاتفاقيات حول التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية. وأكدت إلى أنه أصبح أكثر أهمية اليوم أن ننظر لاتفاقيات التجارة الحرة التي ناقشتها كندا مع الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد الأوروبي.

248. السيد شارل فاليران، شرح أن Small World Stories طلبت إجراء حوارا معه بالأمس وسألته عما إذا كانت الاتفاقية تسير في الطريق السليم. وقال السيد فاليران أنه أكد على الموارد المحدودة التي تشكل مشكلة ولكنه راض عن نتيجة تجربة الاتفاقية في الاتفاقيات التجارية والمناقشات حول حقوق الإنسان وفي نيويورك في المناقشات حول الثقافة والتنمية المستدامة التي نظمتها المديرية العامة، إيرينا بوكوفا. إلا أنه ألقى على الأطراف في هذه الدورة أن يتركوا جانبا المسائل المتعلقة بالتنظيم ويتطرقوا للموضوع الأساسي. وأشار إلى المسائل الهامة بالنسبة للمجتمع المدني، مثل: الإحالة للاتفاقية في اتفاق شراكة المحيط الهادئ والخدمات المتعددة الأطراف ضمن منظمة التجارة العالمية في جنيف، وهي تمثل فرصة أخرى للتعاون والترويج للاتفاقية.

249. لاحظت رئيسة المؤتمر عدم وجود أية تعليقات أخرى، فطلبت من أمينة الاتفاقية أن تقرأ القرار بعد التعديلات التي تمت عليه وسألت الأطراف إذا ما كان لديهم أي تعليق على ذلك.

250. عبرت وفود تونس وهندوراس والكويت وفرنسا وألمانيا ومصر عن تأييدها لهذه التعديلات التي وضعها وفدا سانت لوسيا وكندا.

251. لاحظت رئيسة المؤتمر أن الأطراف قد وصلت لاتفاق واقترحت أن يتم اعتماد القرار CP 11.4 في صيغته المعدلة.

تم اعتماد القرار CP 11.4 حسبما تم تعديله.

#### البند 13 - أنشطة اللجنة في المستقبل

#### الوثيقة CE/13/4.CP/13

252. أبلغت رئيسة المؤتمر الأطراف أنه خلال المناقشة الموضوعية في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الثقافة والتنمية، طلبت المديرية العامة لليونسكو، إيرينا بوكوفا، والأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، ورئيسة الجمعية العامة ومديرة البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيلين كلارك، أن يُدرج موضوع الثقافة في جدول أعمال خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. إذ أن التجارب التي شارك فيها الوزراء برهنت على أن الثقافة تشكل عاملا للتبادل وحافزا للتنمية من خلال النماذج التي ذكرها كل في بلده، وأكدت على تأثير الثقافة على النمو الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي والمساواة والتنمية المستدامة. وأحال العديد من الوزراء بشكل خاص للاتفاقية. وناقشوا المسائل المتعلقة بصناعة الثقافة، والحاجة للبنى التحتية وأهمية الشراكة كذلك مع القطاع الخاص. وأكد المشاركون على أنه على الرغم من انتشار الأزمة الاقتصادية والمالية إلا أن قطاع الثقافة يقف كقطاع اقتصادي قوي وقابل للاستمرار مما يولد المداخل وفرص العمل. وأشاروا إلى أنه على الرغم من وجود المزيد من البيانات والنماذج المتاحة في المسارات بين الثقافة والتنمية المستدامة إلا أننا نحتاج للمزيد من البراهين. ثم أشارت رئيسة المؤتمر إلى أن الدورة التالية لمنندى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ستعقد في جنيف وأن المديرية العامة ستستضيف إبطارا وزاريا يوم 2 يوليو/تموز 2013 حيث جميع الوزراء مدعوون للمشاركة. كما أشارت إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة سوف تناقش خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 في سبتمبر/أيلول 2013 وشجعت الأطراف على نشر الوعي والتأييد بين وزرائها المسؤولين عن الثقافة



وأيضاً وزراء المالية والتعليم والتنمية والوزراء الآخرين، وذلك من خلال، على سبيل المثال لا الحصر، نشر المقالات ومشاركة الأدلة وأفضل الممارسات.

**253.** ثم قدمت **رئيسة المؤتمر البند 13** من جدول الأعمال وقيل أن تدعو أمينة المؤتمر لأن تعرض الوثيقة، ألحت على الأطراف أن يتوخوا الاعتدال عند وضع الأولويات في المستقبل وأن يعملوا معاً كي يضمنوا توافر الموارد بالقدر الكافي من أجل تنفيذ الأنشطة التي طلبتها اللجنة والأمانة. وشجعت الأطراف في حالة الاهتمام بأنشطة معينة أن يبحثوا عن التمويل خارج الميزانية لدعم عمل الأمانة.

**254.** قدمت **أمينة الاتفاقية** موجزا لأنشطة اللجنة الممكنة في المستقبل كما وردت في المناقشات في مؤتمر الأطراف، وتشمل التنفيذ المستمر للصندوق الدولي للتنوع الثقافي وما يتصل به من أنشطة بما فيها استراتيجية جمع الأموال، فحص وتحليل تقارير الأطراف الدورية، العمل المستقبلي بشأن الرؤية وترويج الاتفاقية وتنفيذها على الصعيدين الدولي والقومي، والإشراف على تنفيذ المادة 21 وما لها من آثار، وتحليل نتائج وأثار استراتيجية المصادقة التي تبنتها الأطراف عام 2009 واكتملت في أواخر 2013، أثر التكنولوجيا الرقمية على إنتاج وتوزيع التعبير الثقافي المتنوع، ووضع الفنانين.

**الصندوق الدولي للتنوع الثقافي:** يجب على اللجنة في دورتها العادية السابعة أن تتبنى خطة عمل بشأن تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي تابع تقييم الصندوق الدولي للتنوع الثقافي في مرحلته الريادية. تحتاج اللجنة أيضاً لتجديد أو تعيين أعضاء جدد في فريق الخبراء يعهد إليهم بتقييم طلبات تمويل المشروعات والاستمرار في الموافقة على المشروعات التي ستحصل على التمويل على أساس الطلبات التي قدمت عامي 2013 و2014. وتستمر اللجنة أيضاً في مناقشة استراتيجية جمع الأموال وتنفيذها.

**التقارير كل أربع سنوات:** سيطلب من اللجنة أن تخلص أول مجموعة من التقارير التي قدمتها الدول الأطراف التي صادقت على الاتفاقية عام 2009 والتي صادقت عليها عام 2010. طلبت اللجنة من مؤتمر الأطراف أن تفوضهم بإعادة فحص ومراجعة، عند اللزوم، الخطوط التوجيهية التشغيلية في مادتها رقم 9، بما فيها إطار العمل بشأن رفع التقارير على أساس الخبرة المكتسبة وعرض النتائج على المؤتمر في دورته العادية الخامسة.

**المادة 21:** دعا مؤتمر الأطراف اللجنة لفحص النتائج الأولى لردود الأطراف على الاستبيان الذي قامت به الأمانة حول ما قاموا به من تدابير لتنفيذ المادة 21 من خلال تحليل أثر إجراءات هذه الاتفاقيات والاستشارات وما شابهها، وتم تقديمها على المنصة الإلكترونية كتجميع للتدابير. ويتم عرض النتائج على مؤتمر الأطراف خلال دورته العادية الخامسة.

**إدارة المعارف:** ستعمل اللجنة على تأمين الوسائل اللازمة لوضع نظام إدارة المعارف بحيث يلبي متطلبات الأطراف بشأن المد بالمزيد من المعلومات حول الاتفاقية. هذا النظام من شأنه أن يزيد المشاركة في سياسة المعلومات، وأفضل الممارسات، ونماذج الابتكار، والإحصائيات، والبيانات كما انعكست في المادة 19 للاتفاقية.

**زيادة رؤية الاتفاقية:** ينبغي أن تعالج أنشطة اللجنة أيضاً موضوع رؤية الاتفاقية والترويج لها. ويمكن أن يتم ذلك على سبيل المثال من خلال تقسيم إطار العمل حسب معالجة طلبات استعمال شعار الاتفاقية، وإذا احتاج الأمر، فحص مجموعة الطلبات الأولى التي قدمت بعد القرار الذي تبناه مؤتمر الأطراف في هذه الدورة.

**تحليل النتائج وأثار استراتيجية المصادقة:** ستستمر اللجنة في تنفيذ استراتيجية المصادقة وتقييم نتائجها. وفي هذا الصدد يطلب من الأمانة أن تقدم خلال دورتها العادية السابعة في ديسمبر/كانون الأول 2013، وثيقة حول نتائج هذه الاستراتيجية والخطوات التي تمت وما تم من أعمال حتى تاريخه. تستطيع اللجنة على ضوء هذه النتائج، أن تراجع الجدول الزمني والغرض من استراتيجيتها وتعرض النتيجة على مؤتمر الأطراف عام 2015.

**بناء القدرات:** يطلب من اللجنة أيضاً أن تحدد الطرق والوسائل لتنفيذ الاتفاقية بفعالية وبشكل خاص على مستوى الدول من خلال أنشطة بناء القدرات. أشارت أمينة الاتفاقية إلى أنه بالنظر لتنفيذ مشروع اليونسكو/الاتحاد الأوروبي "مرفق متخصص لتدعيم نظام إدارة الثقافة في البلدان النامية"، يوجد طلب كبير على أنواع مختلفة من أنشطة بناء القدرات، خاصة ما يتعلق بالمشورة السياسية المباشرة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية على مستوى الدولة. كما شرحت أن الطلبات تقد بشكل منتظم حول برامج التدريب التي تصمم وتنفذ ضمن التقارير الدورية وتصميم المشروع والتنفيذ تحت رعاية الصندوق الدولي للتنوع الثقافي.

بإيجاز، قالت أمينة الاتفاقية أن مؤتمر الأطراف قد يدعو اللجنة لمواصلة عملها في تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الدولي والقومي على السواء فيما يتعلق بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي، واستراتيجية جمع الأموال، وإجراء التحليل المبني للدورة الأولى للتقارير الرباعية التي قدمها الأطراف، والإشراف على تنفيذ وأثار المادة 21، والترويج لرؤية الاتفاقية، وبشكل خاص استعمال الشعار والأنشطة الجديدة لضمان جمع ونشر النماذج المبتكرة لتنفيذ الاتفاقية على المستوى القومي من خلال منصة تنمية المعارف على شبكة انترنت. كما أنها أشارت إلى أن كل هذه الأنشطة ستحتاج لموارد بشرية ومالية لكي تلبى الطلب المتزايد من الأطراف. وأخيراً، ذكرت بالمناقشات التي دارت في اللجنة خلال دورتها العادية السادسة حول الفقرة 9 من الخطوط التوجيهية التشغيلية بشأن المادة 11، وتوقع زيادة مشاركة المجتمع المدني وعمل أجهزة الاتفاقية القانونية خلال السنوات القليلة القادمة، بما في ذلك دعوة المجتمع المدني لتقديم الوثائق الإعلامية للمسائل المتعلقة بعمل اللجنة.

**255.** لاحظ وفد النرويج أن الكثير من العمل قد تم منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ومع بدء المرحلة الجديدة وانتهاء المرحلة التجريبية. وأكد الوفد على الفترة المالية الصعبة التي واجهت المنظمة وذكر أن الدورة الخامسة الخاصة للمجلس التنفيذي من المقرر أن تتعقد في 4 يوليو/تموز 2013 كي تقرر الميزانية المبدئية وتعرضها على المؤتمر العام. ونصح الأطراف بالطموح عندما تناقش وتقرر العمل المستقبلي للجنة وأن تخطط للمستقبل بشكل واقعي. كما أكد الوفد أيضاً على أهمية إعداد خطة عمل للجنة تحتوي على توجيهات صارمة بشأن الجدول الزمني ومن الأفضل أن تتفق مع الموارد البشرية والمالية المتوفرة. واقترح صياغة موجزة لهذا في مسودة القرار حيث يطلب من اللجنة تبني خطة العمل لأنشطتها المستقبلية. وأكد على أهمية بناء القدرات وكذلك على تأمين تنفيذ تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

**256.** أكد وفد كندا، عند هذه المرحلة من تنفيذ الاتفاقية، على أهمية تحديد موضوع تنوع التعبير الثقافي في العصر الرقمي. وشددت اللجنة على أن التحديات التي تمثلها التكنولوجيا الرقمية لم تؤخذ في الاعتبار بالقدر الكافي في التقارير الدورية. فالتكنولوجيا الرقمية توفر إمكانيات شتى، منها مثلاً، خلق منتديات جديدة للتعبير الثقافي والمشاركات المتنوعة المقترنة بسلسلة القيمة الثقافية. كما أكد على حيوية الأخذ في الاعتبار ظواهر التكنولوجيا الرقمية وثيقة الصلة بالتعبير الثقافي في وضع السياسات والتدابير الثقافية. ودعا الوفد كافة الأطراف بأن تقدم تعليقاتها كتابياً حول التكنولوجيا الرقمية قبل موعد الدورة العادية السابعة للجنة المقررة في ديسمبر/كانون الأول 2013. واقترح أن تغذي مساهمات المجتمع المدني، مثل الوثيقة التي أعدتها الأستاذة فيرونيك غيفرومون من شبكة المحامين الدولية حول تنوع التعبير الثقافي، جلسات التفكير حول المشاكل والتحديات التي تمثلها التكنولوجيا الرقمية والتدابير المختلفة التي يمكن إدراجها في هذا الصدد. واقترح الوفد في النهاية تعديل على القرار كالتالي: "تدعو الأطراف التي ترغب في ذلك، وكذلك المجتمع المدني، رفع تقرير للجنة الحكومية المشتركة في دورتها السابعة حول مختلف ظواهر تنمية التكنولوجيا الرقمية التي تؤثر على الاتفاقية والاقتراحات بشأن أعمال المستقبل." فيما يتصل بالعمل على تقوية القدرات، تعتقد كندا أن من المهم أن يكون ذلك في صيغة استراتيجية وأن يتم التأكد بأن أية مصروفات تتم بغرض تقوية القدرات تكون بشكل واقعي وبما يتفق مع الإجراءات الموضوعية. وبالنظر لسباق الميزانية من المهم الاستفادة من المبادرات الموجودة، للتأكد من أن هذا البرنامج سيكون مكتملاً لما قام به الصندوق الدولي للتنوع الثقافي لترويج وتقوية القدرات. وأخيراً، تم اقتراح تعديل يدرج في نهاية الفقرة 7 في تنفيذ المادة 21.

**257.** وفد فرنسا مد تأييده لما ورد في مسودة القرار بشأن أنشطة اللجنة في المستقبل وأكد، بشكل خاص على أهمية ربطه بما تم من عمل حول التكنولوجيا الرقمية ومستقبل التنوع الثقافي، وتنفيذ الاتفاقية وصون ونشر تنوع التعبير الثقافي. ثم أوجز الوفد شرحه حول كيف غيرت التكنولوجيا الرقمية طريقة الأشخاص في الاختراع والاستفادة من ونشر التعبير الثقافي، وكيف قدمت إمكانيات غير مسبوقة لنشر المحتوى ولكنها، في الوقت نفسه، تمثل تهديداً على التنوع الثقافي بالنظر إلى نظام التوزيع ووصول عمالقة الانترنت الذين يستفيدون من المحتوى الثقافي بدون المساهمة في تمويله. وأشار الوفد إلى الحاجة لحماية قدرة الدول على وضع وتنفيذ السياسات الثقافية التي تدعم تنوع التعبير الثقافي. كما أشار إلى الطبيعة المزدوجة التي تتسم بها السلع والخدمات الثقافية: فلها مظهر اقتصادي ومظهر ثقافي؛ وأكد على أهمية احترام هذا المبدأ الأساسي كلما استعملت التكنولوجيا في نشر هذه السلع والخدمات. ثم ذكر الوفد أنه في 13 مايو/أيار 2013، قدم السيد بيير ليسكور لرئيس الجمهورية الفرنسية تقريراً حول التميز الثقافي، يتضمن 80 اقتراح على أساس ثلاث محاور، تهدف تكيف أنظمة وأدوات السياسة الفرنسية الثقافية مع العصر الرقمي: إمكانية وصول الجمهور للأعمال والثقافة عبر شبكة الانترنت؛ مكافأة المبدعين وتمويل أعمالهم؛ حماية ونشر حقوق الملكية الفكرية. وخلص الوفد بالتشديد على أهمية معالجة اللجنة هذه المسائل المتعلقة بالثورة الرقمية واقترح أن يساهم بنشاط في هذا العمل.

**258.** وفد موناكو أكد على القيود بشأن الميزانية مما يضطر الأطراف بتحديد الأولويات كي تتمكن من تنفيذ الاتفاقية والمادة 21 بفعالية. من بين الأولويات التي ذُكرت سابقاً، وافق الوفد على أن العصر الرقمي يشكل موضوعاً هاماً باعتبار أن أدوات النشر الجديدة تقضي على الحدود. وأحال الوفد لنص السيدة غيفرومون الذي قد يفتح إمكانية وضع خطة عمل، تغطي مسائل شتى مثل السياسات الثقافية والتعليم والمجتمع المدني والتنمية المستدامة والتعاون والتجارة. وخلص الوفد بالتأكيد على أن الاتفاقية ليست مجرد مفهوم فقط بل أنها تثير العديد من المسائل التي يمكن أن تفهمها بسهولة الحكومات والمجتمع المدني.

**259.** وفد ألمانيا سلط الضوء على أن خطة عمل اللجنة ليست فقط خطة عمل للأمانة بل لأطراف الاتفاقية أيضاً على مدار العامين القادمين. وأشار إلى أربع بنود تحتاج المزيد من الوضوح: عمل اللجنة يمكنه أن يستفيد من النقاش المطروح حول الجوانب ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبشكل خاص ما يتصل ببعدي الثقافة والتنمية؛ يجب أن يستمر العمل على استراتيجية المصادقة مع تحديد هدف إضافة المزيد من الأصوات وبشكل خاص من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ فيما يتعلق بإدارة المعارف وبناء القدرات، وضع نظام معلومات تفاعلي يعمل على إيجاد نظام معلومات للأمانة عندما تقوم الأطراف بتنظيم الاجتماعات المتصلة بالاتفاقية؛ العصر الرقمي يضع صناعة السياسة الثقافية في سياق جديد سبق وتوقعته الاتفاقية وفي نفس الوقت يدرج بقوة مبدأ الحياد التكنولوجي؛ تحليل التقارير التي تقدم كل أربع سنوات. علاوة على ما سبق، يبدو أن عدد لا بأس به من الدول ذكر الدور المهم لإعلام القطاع العام في تحقيق أهداف الاتفاقية والذي يمكن أن تفحصه اللجنة بعناية أكبر من الآن فصاعداً، مثلاً من خلال تنظيم دورة تبادل حول هذا الموضوع. وخلص الوفد بتسليط الضوء على الاقتراح الوارد في مسودة القرار بشأن اعتبار مشاركة المجتمع المدني في عمل أجهزة الاتفاقية القانونية والذي من شأنه أن يكون مفيد أيضاً.

- 260.** وفد سان فنسنت وجزر غرينادين أيد التعليقات التي أبدتها كل من وفود كندا والنرويج وموناكو وألمانيا. وأكد الوفد على أن ثلاث أيام من الاجتماعات هي مدة ضرورية للجنة كي تغطي كم العمل المطلوب منها. وفيما يتعلق بنظام إدارة المعارف، أشار الوفد لأهمية وجود منصة في موقع انترنت الخاص بالاتفاقية حول المعاملة التفضيلية، على غرار تلك التي ترد في المادة 21. كما أيد الوفد ألمانيا بشأن ضرورة تنظيم دورة للتبادل بشأن إعلام القطاع العام. وفيما يتعلق بالمجتمع المدني، ذكر الوفد الأطراف بمدى أهمية دورة التبادل التي انعقدت يوم 5 ديسمبر/كانون الأول 2011 حول مشاركة المجتمع المدني في الاتفاقية. وأكد على أنه منذ انعقاد هذه الدورة والمجتمع المدني يلعب دورا كبيرا في تنفيذ الاتفاقية، ورفع مشاغل المواطنين للسلطات العامة، وتنظيم الدورات، ووضع ونشر وتوزيع المعلومات لكافة الجهات المعنية. كما أكد الوفد على المادة 11 من الاتفاقية وطابعها الفريد، حيث أن لا مثيل لها في الاتفاقيات الأخرى واقترح إضافة تحقيق تقييم لمشاركة المجتمع المدني خلال الدورة القادمة.
- 261.** وفد البرازيل عبر عن رغبته أن تبدأ اللجنة بالنظر في المناقشة حول المعالجة الرقمية للثقافة والنظر في مشكلة الوصول للمصادر، وبشكل خاص ما يتعلق بالجماعات المحلية والسكان الأصليين للتأكد من أن لإنتاجهم مكان في العالم الرقمي. وعلى الرغم من النتائج الإيجابية لاستراتيجية المصادقة إلا أن الوفد أشار لضعف إمكانية الحصول على 140 مصادقة وهو الهدف المحدد في نهاية 2013. وبالتالي اقترح أن تقوم اللجنة بفحص النتائج ووضع نظام متابعة لهذه الاستراتيجية. وأخيرا، اقترح الوفد أن تركز اللجنة وقتها للتفكير حول الاحتفال بالعيد التاسع للاتفاقية والذي قد يكون فرصة لإضفاء المزيد من الرؤية على الاتفاقية وإجراء الاتصالات والمصادقة.
- 262.** أكد وفد بولندا على أهمية تركيز السياسة الثقافية على أنواع التعبير الثقافي الرقمي ووضع الفنان والإنتاج الثقافي.
- 263.** وفد تونس أيد اقتراح وفد كندا وشدد على منح أولوية لموضوع التكنولوجيا الرقمية في سياق الاتفاقية. وأشار الوفد للتعليق الذي أبداه وفد ألمانيا حول الصلة بين الاتفاقية وبرنامج العمل الحالي لليونسكو، ودورها في زيادة أهمية الثقافة في منظومة التنمية. كما عبر عن شكره عن التقرير الذي تميز بالإيجاز وأوضح بشكل جيد أنشطة الاتفاقية في الفترة الأخيرة، مع التركيز على العمل الذي يمكن أن يتم في المستقبل. في هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن العمل على زيادة الدول المصادقة على الاتفاقية يحتاج للمزيد من الجهد "التسويقي" خاصة في الدول العربية ويتطلب ترجمة الخطوط التوجيهية للغة العربية ومراجعة الترجمة العربية للاتفاقية. وأشار في النهاية للدور الرائع الذي قام به المجتمع المدني وعمله الدؤوب لتنفيذ الاتفاقية وتأييد ما تحويه من وجهات النظر.
- 264.** أشار وفد الكامبيرون إلى أن أول مشروع بتمويل الصندوق الدولي للتنوع الثقافي في الكامبيرون كان حول المعالجة الرقمية للثقافة وبالتالي عبر عن تأييده للاقتراح الكندي بشأن المكان الذي ينبغي أن يُمنح للتكنولوجيا الرقمية داخل اللجنة. فيما يتعلق بمسألة المصادقة، أكد الوفد على أهمية وضع استراتيجية للإعلام وزيادة الوعي لدى الدول التي لم تشارك بعد في الاتفاقية ضمن الأقاليم والأقاليم الفرعية. وشدد بشكل خاص على أهمية مصادقة دول وسط إفريقيا على الاتفاقية بغية صون الثقافة في هذه المنطقة الفرعية.
- 265.** وفد بوركينا فاسو لاحظ أنه لا يزال هناك المزيد من العمل وأن كل نشاط هو مسألة تتمتع بالأولوية. وبالنظر لجمع الأموال، أكد الوفد على ضرورة تشجيع دول الجنوب على المساهمة في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي بغض النظر عن وسائلها. أما فيما يتعلق بالمجتمع المدني، عبر الوفد عن اهتمامه بمشاركته، بالنظر لوضعه المميز في تنظيم الأنشطة لجمع الأموال وتوفير المصادر البديلة. وفيما يتعلق ببناء القدرات، شدد الوفد على أهمية هذا الموضوع بالنسبة لدول الجنوب، ولاحظ الزيادة في عدد طلبات التمويل وكذلك الصعوبة في إعداد هذه المشروعات وإثبات اتصالها بالموضوع وإدارة الأموال بشكل صحيح. وفيما يتعلق بالرقمية، أشار الوفد إلى صعوبة الحصول على انترنت في بعض المناطق. ويصدد رؤية الاتفاقية واستراتيجية المصادقة، أشار الوفد إلى أن الاتفاقية ينبغي أن تذهب لأبعد من المؤسسات وأن يتم تبنيها على كل مستوى، بالنظر للامركزية المتبعة في بوركينا فاسو، مع مشاركة المجتمع المدني. وذكر أن المجتمع المدني مشترك بنشاط منذ بداية إجراء المصادقة في إقناع الحكومات بالمصادقة على الاتفاقية وأكد على الحاجة لمواصلة عمله لتحقيق المزيد من المصادقات.
- 266.** وفد أستراليا أيد اقتراح كندا بأن تقوم اللجنة بتحليل استعمال التكنولوجيا الرقمية لصون ونشر تنوع أشكال التعبير الثقافي وكذلك المساعدة في ضمان تحقيق أهداف الاتفاقية.
- 267.** أيد وفد سويسرا التعليقات السابقة وخاصة ما يتعلق بالتركيز على دور التكنولوجيا الرقمية ومشاركة المجتمع المدني في الترويج للاتفاقية.
- 268.** استنتجت رئيسة المؤتمر من التعليقات النداء الذي توجهه الأطراف بأن القيود المالية لا ينبغي أن تكون مقيدة وإنما ينبغي أن تكون مصدر إبداع. ثم تركت المنبر للمراقبين.

[المراقبون]

269. السيد **دييغو غراديس**، Traditions pour Demain، بدأ بتوجيه الشكر للأطراف الذي تحدثوا عن الحاجة لإرساء علاقات جيدة بين المجتمع المدني والأطراف في تنفيذ الاتفاقية باسم منظمات المجتمع المدني. وعبر عن تأييده لاقتراح سان فنسنت وجزر غرينادين وضرورة مناقشته ضمن القرار، وأيضا اقتراح كندا بمشاركة المجتمع المدني في المناقشات حول التكنولوجيا الرقمية. وطلب مشاركة المجتمع المدني في إعداد مسودة التقييم بغية المساعدة في تحديد الاتجاه الذي ينبغي أن يحذوه. كما اقترح أن يدعم المجتمع المدني إدراج الثقافة ضمن أهداف التنمية كما تم التعبير عنه في نيويورك في يونيو/حزيران 2013 وبما يتفق مع تصريح هانغزو الذي تم تبنيه في مايو/أيار 2013. كما أشار إلى أن المجتمع المدني يحتاج لوسائل وللمعلومات الصحيحة كي يحقق هذه الأهداف.
270. السيدة **كريستين سان بيير** أكدت على أهمية البحث في التنوع الثقافي في عصر الرقمية وأثره على أنواع التعبير الثقافي. وعبرت باسم الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية عن تشجيعها للأعضاء ولرؤساء الدول المتحدثة الفرنسية كي يساهموا في المناقشة.
271. السيدة **فيرونك غيفريمون**، من الشبكة الدولية لتنوع أشكال التعبير الثقافي (IFCCD) والشبكة الدولية للمحامين حول تنوع أشكال التعبير الثقافي (RIJDEC) أكدت اهتمامها الذي يرجع لسنوات طويلة بتنفيذ الاتفاقية. وعلى إثر القرار الذي تبنته اللجنة في دورتها العادية السادسة والذي يسعى لدعوة المجتمع المدني للمشاركة في تقدير مدى التقدم كأثر للقطاع الرقمي، وذكرت أنها اشتركت في إعداد أوفى دراسة حول تنفيذ الاتفاقية فيما يتعلق بصون التنوع الثقافي في العصر الرقمي. وعبرت عن إيمانها بأن تأثير التكنولوجيا الرقمية على تنوع أشكال التعبير مهم جداً، وهو يشكل مسألة اهتمام في الوقت الحالي ينبغي أن توليها أطراف الاتفاقية اهتماما خاصا بالنظر لقدرة التكنولوجيا الرقمية على إحداث تغيير جذري في صناعة الثقافة وخلق تفاعلات جديدة بين الأشخاص المبدعين والجمهور وأن ذلك لا يتأثر بسياق الحدود الجغرافية. واقترحت النظر في تأثير هذه التكنولوجيا على تنوع التعبير الثقافي وكيف تلحق بالمجالات المتعددة وكيف يمكن اعتبار الواقع الرقمي في تنفيذ الاتفاقية. وأشارت أنه في وقت قريب ستكون هناك دراسة معدة للتحميل من موقع الشبكة الدولية لتنوع أشكال التعبير الثقافي (IFCCD) باللغتين الإنجليزية والفرنسية، تعالج المسائل المتعلقة بتكييف السياسات الثقافية الوطنية مع العصر الرقمي واستخدام القطاع الرقمي لإدراج الثقافة في منظومة التنمية المستدامة ودخول الدول النامية العالم الرقمي ونشر أهداف الاتفاقية في الاتفاقيات التجارية التي تقود لتحرير التجارة الرقمية.
272. عبر السيد **شارل فاليران**، عن تأييده للتعليق الذي أبداه وفد ألمانيا بشأن القطاع الإعلامي العام. وأشار إلى وضع نظام إذاعة وتلفزيون القطاع العام المهدهد - وألمح إلى الوضع في اليونان حيث تم إغلاق محطات الإذاعة والتلفزيون التابعة للدولة وكذلك الوضع في البرتغال. ثم اقترح الاستفادة من هذه الفرصة للالتفاف إلى قطاع إعلام اليونسكو والشبكات الأخرى مثل أوربيكوم، شبكة كراسي اليونسكو الجامعية في مجال الاتصالات؛ التي التقت في الرباط لمناقشة مسألة تنظيم قطاع الإعلام السمعي البصري التابع للدولة في سياق التنوع والتعددية. كما أيد البرازيل في اقتراحها بشأن الاحتفال بالعيد العاشر للاتفاقية عام 2015، وأشار إلى أن الشبكة الدولية لتنوع أشكال التعبير الثقافي قد ناقشت بالفعل طريقة الاحتفال بهذه المناسبة وكيفية التواصل مع الشباب خلال اجتماعها الأخير.
273. لاحظت **رئيسة المؤتمر** عدم وجود أية تعليقات أخرى، فطلبت من أمانة الاتفاقية أن تقرأ القرار بعد التعديلات التي تمت عليه وسألت الأطراف إذا ما كان لديهم أي تعليق على ذلك.
274. اقترح وفد ألمانيا إضافة فقرة جديدة لدعوة أو الطلب من اللجنة عقد ندوة تبادل حول دور إعلام القطاع العام في تحقيق أهداف الاتفاقية.
275. أيد وفد البرازيل الفقرة الجديدة 4 وطلب من النرويج أن توضحها بغية تسهيل فهم المطلوب بالتحديد من اللجنة.
276. وفد **النرويج** أشار إلى وجود قائمة طويلة للأنشطة والمبادرات المعروضة على اللجنة وأنه من المهم أن تضع اللجنة خطة عمل لإتمام هذه الأنشطة، بما فيه تحديد الجدول الزمني التقريبي وبالقدر الممكن، تحديد الموارد البشرية والمالية المتوفرة.
277. وفد **سان فنسنت وجزر الغرينادين** شكر النرويج على هذا الإيضاح. ثم طلب من اللجنة توضيح الطريقة التي تنوي بها التعامل مع الموارد خارج الميزانية التي استلمتها في حالة وجود خطة عمل محددة لأنشطة اللجنة.
278. أشارت **أمانة الاتفاقية** إلى أنه من الممكن عرض جدول زمني تقريبي وبالمدى الممكن، تحديد الموارد البشرية والمالية المتوفرة من البرنامج النظامي وكذلك الموارد خارج الميزانية لدعم عمل اللجنة.
279. شرح وفد **الدنمرك** الفقرة 5 الجديدة التي تركز على التحديات التي يواجهها الفنانون وأدرج هذا التركيز الموضوعي في إطار العمل للقرارات الدورية.

- 280.** وفد كندا شرح التعديل الذي يسعى لمشاركة المجتمع المدني في "التقرير المرفوع للجنة خلال دورتها السابعة بشأن مظاهر نمو التكنولوجيا الرقمية التي تؤثر على الاتفاقية".
- 281.** عبر وفد البرازيل عن اهتمامه بالفقرة 6 الجديدة: "يطلب من اللجنة تجميع التقرير"، وتساءل كيف ستتحج اللجنة في تجميع هذا التقرير، واقترح أن تقوم الأمانة بتجميعه ثم عرضه على اللجنة للدراسة. كما طلب الوفد توضيح كيفية دعوة مؤتمر الأطراف للمجتمع المدني عملياً.
- 282.** وفد كندا أشار إلى أنه بالنظر للحالة المالية، تتلخص الفكرة في تسهيل عمل الأمانة، واقترح أن تقوم الأمانة بكتابة خطاب دعوة للأطراف المهتمين للمشاركة في هذا التفكير، على أساس ما قامت به الأستاذة غيريمون، واقترح أفكار جديدة. وأشار لأهمية تسليط الضوء على آثار التكنولوجيا الرقمية في تنفيذ الاتفاقية في المستقبل. تتلقى اللجنة هذا التقرير ثم تحدد بناء عليه الأعمال التي ينبغي القيام بها.
- 283.** بعد أن استمع وفد البرازيل لإيضاحات وفد كندا اقترح حذف الفقرة الأصلية رقم 5 ونص جديد كالتالي بناء على اقتراح كندا: "تدعو الأطراف التي ترغب في ذلك، وكذلك المجتمع المدني، إلى رفع تقرير للأمانة حول مختلف ظواهر نمو التكنولوجيا الرقمية التي تؤثر على الاتفاقية وتقدم عرض الأعمال المستقبلية على اللجنة في دورتها السابعة".
- 284.** وفد كندا أيد الصيغة التي اقترحتها البرازيل. ثم أشار إلى عدم حذف ما ورد في الفقرة 5، حيث أن الفكرة هي أن يتم عرض ما نوقش داخل اللجنة على مؤتمر الأطراف في دورته التالية، ولكن من الممكن ترحيله بعد الفقرة التي اقترحتها كندا.
- 285.** علّق وفد البرازيل على اقتراح ألمانيا بتخوفها من التأثير المحتمل على موارد الأمانة المحدودة. وعبر عن تأييده للاقتراح الأول بوجود استراتيجية متابعة ثم طلب المزيد من الإيضاح للفقرة الثانية من نظام المعلومات التفاعلي.
- 286.** شرح وفد ألمانيا أن الكثير من الدول الأطراف لديها فكرة جيدة حول طريقة مشاركتها في مبادرات بناء القدرات، ولكن هذه المعلومة ليست واضحة تماماً لدى الأمانة كي يتسنى لها تقديم الدعم أو المعلومات للأطراف الأخرى في نفس المنطقة الفرعية. اقترح ألمانيا يتعلق بالتأكد من مشاركة المعلومات بشكل سابق وليس لاحق عند التخطيط لشيء ما.
- 287.** وفد البرازيل قدم الشكر لوفد ألمانيا على هذا الإيضاح وعبر عن تأييده للفكرة ولكنه طلب مزيد من التفاصيل من الأمانة حول تنفيذ نظام إدارة المعارف المنوه إليه.
- 288.** أشارت أمينة الاتفاقية إلى الحاجة للموارد كي تتمكن من بناء واستغلال المعلومات المتوفرة بكامل إمكانياتها، التي ترسلها الأطراف أو تلك التي تستخلصها من التقارير الدورية، والصندوق الدولي للتنوع الثقافي وغيره، بشكل فعال وكامل. وأشارت إلى أن الأمانة قد وضعت الخطط وأنها تسعى للحصول على تمويل خارج الميزانية. كما ذكرت أن الإشراف التفاعلي على المعلومات لا يتعلق فقط بالتكنولوجيا ولكنه يشمل الأفراد أيضاً، ومجتمع الأطراف المعنية بالاتفاقية، والمجتمع المدني، وكافة الدول الأطراف ونقاط الاتصال، إلى آخره... بعبارة أخرى، أن كل واحد عليه أن يقوم بدوره وأن ينشط في مشاركة وتبادل المعلومات. وألحت على حاجة الأمانة للحصول على الموارد اللازمة لخلق نظام إدارة المعارف والذي لن يحتاج فقط للخبرة الفنية وإنما لخبرة في أجيال المحتوى وفي نظام الشبكات على المستوى البشرى والفني على السواء.
- 289.** عبر وفد سان فنسنت وجزر الغرينادين عن تفهمه لحاجة الأمانة إلى الموارد لدعم هذا النظام وطلب أن تُدرج منصة للمادة 16 "المعاملة التفضيلية للدول النامية" على غرار ما تم بنجاح في المادة 21 وفيما يتعلق بالتقارير الدورية. وطلب الوفد من اللجنة تقييم مدى مشاركة المجتمع المدني والتأكد من أنه سيتمح الدور الذي يستحقه ويحتاج له.
- 290.** وفد تونس اقترح أن يضاف، بعد تنفيذ المادة 21، متابعة للأولويات الدولية، مثل إدراج الثقافة في آلية التنمية المستدامة وكافة أشكال المشورة الدولية الأخرى. واقترح، على سبيل المثال، وضع خطة مشتركة للدفاع عن الثقافة والتنمية داخل الأمم المتحدة.
- 291.** ذكر وفد البرازيل بأن المناقشة التي دارت بالأمس، طُلب خلالها من اللجنة أن تتخذ قراراً بشأن القيام بدور أكثر نشاطاً في تنفيذ المادة 21 وتقييم أثر هذا التنفيذ. وبناء عليه، اقترح الوفد إضافة: "وتقييم الأثر".
- 292.** وفد سانت لوسيا أيد اقتراح وفد ألمانيا بما يتفق مع المادة 6 للاتفاقية بشأن حقوق الأطراف على المستوى القومي. وذكر أن كل طرف يستطيع تبني التدابير التي تسعى لحماية ونشر تنوع أشكال التعبير الثقافي وإدراج تعزيز التنوع ضمن وسائل الإعلام من خلال قنوات البث التابعة للدولة وأكد على أهمية هذا الموضوع بعد الإنصات لتعليق المجتمع المدني حول الوضع في اليونان والبرتغال ودول أخرى.

293. اقترح وفد البرازيل أن تقوم اللجنة بتنظيم دورة تبادل حول قنوات البث التابعة للدولة وسأل حول إمكانية عمل ذلك قبل انعقاد اللجنة في دورتها العادية السابعة.

294. أشارت أمينة الاتفاقية إلى أن المسألة الأولى التي ينبغي تناولها هي هل ستعقد اللجنة في ديسمبر/كانون الأول، حيث أن نائب المدير العام قد شرح في بداية الدورة أن التمويل اللازم لعقد هذه الدورة لم يؤمن بعد. غير أنها أكدت أن ذلك ممكن إذا ما أراد مؤتمر الأطراف وأنها سوف تطلب من الأمانة تنظيم دورة تبادل حول مواضيع معينة على غرار الدورتين التي تم تنظيمهما قبل مؤتمر الأطراف. وحذرت الأمينة مؤتمر الأطراف من عقد عدد كبير من دورات التبادل قبل اللجنة حيث أن ذلك قد ينتهي بخلق نظامين متوازيين أو عالمين نقاش مختلفين. وبالتالي اقترحت أن يتم تنظيم دورة تبادل واحدة قبل انعقاد دورة اللجنة التالية يتم فيها الجمع ما بين التكنولوجيا الرقمية ودور وسائل إعلام القطاع العام.

295. أيد وفد اليونان فكرة تنظيم دورة التبادل حول وسائل إعلام القطاع العام. وبالنسبة لوضع الإذاعة والتلفزيون المملوك للدولة في اليونان، أشار الوفد إلى أن اليونان كانت دائما تنشر التنوع الثقافي وبشكل خاص من خلال الإذاعة والتلفزيون، إلا أن الحكومة اليونانية اضطرت لتقليص إمكانيات الإذاعة والتلفزيون في اليونان بسبب تنفيذها لبرنامج تقشف صارم في الميزانية.

296. سأل وفد النرويج عن ضرورة عقد دورة تبادل بدلا من إدراج هذه الموضوعات في اللجنة نفسها، حيث أن تمويل الدورة العادية السابعة لم يتأكد بعد.

297. وافق وفد ألمانيا بتأييد من وفد تونس على وجود موضوع لم تتناوله اللجنة بعد. وشرح أن اللجنة كانت دائما في عملها تتمتع بحرية دعوة الخبراء أو تربط المعارف الخاصة عندما ترغب في دراسة هذه الموضوعات. ثم اقترح أن يتم ذلك بالشكل الأكثر بساطة واقتصادية ونتاجية.

298. ذكر وفد البرازيل بأن الفكرة الأساسية هي تنظيم دورة تبادل خارج إطار عمل اللجنة من أجل التبادل بحرية مع الإعلاميين أنفسهم والفاعلين الآخرين. ولاحظ أن هذه الفكرة الجديدة تغير تماما الهدف من هذه الفقرة. لم يعترض وفد البرازيل على اقتراح ألمانيا، ولكنه على أساس التعليق الذي عبرت عنه أمينة الاتفاقية قد فضل فكرة جمع الموضوعات وتنظيم دورة تبادل واحدة تسبق اجتماع اللجنة.

299. لاحظ وفد ألمانيا أن فكرة تجميع الموضوعات فكرة صائبة ولكنه أشار إلى أن اللجنة تتمتع دائما بحرية دعوة الخبراء في الموضوع الذين ليسوا بالضرورة ضمن أعضاء اللجنة كي يشاركوا بأفكارهم، مثل الإعلاميين والأطراف المعنية في مجال الإذاعة والتلفزيون. ثم أشار وفد ألمانيا إلى أنه يقبل الاقتراح كما هو.

#### [المراقبون]

300. السيد جورج دييون، الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، أشار إلى أنه في حالة ضرورة عقد جلسة التبادل هذه يمكن للاتحاد أن ينظم حضور الإعلاميين وجلب الخبراء اللازمين والأشخاص ذوي الصلة كي يشاركوا فيها. كما رحب بهذه المبادرة بصفتها شريك للاتفاقية منذ البداية واقترح مساعدة المنظمة في نشر التنوع الثقافي. ثم أشار إلى أنه في حالة اكتساب هذه الدورة الشكل الرسمي فإنه سيبلغ الدعوة للاتحاد الدولي للاتصالات.

301. لاحظت رئيسة المؤتمر عدم وجود أية تعليقات أخرى فاقترحت تبني القرار على النحو المعدل.

تم اعتماد القرار CP 13.4 حسبما تم تعديله.

#### بند 14 - انتخاب أعضاء اللجنة

#### الوثائق CE/13/4.CP/14 and CE/13/4.CP/INF.3REV

302. طلبت رئيسة المؤتمر من أمينة الاتفاقية عرض تفاصيل إجراء الانتخاب.

303. ذكرت أمينة الاتفاقية أنه بما يتفق مع نص المادة 23.1 والمادة 23.4 ينتخب مؤتمر الأطراف في دورته الأولى العادية لجنة مكونة من 24 عضو. القاعدة 16 من النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف تنص على أن مدة تولي الدول الأعضاء في اللجنة هي أربع سنوات، اتفاقا مع المادة 23.1 من الاتفاقية. ثم قرأت قائمة الدول الأعضاء الاثني عشر في اللجنة حسب المجموعات الانتخابية والذين تنتهي مدة توليهم في آخر 2013:

- مجموعة 1: كندا وفرنسا
- مجموعة 2: ألبانيا وبلغاريا
- مجموعة 3: البرازيل وكوبا
- مجموعة 4: الصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
- مجموعة 5أ: الكاميرون وكينيا
- مجموعة 5ب: تونس والأردن

ثم ذكرت أن مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة العادية في يونيو/حزيران 2011 انتخب 12 دولة عضواً، وأن مدة تولي هؤلاء الأعضاء تنتهي في 2015. ثم قرأت قائمة الدول الأعضاء الباقين حسب المجموعات الانتخابية.

- مجموعة 1: السويد وسويسرا
- مجموعة 2: أرمينيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
- مجموعة 3: الأرجنتين، هندوراس وسان فنسنت وجزر الغرينادين
- مجموعة 4: فينتام
- مجموعة 5أ، غينيا، الكونغو، زيمبابوي
- مجموعة 5ب: الكويت

ثم استطردت أمينة الاتفاقية بشرح القاعدة 15.2 للنظام الأساسي والتي تنص على أنه لغرض انتخاب أعضاء اللجنة يتم توزيع مقاعد اللجنة على المجموعات الانتخابية بالتناسب مع عدد أطراف كل مجموعة وبشرط أن يترتب على هذا التوزيع تخصيص ثلاث مقاعد على الأقل وست مقاعد على الأكثر لكل مجموعة من المجموعات الانتخابية الستة. وأحالت للمستند الإعلامي رقم 3 حيث يمكن العثور على قائمة المرشحين المبدئية. وبما يتفق مع القاعدة 17.3 تم الانتهاء من هذه القائمة قبل افتتاح مؤتمر الأطراف. ثم بدأت بقراءة أسماء المرشحين في القائمة النهائية:

- مجموعة 1: النمسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
- مجموعة 2: ليتوانيا وبيلاروسيا
- مجموعة 3: أوروغواي وسانت لوسيا
- مجموعة 4: أفغانستان وأستراليا
- مجموعة 5أ: مدغشقر وإثيوبيا
- مجموعة 5ب: تونس والإمارات العربية المتحدة

**304.** أشارت رئيسة المؤتمر إلى وجود صفحة بيضاء وسألت مؤتمر الأطراف إذا كان موافقاً عليها.

**305.** أشار وفد البرازيل أنه موافق بل رغب في توضيح ما إذا كان ذلك ينعكس في الوثيقة. وشرح أن البرازيل دائماً ما يجذب مبدأ الدوران والتوزيع الجغرافي في كافة لجان اليونسكو. وشرح أن قيل انعقاد مؤتمر الأطراف كان هناك أقل من 12 مرشح ثم، وبناء على تعليمات من وزارة الخارجية بالتشاور مع وزير الثقافة، اقترح البرازيل ترشيحه لإعادة الانتخاب. غير أنه بالنظر لاقتراح المزيد من المرشحين قبل انتهاء الموعد القانوني، قامت البرازيل بسحب طلبها لصالح المجموعة 3 المؤلفة من أوروغواي وسانت لوسيا.

**306.** أشار وفد كندا إلى أن مجموعته الانتخابية عرفت الوضع نفسه. وشرح أن المجموعة 1 كان لها مرشح واحد وأن فرنسا عرضت أيضاً ترشيح نفسها. وبالتالي، وبما أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية اقترحت ترشيح نفسها، انسحبت فرنسا.

**307.** هنأت رئيسة المؤتمر الأطراف الذين تم انتخابهم لعضوية اللجنة وأعلنت أن البند 13 من جدول الأعمال قد أُنقِل. كما شكرت الأعضاء الذين غادروا اللجنة لما أدوه من عمل عظيم.

تم اعتماد القرار CP 14.4.

## البند 15 - أعمال أخرى

**308.** فتحت رئيسة المؤتمر النقاش كي تعبر الأطراف عن الأعمال الأخرى.

**309.** أشار وفد اليونان إلى أن المشكلة في الإذاعة والتلفزيون المملوك للدولة في اليونان ستحل في نهاية يوليو/تموز 2013. كما وضح الوفد أيضاً أن المشكلة لم تكن تتعلق بالتنوع الثقافي وإنما نتيجة الأزمة المالية التي تخوضها اليونان. وشرح أن قناة البرلمان اليونانية على وشك العمل وسيتم بث أهم الأحداث من قنوات الإذاعة والتلفزيون الخاصة.

310. شرح السيد جورج ديبون أن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) مهتم جداً بتوقف بث القنوات العامة في اليونان. واستطرد قائلاً أن إغلاق ERT حتى لمدة أشهر قليلة لم يحدث أبداً من قبل في أوروبا منذ أن بدأ التلفزيون الإرسال وأنه لا يفهم كيف تم ذلك بدون أن يناقش البرلمان الأمر. وحذر من خطر أن يُشكل هذا الأمر سابقة، وبالذات فيما يتعلق بالتزامات القطاع العام بالتنوع الثقافي على الصعيد العالمي.
311. استهل السيد شارل فاليران حديثه بتوجيه الشكر للأطراف والأمانة. وواصل بملاحظة الحالة المالية الصعبة كما شرحها وفد اليونان. وأكد على أهمية عقد اجتماعات تسمح للأطراف المختلفة بالعمل معاً. وأشار إلى أن المجتمع المدني قد قدم للأمانة تقريراً مشتركاً حول الوضع اشتركت في إعداده عدة تحالفات. وأنهى السيد فاليران مداخلة بالإشارة للتحدي الذي يواجه المجتمع المدني: التنوع في اجتماعات المؤتمر. ودعا الأطراف في دورة اللجنة القادمة ومؤتمر الأطراف القادم لتنظيم اجتماع يمكن عرض أفلام قصيرة "كليات" خلاله كي يتسنى المشاركة في التنوع في الأدب والموسيقى.
312. وفد سان فنسنت وجزر غرينادين اقترح مسودة قرار بهذا الصدد لشكر الأطراف على مساهماتهم. ثم قرأ الفقرة الأولى: "مؤتمر الأطراف يتوجه بالشكر لأطراف المؤتمر والاتحاد الأوروبي وجميع المانحين الآخرين لدعمهم ويوجه لهم الدعوة لمواصلة جهودهم في أنشطة بناء القدرات من أجل تنفيذ الاتفاقية على المستويات الوطنية والدولية". وشرح الوفد أن هذا بمثابة طريقة لجذب الأطراف لمواصلة مساهمتها في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي وتبسيط الضوء على الحاجة لبناء القدرات في كافة المجالات.
313. أيد ممثل الاتحاد الأوروبي هذا القرار. غير أنه فيما يتعلق بالصيغة، ومن منطلق عضوية الاتحاد الأوروبي في الاتفاقية، اقترح الصيغة التالية: "يوجه الشكر إلى أطراف الاتفاقية، بما فيهم الاتحاد الأوروبي".
314. وفد سان فنسنت وجزر الغرينادين قرأ الفقرة الثانية من اقتراحه: "يوصي بالنتائج المشجعة التي حققها مشروع اليونسكو/الاتحاد الأوروبي" مرفق متخصص لتدعيم نظام إدارة الثقافة في البلدان النامية". وأشار الوفد إلى أن المساهمة الشديدة للاتحاد الأوروبي في هذا المجال تعود بالنفع على الدول النامية. وبما أن المشروع سينتهي عام 2013، يرغب الوفد في شكر الاتحاد الأوروبي لمساهمته وعبر عن أمله في وجود تمويل إضافي للمرحلة الثانية.
315. عبر ممثل الاتحاد الأوروبي عن سعادته بإعلان مد المشروع حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2013 بتمويل إضافي قدره 200 ألف يورو وأنه سيجري مخاطبة الأمانة حول احتمال وجود عمل إضافي في المستقبل في هذا المشروع الذي حقق حتى الآن نتائج ممتازة.
316. وفد سان فنسنت وجزر الغرينادين قرأ الفقرة الثالثة من اقتراحه: "ويلح على المدير العام من أجل تأمين توفير الموارد اللازمة من أجل تنفيذ الأنشطة القانونية، بما فيها عقد الدورة العادية السابعة للجنة في ديسمبر/كانون الأول 2013". وأشار الوفد إلى أهمية الأنشطة القانونية ولاحظ عدم كفاية الموارد المالية ثم عبر عن رغبته في أن يؤمن المدير العام انعقاد الدورة العادية السابعة للجنة بالطول اللازم. ثم قرأ الوفد بعد ذلك الفقرة الرابعة "يدعو الأطراف لتقديم الدعم المتبادل عندما تكون التنمية الوطنية والدولية ذات تأثير على تنفيذ الاتفاقية". وشرح أن هذه الفقرة قد صيغت بروح التعاون الدولي الذي تصبو إليه الاتفاقية. وأشار للمخاطر التي قد تواجهها الاتفاقية، مثل معاهدة التجارة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ثم عبر عن أمله في صياغة إعلان مبادئ على أساس قيم الاتفاقية من أجل تجميع الجهود بغية التنفيذ الكامل للاتفاقية كأولوية.
317. لاحظت رئيسة المؤتمر عدم وجود أية تعليقات وأن هناك اتفاق عام ثم اقترحت تبني القرار.
- تم اعتماد القرار CP 15.4.
318. أبلغت رئيسة المؤتمر الحاضرين بأن مؤتمر الأطراف قد أوشك على نهايته ودعت المقررة، السيدة جيزيل دوبيين، من البرازيل لعرض القرارات.
319. المقررة، السيدة جيزيل دوبيين، منحت موجزاً عن الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الأطراف. وأشارت إلى أنه قبل انعقاد مؤتمر الأطراف بيوم تم تنظيم يوم للتبادل مع الخبراء حول تنفيذ الصندوق الدولي للتنوع الثقافي ورفع تقرير دوري، افتتح الندوة نائب المدير العام السيد غيتاشوي انجيدا نيابة عن مديرة عامة اليونسكو، حضر الندوة ما يقرب من 300 مشترك، ورأس مؤتمر الأطراف السيدة سميرة الموزة من عمان. لخصت المقررة بنود جدول العمل وذكرت بأن هناك 15 قرار تم اعتماده.
320. وجهت رئيسة المؤتمر الشكر للسيدة دوبيين للموجز الوافي الذي قدمته وأعلنت تبني القرارات بالكامل. ثم أشارت إلى أن ما تم من عمل قد ساعد على تبني الخطوط التوجيهية التشغيلية التي ستسمح بتنفيذ الاتفاقية. ثم وجهت الشكر للوفود وممثلي الأطراف



والمراقبين لما بذلوه من جهود والعمل الشاق الذي قاموا به خلال هذه الدورة من أجل إتمام المهام المرتقبة في جدول الأعمال. ثم عبرت عن امتنانها للمدير العام نيابة عن جميع الأطراف وشكرت السيدة دانيال كليشي وجميع قسم تنوع أشكال التعبير الثقافي لقيامه بوظيفة الأمانة للاتفاقية ولما قدمه من عمل. ثم شكرت في النهاية المترجمين لما قدموه من وثائق عمل في اللغات الستة وأيضاً المترجمين الفوريين، والفنيين وجميع الزملاء الذين بفضل مساهمتهم حقق مؤتمر الأطراف نجاحاً.

321. وفد البرازيل هنأ رئيسة المؤتمر على عملها الممتاز. البرازيل وصلت لنهاية مدة تعيينها في اللجنة، وعبر الوفد عن رضاه عن الفرصة التي أتاحت له للمشاركة في وضع آليات تدعيم الاتفاقية. كما أبرز أهمية البعد الثقافي في تحقيق عالم يسوده التضامن والتناغم ويثريه التفاعل الثقافي والجمال والأخلاق السامية من خلال مواطنة مثقفة في العالم أجمع. كما أثار الوفد الانتباه إلى ارتباط الثقافة والتنمية بشكل لا يقبل الفصل وهو التحدي الرئيسي الذي ينبغي على الأطراف أن تفكر فيه في الأجل الطويل. ثم أنهى الكلمة بتوجيه شكره لمجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعضاء اللجنة الحاليين، ورئاسة اليونسكو وأمانة الاتفاقية السيدة دانيال كليشي. وهذا أعضاء اللجنة الجدد.

322. وجه وفد سان فنسنت وجزر الغرينادين شكره لرئيسة المؤتمر لرئاستها و"قوتها الهادئة" التي كانت مصدر إلهام للأطراف في الوصول لقرارات بناءة. ووجه الشكر إلى السيدة دانيال كليشي وإلى أمانة الاتفاقية لجودة ما تم من عمل وذكر بأنه يمكن دائماً الاعتماد على تعاون بلده كعضو في اللجنة. وختم الوفد كلمته بتوجيه الشكر لأعضاء اللجنة الذين أنهوا مدة تعيينهم لما قدموه من تعاون ساهم في نجاح الاتفاقية.

323. ركز وفد الكاميرون على زيادة مشاركة السيدات مما يساعد على تقدم العالم. ولاحظ أن هذه الدورة بذلت الجهد كي تصل إلى قرارات ناجحة بفضل إرادة وإمكانيات رئيسة المؤتمر والأمانة. ووجه الشكر للجهود التي بذلتها الوفود داخل اللجنة التي شاركت فيها الكاميرون.

324. عبر وفد كوبا عن خالص امتنانه لرئيسة اللجنة لفعالية وجدارة العمل الذي قامت به. وعبر عن أمله في أن تكون جميع الاجتماعات على هذا المستوى من الفعالية. ثم شكر جميع أعضاء اللجنة وأشار إلى أن كوبا تترك اللجنة بعد أن اكتسبت درجة كبيرة من الوعي. وذكر في النهاية أن كوبا ستدافع عن الاتفاقية في كافة المناسبات.

325. وجه وفد الصين شكره إلى رئيسة المؤتمر وإلى السيدة دانيال كليشي لكفاءتهما وهذا أعضاء اللجنة الجدد. على الرغم من أن الصين قد أنهت مدة تعيينها في اللجنة إلا أن الوفد أعلن أن حكومة الصين سوف تستمر في مساهمتها في الاتفاقية.

326. شكرت أمينة الاتفاقية الحاضرين للكلمات الجميلة التي عبروا بها عن تقديرهم. وذكرت العمل الذي قام به جميع أعضاء الأمانة ثم عبرت عن تقديرها للمستشار القانوني. وختمت كلمتها بتوجيه الشكر إلى رئيسة المؤتمر والتعبير عن فخرها بالعمل إلى جانبها طوال مدة الاجتماع.

327. كررت رئيسة المؤتمر شكرها للسيدة دانيال كليشي ولاحظت عدم وجود أية ملاحظات جديدة فأعلنت أن الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الأطراف بشأن الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي قد أغلقت.

نهاية الدورة